الإنتخابات العامة..
إلى أين؟

الكتاب: «الإنتخابات العامة.. إلى أين؟»
الكاتب: اللجنـــة المركزيـــة للجبهـــة الديمقراطيـــة لتـــحرير فلسطـــن
الطبعة الأولى: آب (أغسطس) 2021

جميـــع الحقـــوق محفوظـــة

الناشر: المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات
(ملف) / دمشق، ص.ب. 11488
هاتف: 6315740

التوزيع: شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر/ بيروت
ص.ب 14/6047، هاتف: 305596
والدار الوطنية الجديدة / دمشق، ص.ب 5953
هاتف: 4418202 ــ 2248560

الإخراج الفني: حسن الهندي
تصميم الغلاف الخارجي: جمال الابطح
موافقة وزارة الإعلام:

سلسلة «الطريق إلى الإستقلال» – 41

الإنتخابات العامة.. إلى أين؟

فهد سليمان
معتصم حمادة
إبراهيم أبو حجلة
محمد السهلي

هذا الكتاب..

■ ..يضم بين دفتيه كتابين معاً، **الأول: «الإنتخابات الفلسطينية.. بين التأجيل والإلغاء»**، **والثاني: «في تطورات المشهد السياسي الإسرائيلي»**، كل منهما مستقل بموضوعاته عن الآخر، إنما ضمن قضايا الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، المتوالي فصولاً، منذ أن بدأت بريطانيا العظمى، حاملة صك الإنتداب على فلسطين– 1922 من لدن عصبة الأمم، بحماية ودعم مشروع إقامة «وطن قومي لليهود» في فلسطين، إنفاذاً لوعد بلفور– 1917، الذي أعطى من لا يملك – بريطانيا – لمن لا يستحق – الحركة الصهيونية –، في إنتهاك فاضح وغير مسبوق دولياً، لحق الشعب الفلسطيني الطبيعي والقانوني والشرعي، في أن يمارس حقه في تقرير المصير على كامل ترابه الوطني، فلسطين، من بحرها إلى نهرها■

■■■

■ عنوان الكتاب: **«الإنتخابات العامة.. إلى أين؟»** يسلط الضوء على تقاطع لافت ما بين موضوعي الكتابين، وإن من زاويتين متعاكستين:

بالنسبة لإسرائيل من زاوية تواتر الإنتخابات التشريعية فيها بشكل غير طبيعي – 4 جولات إنتخابية للكنيست في غضون سنتين –، ما يَنُمْ عن أزمة حقيقية لنظام سياسي بات عاجزاً عن بلورة تيار سياسي مركزي يدير شئون الدولة.

أما بالنسبة للحالة الفلسطينية، فمن زاوية عجز النظام السياسي على امتداد السنوات العشر الماضية، أي منذ التوقيع على وثيقة المصالحة الوطنية – 2011، رغم تواتر 5 دعوات رسمية لإجراء الإنتخابات، كان آخرها تلك التي صدر مرسوم بشأنها في 2021/1/15، ليتم الإرتداد عليها بعد أقل من أربعة شهور، في 2021/4/29 بالتحديد، تحت شعار «التأجيل»(!)، بدعوى عدم موافقة إسرائيل على إجرائها في القدس(!). إن استدامة هذا الحال، يعكس أزمة نظام سياسي فلسطيني، يقف عاجزاً أمام استحقاق الإصلاح وإعادة البناء، غير قادر على الإقدام على أي خطوة ذات مغزى بهذه الوجهة، لا بالوفاق الوطني، ولا بالانتخابات، ولا بالتوافق الإنتقالي الذي يفضي للإحتكام إلى صندوق الإقتراع، فالإلتزام اللاحق بمخرجاته■

■■■

■ **«الإنتخابات العامة.. إلى أين؟»**، وهو الكتاب الحادي والأربعون في سلسلة **«الطريق إلى الإستقلال»**، إذ يتوخى الفائدة العامة من إصداراته، يخاطب بشكل خاص العاملين في الحقل الوطني فلسطينياً وعربياً، ويتوجه إلى عموم المهتمين بمتابعة الشأن الفلسطيني، على يد جهات الإختصاص الفاعلة في الميدان■

«المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات»

(ملف)

الكتاب الأول

الإنتخابات الفلسطينية..
بين التأجيل والإلغاء

□ **مقدمة**

■ **الفصل الأول:** الطريق الشائك إلى الإنتخابات الفلسطينية

■ **الفصل الثاني:** حوار القاهرة – الجولة الأولى، 8–2021/2/9

■ **الفصل الثالث:** حوار القاهرة– الجولة الثانية، 16–2021/3/17

■ **الفصل الرابع:** إضاءات

مقدمة

■ في الفصلين الثاني: «إجتماع الأمناء العامين– 9/3»، والثالث: «ما بعد إجتماع الأمناء العامين» من كتاب «**بين الضم والتطبيع..**»[1]، تم تقديم قراءة وافية عن إجتماع 9/3، مقدماته، وما تلاه من خطوات تمثلت بشكل رئيسي بتفاهمات اسطنبول– 2020/9/24 بين حركتي فتح وحماس، التي دعت – بآلية محددة – لإجراء إنتخابات عامة: تشريعية، رئاسية، ومجلس وطني، والصعوبات التي اصطدم بها تنفيذ ما تم الإتفاق عليه، أبرزها مطالبة حركة حماس إعادة النظر بآلية إجراء الإنتخابات بأسلوب التتالي مع التكامل، ضمن إطار زمني ملزم لمحطاتها الثلاث، لصالح آلية أخرى تقوم على تزامن هذه المحطات.

■ هذا الكتاب يواصل تغطية موضوع الإنتخابات الفلسطينية من النقطة التي إنتهى إليها البحث السابق في نهاية شهر 2020/10، متوقفاً أمام إنقلاب القيادة الرسمية في 2020/11/17 من خلال إعلان العودة إلى اتفاق أوسلو، على قرار 2020/5/19 الذي قضى بالتحلل منه، ومن الإلتزامات المترتبة عليه، بما فيه الأمنية؛ وصولاً إلى إعلان رئيس حركة حماس في 2020/12/31 بشكل مفاجيء، موافقة الحركة على أجندة اسطنبول في رسالة وجهها إلى القيادات المعنية في دائرة العمل الوطني.

■ بعد إعلان حركة حماس تجديد موافقتها على تفاهمات اسطنبول، تحوَّلت هذه إلى أجندة عمل مقرة لعموم الحالة الوطنية، الأمر الذي رسَّمه صدور المراسيم الرئاسية في 2021/1/15، التي حددت مواقيت إجراء الإنتخابات العامة كما يلي: التشريعية في 5/22، والرئاسية في 7/31، واستكمال تشكيل المجلس الوطني في 2021/8/31.

■ هذه العناوين وما يتصل بها، سوف يتم تناولها في الفصل الأول على يد ما يلزم من الوثائق المتوفرة، ما يشكل – في الوقت نفسه – مقدمة ضرورية لما سوف يتم التوقف أمامه في الفصلين اللاحقين – الثاني والثالث – حول جولتي الحوار الوطني الشامل في القاهرة في 8 و2/9 + 16 و2021/3/17، حيث إنصب الجهد الأهم –عملياً– على إنضاج البحث بالقضايا والآليات العملية، التي توفر شروط إنجاز إنتخابات المجلس التشريعي، بنجاح، تمهيداً للتقدم نحو استكمال الإستحقاقات الإنتخابية الأخرى.

أما الفصل الرابع: «إضاءات..»، فيضم مجموعة من المساهمات ذات الصلة بقضايا كانت، وما زالت موضع إهتمام في الحيِّز الزمني التي يتوقف الكتاب أمام أهم محطاته.

■ نتائج حوارات القاهرة، معطوفة على ما سبقها من تحضيرات، لم تكن – على أهميتها – كافية، لإشاعة الاطمئنان إلى أنه سيتم التقيُّد بالاستحقاق الإنتخابي، لا سيما في الأوساط المتابعة عن كثب، لما يجري من تجاذبات في كواليس السلطة، و«حزبها» الحاكم. ومن هنا صيغة التساؤل التي ورد فيها عنوان الكتاب: «**الإنتخابات العامة... إلى أين؟**»، الذي لم يتأخر مركز القرار الرسمي عن الإجابة عليه، من خلال إعلان

1() هو الكتاب الرقم 40 من سلسلة «الطريق إلى الإستقلال»، من إصدارات «المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات»(ملف). ط1: نيسان (إبريل) 2021 .

الرئيس أبو مازن في 4/29 عن تأجيل الإنتخابات حتى إشعار آخر(!) لأسباب – مهما تباينت الآراء على وجاهتها – تُعلق إجراء الإنتخابات – بالنص الصريح – على قرار الحكومة الإسرائيلية وحدها، وليس – كما يُفترض أن يكون – على الإرادة السياسية للشعب الفلسطيني، أولاً وبالأساس.

■ وبهذا، يكون القرار بالدعوة إلى الإنتخابات العامة – المعبر عن إرادة شعبية شاملة – قد لاقى نفس مصير 5 قرارات سبق إتخاذها لإجراء الانتخابات منذ إنقسام– 2007، ولم تنفذ، من بينها ما أعلنه الرئيس أبو مازن شخصياً في 2019/9/26 من على منبر – ليس أقل كونية ومقاماً – من منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة، عن عزمه لإجراء الإنتخابات العامة، منذراً من سيعطل مسارها بالمحاسبة «أمام الله والشعب والتاريخ»■

2021/4/30

الفصل الأول

الطريق الشائك إلى الانتخابات الفلسطينية

من تفاهمات اسطنبول– 2020/9/24 ← مراسيم الانتخابات– 2021/1/15

1– 11/17... الإنقلاب على 9/15

2– حول التعديلات الأخيرة على قانون الانتخابات

3– رسالة رئيس المكتب السياسي لحركة حماس
إلى الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

11/17 .. الإنقلاب على 5/19

[■ في النصف الثاني من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 2020 شهدت الحالة الفلسطينية إنعطافة ذات مغزى، حين انقلبت القيادة الرسمية على القرار القيادي في 2020/5/19 القاضي بالتحلل من الإتفاقيات والتفاهمات مع حكومة إسرائيل والإدارة الأميركية، ومن الإلتزامات المترتبة عليها، الأمر الذي يطرح سلسلة تساؤلات، ومنها:

- *لماذا هذا الإنقلاب وماذا يحمل من مغازٍ ومعانٍ في التوقيت والمضمون؟*
- *هل لهذا الأمر علاقة بالأزمة المالية للسلطة، أم أنه عودة إلى إستراتيجية قديمة جرى اختبارها وثبت فشلها، وما معنى العودة إلى هذه الإستراتيجية؟*
- *ماذا تحمل هذه الإستراتيجية الجديدة – القديمة من تحديات للحالة الفلسطينية، وهل هناك في جعبة السلطة الفلسطينية ما يُمَكّنِها من تجاوز هذه التحديات؟*

وأخيراً وليس آخراً ، ماذا يملي هذا التطور، وهذه الإنعطافة، على الحركة الشعبية من واجبات نضالية، تصون من خلالها المشروع الوطني من أية أضرار أو انهيارات قد تلحق به؟

فيما يلي محاولة لاستجلاء الوضع ومقاربة ما ورد من تساؤلات:]

(1)

الإنقلاب على 5/19

■ في 2020/11/17، وفي مقابلة خاصة مع فضائية فلسطين، وبدون مقدمات، أعلن وزير الإدارة المدنية في السلطة الفلسطينية، حسين الشيخ، عودة السلطة للإلتزام مجدداً باستحقاقات إتفاق أوسلو، بما فيه بروتوكول باريس الإقتصادي، فضلاً عن التنسيق الأمني مع سلطات الاحتلال، واستلام أموال المقاصة، دون أية إشارة إلى مسألة اقتطاع مخصصات الأسرى والشهداء منها، والبالغة 144 مليون دولار، وبموجب قرار سبق لحكومة نتنياهو أن اتخذته، بذريعة «تجفيف منابع الإرهاب».

الوزير حسين الشيخ، وإعلان السلطة الفلسطينية، جاهد للدفاع عن القرار، وصوّره «إنتصاراً»، بذريعة أنها المرة الأولى(!) التي تعترف بها حكومة نتنياهو باتفاق أوسلو، منذ أن وصل زعيم الليكود إلى الحكم. وأفاض حسين الشيخ في تصوير «الانتصار» باعتباره، إلى جانب كونه إنتصاراً للسلطة وللشعب، أولاً، وقبل كل شيء «إنتصاراً» لرئيس السلطة شخصياً.

■ القرار، في توقيته، وفي طريقة إخراجه، وفي مضمونه، أثار البلبلة والإرباك في الحالة الفلسطينية، إذ اتُخِذَ، كما تَبَيَّن بشكل واضح وأكيد، دون استشارة أو علم اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف باعتبارها المرجعية السياسية العليا، مع العلم أنها ليست هي المرة الأولى التي يُتخذ فيها قرار مهم، بهذا القدر والمستوى، من وراء ظهر «التنفيذية» ودون علمها ودون استشارتها. كما أنه إتخذ دون علم اللجنة المركزية لحركة فتح، والتي كان من المعتاد أن يدرس رئيس السلطة القرارات المهمة معها، قبل أن ينقلها إلى دوائر م.ت.ف ومؤسسات السلطة عموماً، للموافقة عليها. وقد بات ذلك واضحاً من أمرين: **الأول**، أن مركزية فتح قابلت الحدث بصمت مطبق، ولم تشارك في مدحه

والترويج له، أو حتى تفسيره والدفاع عنه. **الثاني**، أن وفد فتح، والذي كان في ذلك الوقت (11/16) يحاور وفد حماس في القاهرة، ويضم أمين سر اللجنة المركزية نفسه، وإثنين من أعضائها: جبريل الرجوب، وروحي فتوح، وأحمد حِلِّس، فوجيء بالقرار، ولم يكن على علم مسبق به.

■ نضيف إلى ما سبق أن قرار 11/17 إتخذ دون علم حكومة السلطة الفلسطينية، التي يفترض أنها هي المعنية بالعلاقة اليومية مع سلطات الاحتلال: وزير في حكومة السلطة يتفاوض مع الإدارة المدنية لسلطات الاحتلال، دون علم رئيسه (محمد اشتيه) وزملائه في الحكومة(!). وكان لافتاً للنظر أن رئيس الحكومة، وهو يستهل إجتماع مجلس الوزراء قبل يوم واحد على قرار العودة إلى أوسلو، تحدث إلى الرأي العام، طالباً إليه الصمود لأن لا حل للأزمة المالية في الأفق، ليأتي بعدها الوزير حسين الشيخ، بعد يوم واحد فقط، ليبشر «بالانتصار» وعودة أموال المقاصة إلى السلطة. وأخيراً وليس آخراً، صدر قرار استئناف العلاقات مع سلطة الاحتلال، دون التشاور مع الفصائل الفلسطينية، أو حتى إعلامها. وهكذا بدت الحالة الفلسطينية عارية، كما هي: مؤسسات، وأطر، ووزارات، بلا سلطة، وبلا صلاحيات. أما القرار فبيد المطبخ السياسي المتحلق حول رئيس السلطة.

■ قرار 11/17 الذي عنى العودة إلى العلاقة مع سلطات الاحتلال والالتزام باستحقاقات إتفاق أوسلو، بما في ذلك التنسيق الأمني، وبروتوكول باريس الاقتصادي، شكل في مضمونه إنقلاباً سياسياً على مسار سياسي إبتدأ في 2020/5/19، حين قرر الاجتماع القيادي، آنذاك، ورداً على قرار حكومة نتنياهو– غانتس في 2020/5/17 تبني خطة الضم الواردة في «صفقة القرن»، مايلي: «إن م.ت.ف ودولة فلسطين قد أصبحت في حلٍّ من جميع الإتفاقيات والتفاهمات مع الحكومتين الأميركية والإسرائيلية، ومن جميع الإلتزامات المترتبة على تلك التفاهمات والإتفاقات، بما فيها الأمنية».

■ كذلك شكل قرار 11/17 إنقلاباً مماثلاً على قرارات المجلس الوطني– 2018 ودورات المجلس المركزي منذ الدورة 27– 2015، بإنهاء العمل بالمرحلة الانتقالية، وقد ترجمت قرارات المجلسين نفسها بخطوات، طُلِبَ إلى اللجنة التنفيذية العمل على تنفيذها، أبرزها تعليق الإعتراف بدولة إسرائيل إلى أن تعترف بالدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس وعلى حدود 4 حزيران (يونيو) 67، ووقف الاستيطان. وكذلك وقف التنسيق الأمني والانفكاك عن بروتوكول باريس الاقتصادي، وجوهره التحرر من الغلاف الجمركي المشترك مع إسرائيل، وطي صفحة المفاوضات الثنائية لصالح مؤتمر دولي ترعاه الأمم المتحدة وبموجب قراراتها ذات الصلة، بسقف زمني محدد، وبآليات واضحة تكفل تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، بما يضمن قيام الدولة الفلسطينية وفق الأجندة الوطنية.

■ وأخيراً، شكل القرار إنقلاباً على مخرجات إجتماع الأمناء العامين– 9/3، وما ورد في بيانه عن تشكيل قيادة وطنية موحدة للمقاومة الشعبية، لتقود مقاومة شاملة ضد الاحتلال، وتكليف لجنة تبلور استراتيجية وطنية لإنهاء الانقسام ومواجهة الاحتلال، تُقدم خلال خمسة أسابيع إلى دورة خاصة للمجلس المركزي في م.ت.ف بحضور الأمناء العامين، أي الأطراف الفلسطينية كلها، داخل مؤسسات منظمة التحرير، وخارجها■

(2)

نهاية مسار لم يدم طويلاً

■ شكل قرار 2020/5/19 بداية لمسار سياسي جديد للسلطة الفلسطينية، تحت وطأة إنسداد آفاق الحل السياسي، وتغوّل سلطات الاحتلال في مشاريعها الاستعمارية الاستيطانية، وولادة حكومة ثنائية في 5/17 بين الليكود وأزرق–أبيض (نتنياهو–غانتس)، وتبنيها خطة الضم، كما أقرتها «صفقة ترامب»، وشكلت لتنفيذها هيئة مشتركة أميركية–إسرائيلية، لرسم خطوط الضم والفصل بين مناطق السلطة الفلسطينية (والكيان الفلسطيني الموعود في الخطة)، وبين مناطق الضم، التي ستكون بذلك جزءاً من دولة إسرائيل. لقد اعتبر قرار 5/19 خطوة مهمة، وبداية لمسار جديد في الحالة الوطنية الفلسطينية، لكنها، في الوقت نفسه، خطوة ناقصة لسببين:

- **أولاً**، أنها شكلت خطوة تكتيكية، لم تندرج في إطار خطة استراتيجية شاملة لتجاوز اتفاق أوسلو، والتحرر من التزاماته. إذ بقي سقف الموقف بحدود **«التحلل»**، ولم يتقدم نحو المدى الأبعد الذي يجعل منه موقفاً استراتيجياً لا عودة عنه، وكان مرئياً أن الباب بقي موارباً للعودة عن القرار، إذا ما تغيرت الظروف الإقليمية أو الدولية. وقد دلل على ذلك، وباعتراف الجانب الإسرائيلي، أن التنسيق لم يتوقف تماماً، بل ظلت العلاقات مستمرة بين كبار الأجهزة الأمنية في السلطة الفلسطينية، وبين أجهزة الإدارة المدنية في سلطات الاحتلال.
- **ثانياً**، لم تتقدم خطوة «التحلل» نحو الالتزام بقرارات المجلس الوطني، خاصة في جانبها السياسي، بل اقتصرت على جوانب معينة: وقف استلام أموال المقاصة، والإعلان عن وقف التنسيق الأمني، أما الأساس السياسي للعلاقة مع دولة الاحتلال، وخاصة الاعتراف «المتبادل»(!)، الذي هو في حقيقة الأمر، إعتراف أحادي الجانب «بحق إسرائيل في الوجود»، فقد ظل قائماً، دون أن يُمس من الجانب الفلسطيني، على الضد من قرار المجلس الوطني– 2018 القاضي بتعليق الإعتراف بدولة إسرائيل، إلى أن تعترف بالحقوق الفلسطينية.

■ كان يمكن لاجتماع الأمناء العامين– 9/3 أن يشكل خطوة تعمق منحى المسار الوطني الجديد، لو أن قرارات الاجتماع ومخرجاته أخذت طريقها نحو التطبيق. هنا علينا أن نسجل الملاحظات التالية:

- لم يُنفذ قرار تشكيل القيادة الوطنية الموحدة للمقاومة الشعبية، بمرجعية الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية، حيث بقي قرار التشكيل معلقاً، دون خطوة واحدة، ذات طابع عملي، إلى أن صدر في 2020/9/13، البيان «الخُلَّبي» رقم 1 للقيادة الموحدة، قبل أن تتشكل، ودون علم الفصائل الفلسطينية، وفي جو من الارتباك والإرباك السياسي، أعطى إشارة واضحة المعالم على حجم الإرتجال في صناعة القرار، وضعف الإرادة في تنفيذه، وغياب الإطار الوطني الاستراتيجي عند اتخاذه، وعدم الجدية في رسم أفق المقاومة الشعبية، وأهدافها.
- لم ينفذ قرار تشكيل لجنة صياغة الاستراتيجية الوطنية وتقديمها إلى المجلس المركزي. اللجنة لم تتشكل، ولم يوضع أمرها على طاولة «البحث» أصلاً، وما زالت حبراً على ورق.

- إنفردت فتح وحماس في رسم آليات تطبيق مُخرجات إجتماع الأمناء العامين، حين قدمت قضية الانتخابات على غيرها، باعتبارها هي المدخل لحل قضية الشراكة الوطنية. ورغم أن عبارة **«الشراكة الوطنية»** وردت في البيان الختامي لاجتماع الأمناء العامين ثلاث مرات، في سياق الإشارة إلى التوافق على عناوين المرحلة القادمة، بينما لم تَرِد مسألة **«الانتخابات»**، إلا مرة واحدة في سياق الحديث عنها وسيلة، آلية للتبادل السلمي للسلطة، فإن الجانبين غَلَّبا الإنتخابات على غيرها من القضايا، وأدارا الحوار الثنائي في اسطنبول، لوضع «خطة الطريق» لإنجاز مخرجات إجتماع 9/3، مدخلها الوحيد إجراء الانتخابات خلال ستة أشهر، ينعقد، تمهيداً لها، إجتماع للحوار الوطني الشامل، بعد أن يكون رئيس السلطة قد أصدر مرسوم الانتخابات.
- أما القيادة الوطنية الموحدة، ومسألة تشكيلها، فقد طُرحت على جدول أعمال الفصائل الفلسطينية في رام الله، وتشكلت لذلك لجنتان، الأولى للجانب التنظيمي وآليات العمل، والثانية لوضع البرنامج. وفي خضم النقاش، وقبل أن يصل إلى خواتيمه المرجوة، ويتم الإعلان عن نتائجه، صدر قرار العودة إلى أوسلو، فتوقف كل شيء، إذ بات واضحاً أن هذا القرار شكل نهاية لمسار 5/19، وبداية لمسار الإرتداد إلى أوسلو■

(3)

مسار اسطنبول – القاهرة والإنقلاب على 5/19

■ ذهاب الحركتين – فتح وحماس– إلى مسار الحوار الثنائي في اسطنبول، وضع الحالة الوطنية أمام الأمر الواقع، وإن كانت لم تتوافق على ما توصل له الطرفان، خاصة الدعوة لانتخابات تشريعية ورئاسية وللمجلس الوطني، بالتتالي والترابط، خلال ستة أشهر. فالبعض رأى في تجديد شرعية المجلس التشريعي إحياء لأوسلو، والبعض الآخر دعا للفصل بين عضوية التشريعي، وبين عضوية المجلس الوطني، (إذ كان التشريعي الأول قد إعتبر بموجب قانون، أصدره في نهاية ولايته– 2006، أعضاء التشريعي أعضاء طبيعيين في «الوطني»، وقد صادق التشريعي الثاني على هذا القانون أيضاً في مطلع ولايته المبتورة، كما كان قد صادق عليه المجلس الوطني نفسه في دورته الـ21– 1996)، والبعض الثالث دعا لأن يكون إنتخاب المجلس الوطني فاتحة العملية الانتخابية الشاملة.

أما الجبهة الديمقراطية فقد قدمت ما اعتبرته حلاً وسطاً، يقوم على تقصير مدة العملية الإنتخابية بمحطاتها الثلاث إلى أبعد حد. وقد رسا الحوار، الذي أداره مبعوثو فتح مع الفصائل (ثنائياً وجماعياً)، على ضرورة الدعوة لحوار وطني شامل، يحضره الأمناء العامون، يكون على جدول أعماله مسألة تنظيم الانتخابات، إلى جانب القضايا الأخرى التي تعطل تنفيذها بعد 9/3.

■ التطور الأبرز أن الحركتين، اللتين قدمتا نتائج حوار اسطنبول، على أنه توافق ثنائي، وطالبتا فصائل العمل الوطني بالمصادقة عليه، باعتباره المدخل إلى إنهاء الإنقسام وإعادة بناء المؤسسات الوطنية، وتجديد شرعيتها، وتكريس وبناء الإئتلاف والشراكة الوطنية على أسس ديمقراطية، تباينت مواقفهما مما توصل له حوار اسطنبول.

فقد صادقت اللجنة المركزية لحركة فتح على اتفاق اسطنبول، بالصيغة التي توصلت لها مع حماس. أما حركة حماس فقد أصدرت بياناً غامضاً، «باركت» فيه الدعوة إلى الإنتخابات، وطالبت بإحالة الإتفاق للمصادقة عليه من قبل فصائل العمل الوطني. ثم تبين فيما بعد، أن حماس ترفض صيغة «التتالي والترابط» وتطالب بصيغة

بديلة، هي «التزامن»، أي أن تتم العملية الإنتخابية في محاورها الثلاثة في وقت واحد، وهي الدعوة التي كشفت عن العديد من القضايا:

- القضية الأولى، أن الإنتخابات، كما دعا لها الطرفان، هي في وجه من أوجهها، صراع على السلطة. فتح، وعبر المسار الذي طرحته بالنسق المعروف، التشريعي، ثم الرئاسي، ثم الوطني، تريد أن تجدد شرعية السلطة الفلسطينية أولاً، نزولاً عند ضغوط أوروبية شددت على ضرورة هذا الأمر، وأن تجدد شرعية موقع الرئاسة. أما المجلس الوطني فلا يحتل ذات الأهمية في حسابات السلطة، خاصة وأن المجلس الوطني الأخير، وقبل أن يُعلن أن دورته الـ 23–2018 هي دورته الأخيرة بتكوينه القائم، أحال صلاحياته إلى المجلس المركزي، ليمارسها كلما استدعى الأمر.
- بالمقابل، تنظر حماس إلى الأمر نظرة مختلفة. إذ ترى أن «شرعيتها المؤسساتية»، يوفرها لها المجلس الوطني، أي م.ت.ف الممثل الشرعي والوحيد. من جهة أخرى، تتحسب حماس–وبحق– لاحتمالات مفترضة قد تحول دون استكمال العملية الإنتخابية، ما يعني اقتصارها على محطتي التشريعي ورئاسة السلطة، وحتى اقتصارها على محطة التشريعي وحدها.

■ يتبادر إلى الذهن السؤال التالي: لماذا خالفت حماس موقفها من الانتخابات، وهي التي وافقت في شهر 2019/11، على انتخابات تقتصر على التشريعي والرئاسة، ولم تدعُ إلى التزامن، ولم تشترط إجراء الرزمة الثلاثية كاملة. في البحث عن الجواب، وإذا ما وضعنا جانباً تأثير مسألة الإنتخابات على الأجواء الداخلية في حماس، وهي تقف في خضم التحضير لاستحقاق مؤتمرها القادم في ربيع 2021، بكل ما يتخلله –بداهة– من تجاذبات، في مسعى البحث عن جواب، إذن، يمكن أن نقول التالي:

- على الصعيد الإقليمي، لا شك أن حماس تراقب باهتمام موجة التطبيع العربي مع إسرائيل، وتراقب تداعياتها، واحتمالات أن تجتاح هذه الموجة المزيد من دول الخليج، كما ودول أخرى، ما من شأنه أن يؤثر على المعادلات السائدة، التي تزن من خلالها حماس علاقاتها مع محاور المنطقة (تركيا – قطر – دول مسلمة أخرى)، فترى في «شرعيتها» تحت مظلة م.ت.ف، عاملاً مهماً يساهم بحمايتها من أي تداعيات مؤذية، قد تطول مكانتها السياسية، وتؤثر على حرية حركتها.
- وبالمقابل، فإن حماس ترى في «التزامن» ما يؤمن لها موقعها في التشريعي والوطني، يُحصِّن مكانتها، ويكرس شرعيتها قانونياً ورسمياً، ويدرأ عنها –أو يخفف عنها بأقله– مخاطر تعرضها لإجراءات تضييقية، بحكم النزوع القائم في أوساط معينة، بعضها مقتدر، لوصمها بتهمة «الإرهاب».

■ في المقابل، رغم تأييد لجنة فتح المركزية لتفاهمات اسطنبول، فقد تبين بالملاحظة والمتابعة، أن قيادة فتح لم تكن موحدة في موقفها هذا، إذ سرعان ما ارتفعت بعض الأصوات من داخل اللجنة المركزية، نفسها، تطلق نيرانها الإعلامية على حماس، وتطعن بجدية إلتزامها بما تم الإتفاق عليه.

قابل ذلك، من داخل فتح نفسها، كما من داخل حماس، أصوات أكدت حرصها على استئناف الحوار، وإنقاذ تفاهمات اسطنبول. من حماس كان صوت صالح العاروري، نائب رئيس المكتب السياسي للحركة، هو الأقوى،

في إطار الدفاع عما أنجزه، إنطلاقاً من تقديره للمصلحة الوطنية. أما من داخل فتح فقد ارتفع – بنفس الوجهة – صوت جبريل الرجوب أمين سر اللجنة المركزية لفتح، ورئيس وفدها إلى اسطنبول.

■ في ضوء تعطيل ما تم الإتفاق عليه في اسطنبول بين حركتي فتح وحماس، فيما خص صيغة إجراء الإنتخابات، بسبب من إصرار حماس على استبدال آلية «التتابع والتكامل» بآلية «التزامن»، تم الإتفاق بين الحركتين على عقد لقاء ثنائي في القاهرة، الأمر الذي تحقق يومي 16 و11/17، دونما نتيجة، فبقي الخلاف خلافاً، وانفض الإجتماع على صدور تصريح يؤكد حرص الطرفين على مواصلة الحوار للتوصل إلى اتفاق، وهي الصيغة التي تُستخدم عادة في البيانات للتمويه على «عدم التوصل إلى اتفاق».

في مساء يوم 11/17 فوجيء الوفدان بتصريح وزير الإدارة المدنية، حسين الشيخ، عن استئناف العلاقات مع إسرائيل، أي العودة إلى التنسيق الأمني، وإلى العمل بالتزامات أوسلو، وبالتالي لم تكن العودة إلى أوسلو هي سبب الفشل في الوصول إلى اتفاق في القاهرة، بل سببه – بالأساس – هو عدم ثقة كل طرف بالآخر، في وظيفة الإنتخابات، وفي مدى جدية الإلتزام بمتابعتها حتى خواتيمها■

(4)

العودة إلى أوسلو.. إنتصار إسرائيلي

■ قدمت السلطة الفلسطينية إلى الرأي العام عودتها إلى أوسلو، إنتصاراً سياسياً، مستندة إلى أن رسالة الإدارة المدنية لسلطات الاحتلال، شكلت، وللمرة الأولى، في عهد نتنياهو، إعترافاً بـ«اتفاق أوسلو».

ما يجب التنبه له أن الجانب الإسرائيلي، وإن كان نتنياهو قد صرح أكثر من عدم موافقته على اتفاق أوسلو، غير أنه لم يعلن أبداً تخليه عن الاتفاق وخروجه منه، وأن الجانب الإسرائيلي، وهو يخترق «اتفاق أوسلو» ليلاً نهاراً، في معظم محاوره، كان في الوقت نفسه يحرص أن تلتزم السلطة بكل استحقاقاته، خاصة الأمنية والاقتصادية، وهي الاستحقاقات التي تعود بالنفع الكثير على دولة الاحتلال، وتخدم مصالحها.

■ من هنا، يبدو الحديث عن «الانتصار» الفلسطيني في هذا الأمر، محاولة لقلب الحقائق. فالانتصار الحقيقي هو لصالح إسرائيل، خاصة حين عاد الجانب الفلسطيني إلى الالتزام بالتنسيق الأمني مع دولة الاحتلال في خدمة أمنها. ويبدو أن حالة الاهتراء الوظيفي التي استشرت في مفاصل السلطة الفلسطينية، وحالة التهافت السياسي التي جعلتها تقدم على الإنقلاب على قرار 5/19، هي التي دفعت بها، في الوقت نفسه، لاختلاق رواية زائفة حول اعتراف نتنياهو بـ«اتفاق أوسلو»(!).

■ للمزيد من التمويه على حقيقة مقاصدها من الانقلاب على قرار 5/19، ولتعظيم إنتصارها المزعوم، حاولت السلطة الفلسطينية أن تقدم ما تعتقده ترضية للرأي العام الفلسطيني، بالادعاء أن من نتائج انتصارها استرداد أموال المقاصة من سلطات الاحتلال الإسرائيلي، فربطت السلطة بين أموال المقاصة والموقف منها، بالموقف من وقف التنسيق الأمني، والتحلل من إتفاق أوسلو، علماً أن الحقائق والوقائع، تؤكد أن لا علاقة على الإطلاق بين أموال المقاصة، وبين إلتزامات السلطة وتعهداتها إزاء إتفاق أوسلو:

- ففي شهر تموز (يوليو) 2017، في خضم معركة «بوابات الأقصى»، وتحت الضغط الجماهيري، أعلنت اللجنة التنفيذية في م.ت.ف وقف التنسيق الأمني مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي، واستمرت في الوقت

نفسه تسلم أموال المقاصة من سلطات الاحتلال، وبعد انتهاء أزمة «البوابات» عادت السلطة إلى التنسيق الأمني.

- وفي العام 2018، وفي خطوات غير مدروسة، أخذت حكومة السلطة الفلسطينية قراراً بوقف استلام أموال المقاصة، رداً على قرار سلطات الاحتلال مصادرة المبالغ المخصصة للأسرى وعائلات الشهداء. واستمر الإمتناع لمدة سبعة أشهر كاملة، لم توقف السلطة الفلسطينية خلالها التنسيق الأمني، بل استمر على ما هو عليه، إلى أن عادت السلطة الفلسطينية إلى اعتماد صيغة مع سلطات الاحتلال، تمكنها من استرداد أموال المقاصة كاملة، بعد أن أخرجت منها مبالغ الأسرى والشهداء، وأضيفت بدلاً منها ضرائب المحروقات، في تسوية، يبدو معها –أمام الرأي العام– وكأن السلطة حققت الهدف من الامتناع عن تسلم أموال المقاصة.
- وفي 2020/5/19 تقرر التحلل من الاتفاقات، وجرى تعسفياً الربط بين التنسيق الأمني وأموال المقاصة، لتبدو العودة إلى «اتفاق أوسلو» وكأنها انتصار وإنقاذ للحالة الاقتصادية الفلسطينية التي أوشكت على الانهيار، خلال سبعة أشهر من التشويش في صرف الرواتب وإدارة العمليات المالية في المصارف وباقي الدوائر.

■ فضلاً عن ذلك، وفي ظل الامتناع عن تسلم أموال المقاصة، تدخلت أطراف أوروبية ودولية لحل القضية بمعزل عن العودة إلى التنسيق الأمني، كأن يتم تسليم أموال المقاصة إلى طرف ثالث، ينقلها –بموافقة إسرائيلية– إلى الجانب الفلسطيني، دون اشتراط إسرائيلي باستئناف التنسيق الأمني. أي أن إسرائيل كانت على استعداد لتسليم الأموال دون شرط، وبالفصل بينها وبين باقي عناصر والتزامات أوسلو.

إن استعادة أموال المقاصة لم تكن إنتصاراً، كما تزعم السلطة الفلسطينية، بل كانت تحت ضغط الأطراف الأوروبية من جهة، وصندوق النقد الدولي من جهة أخرى، وتحت ضغط الحاجة من جهة ثالثة، بعد أن رفضت الدول العربية أن توفر للسلطة شبكة أمان مالية مقدارها 100 مليون دولار شهرياً، وبعد أن امتنعت المصارف المحلية عن إقراض السلطة، حيث وصلت قروضها إلى الخط الأحمر. وبالتالي، كانت العودة إلى «اتفاق أوسلو» هزيمة سياسية، فالسلطة هي التي تراجعت، بينما استمرت إسرائيل في تعنتها واجتياحها للإتفاقات المعقودة، وانتهاكها طولاً وعرضاً■

(5)

المفاوضات .. من أين وإلى أين ؟!

■ بات جلياً أن العودة إلى أوسلو، هي خطوة على طريق إستعادة السلطة دعوتها إلى استئناف المفاوضات، باعتبارها خيارها الأول والأهم، ذلك أن السلطة تبني استراتيجيتها الجديدة– القديمة على تقديرات سياسية، فيها من الأوهام الشيء الكثير، تقديرات ترى في ذهاب ترامب، ومجيء بايدن، مرحلة جديدة، يستعيد فيها «حل الدولتين» موقعه عنواناً للحل، بعد أن هيمنت بدلاً منه «صفقة القرن»؛ علماً أن «حل الدولتين» ليس سوى مجرد عنوان فضفاض، تندرج تحته الكثير من السيناريوهات ومشاريع الحلول الأميركية والإسرائيلية والأوروبية، لا يقدم واحد منها تصوراً يقترب من التصور الفلسطيني لإنجاز الحقوق الوطنية. وهذا ما يفسر أن الدول الأوروبية، خاصة الفاعلة منها، كفرنسا، وألمانيا، وإسبانيا، والبرتغال وإيطاليا وغيرها، ترهن إعترافها بالدولة الفلسطينية بوصول

الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إلى الاتفاق على مضمون هذه الدولة وحدودها وعلاماتها السيادية، وغير ذلك من المواصفات، أي أن أوروبا، التي تدين الاستيطان، وتدعم المشاريع الإنسانية الفلسطينية في المناطق المحتلة، إنما ترهن، في الوقت نفسه، إعترافها بالدولة الفلسطينية باعتراف إسرائيل بها، ما يعني أن الذهاب إلى المفاوضات – إذا ما تم استئنافها– ستكون عودة إلى العبث بالوقت وهدره، وتوفير الغطاء السياسي للإحتلال، باعتباره طرفاً في «حل سلمي» مزعوم، بينما يمارس في الوقت نفسه كل أشكال العدوان اليومي على الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة.

■ كما بات جلياً أن السلطة الفلسطينية، في سياق سعيها الدائب لاستئناف المفاوضات، وخلافاً لقرارات المجلس الوطني، تدعو لما تسميه تحالفاً، أو مؤتمراً دولياً تترأسه اللجنة الرباعية الدولية لرعاية المفاوضات في جولاتها القادمة. والفارق كبير بين ما دعا له المجلس الوطني وما تدعو له السلطة؛ فالمجلس الوطني دعا إلى مؤتمر دولي تعقده الأمم المتحدة، وترعاه الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، بموجب قرارات الشرعية الدولية، بما يكفل تنفيذ القرارات وليس التفاوض حولها، ووفق سقف زمني محدد يلزم إسرائيل بالتنفيذ، الخ...

■ بالمقابل، فإن السلطة تدعو لتحالف دولي، وهو تشكيل غامض، من شأنه أن يعيدنا إلى «التحالف الدولي» الذي أطلق مؤتمر أنابوليس، بمسمى «مؤتمر خاص بإحلال السلام في الشرق الأوسط»، تبعاً لاعلان الرئيس الأميركي بوش الإبن، بمشاركة 50 دولة ومؤسسة دولية، الذي انتهى بمذبحة دموية إرتكبتها قوات الاحتلال في حربها العدوانية في إطار حملة «الرصاص المصبوب» ضد قطاع غزة نهاية العام 2008. ومن شأنه أيضاً أن يعيدنا إلى «التحالف الدولي» الذي دعت له باريس، وعقدت تحت سقفه مؤتمراً على جولتين، في 2016/6/3 و 2017/1/15، تبخرت قراراته قبل أن يجف الحبر الذي كتبت به في البيان الختامي للجولة الثانية، وهي القرارات التي وصفها وزير الخارجية الأميركي جون كيري أنها كانت متوازنة لأنها دعت إلى وقف الإستيطان، مقابل وقف التحريض والعنف من الجانب الفلسطيني(!)

■ أما بشأن اللجنة الرباعية الدولية، ففضلاً عن غيابها عن المشهد لسنوات مضت، فإن تجربة المفاوضات معها كانت فاشلة. إذ ظلت على الدوام تحت الهيمنة الطاغية للراعي الأميركي المنفرد. وتدرك السلطة جيداً أن «الرباعية» ليست هي وحدها من يقرر من يرعى المفاوضات، فالشريك الإسرائيلي له اشتراطاته بهذا الشأن. وبالتالي، فإن الحديث عن «رباعية دولية» دون هيمنة أميركية ما هو إلا حراثة في البحر، وبيع أوهام.
إلى جانب ذلك، لا يحتاج المرء إلى الكثير من الجهد ليدرك حجم التنازلات المسبقة من جانب السلطة، حتى قبل الذهاب إلى المفاوضات. ونظرة على رسالة السلطة إلى «الرباعية الدولية» وما جاء فيها من «رؤية» فلسطينية للحل، تقودنا إلى خلاصة تؤكد أننا لن نكون أمام دولة بمواصفات حددها المجلس الوطني– 2018، بل أمام «كيان فلسطيني» يطلق عليه زوراً إسم دولة مستقلة.

■ تدعو السلطة لاستئناف المفاوضات من «النقطة التي انتهت إليها» دون توضيح للمقصود، هل هي «النقطة» التي انتهت إليها زمنياً، أم تلك التي انتهت إليها تفاوضياً. وفي الحالتين، تفتقر دعوة السلطة هذه، إلى الصلة بالزمان والمكان. فالمفاوضات إنتهت عملياً في كمب ديڤيد– شهر 2000/7. أما مفاوضات أنابوليس فقد قُطعت، في نهاية 2008، بنتيجة صفر. وصرح يومها الرئيس محمود عباس أن إسرائيل دولة لا ترغب بالسلام، ووصف

أولمرت وقادة إسرائيل أنهم ليسوا شركاء في السلام. أما المفاوضات التي أُجريت إبّان ولايتي أوباما، فقد أعلنت وفاتها في نيسان (إبريل) 2014، بسبب التعنت الإسرائيلي ورفض نتنياهو تجميد، ولو جزئي، للاستيطان، فضلاً عن رفضه الإفراج عن الدفعة الرابعة من أسرى عمليات، ما قبل التوقيع على أوسلو.

فعن أي نقطة، وعن أية مفاوضات تتحدث السلطة الفلسطينية، خاصة وأنه جرت مياه كثيرة تحت جسر المفاوضات، جبّت آثار ما سبقها من سيناريوهات ومشاريع حلول زادت الأمور تعقيداً، وجعلت من أية مفاوضات تضمن الحد الأدنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية، مجرد وهم تدحضه الوقائع، فحتى السقف الذي تطمح السلطة الوصول إليه في رسالتها إلى «الرباعية الدولية» تجاوزته الأحداث.

■ إن نظرة سريعة على ما حصل من شأنها أن توضح ذلك، حيث ثمة إجماع إسرائيلي على رفض أي حل يستجيب لمتطلبات التسوية السياسية المتوازنة، ما يضعنا أمام سؤال: ماهي أوراق القوة بيد المفاوض الفلسطيني؟، في ظل إنقسام فلسطيني داخلي، ومؤسسات وطنية فلسطينية مشلولة، وسلطة فلسطينية مُقيدة باتفاق أوسلو وبروتوكول باريس، وحالة عربية نازعة في بعض حلقاتها إلى الانفضاض من حول القضية الفلسطينية، والانفكاك من إلتزاماتها تجاهها.

كما أن هذا من شأنه، في ظل السقف السياسي المنخفض الذي ستتفاوض السلطة تحته، أن يطرح السؤال التالي: هل السلطة على استعداد للقبول بما هو تحت هذا السقف، والقبول بما كان رفضه عرفات في كامب ديڤيد، والقبول أيضاً بما رفضه محمود عباس في مفاوضات أنابوليس عام 2008؟■

■■■

■ هذه الأسئلة، وغيرها كثير، باتت مطروحة على جدول أعمال الرأي العام الفلسطيني، وهو إن دلّ على شيء، فإنه يدلّ على حالة إرتباك في الشارع السياسي الفلسطيني، أحدثته حالة الإرتباك التي تعيشها القيادة الرسمية، وخروجها عن مسار التوافق الوطني الذي افتتحه القرار القيادي في 5/19 وما تلاه من محطات، وذهابها إلى مسار أخر يمثل النقيض، فيه من المغامرة والمقامرة الشيء الكثير، فهو يفتقر إلى أبسط مقومات مراكمة القوة الذاتية، من خلال ثنائية الوحدة والمقاومة، وينذر بمخاطر جديدة، تعيد إلى الذاكرة تلك المخاطر التي أنتجتها جولات سابقة فاشلة من المفاوضات الثنائية، كان أساسها مُختل لصالح الجانب الإسرائيلي. والعودة إلى هذه الأسس، بمرجعياتها وآلياتها مرة أخرى، من شأنها أن تزيد الوضع الفلسطيني إرباكاً وارتباكاً.

2020/11/30

ملحق1

حول التعديلات الأخيرة على قانون الانتخابات

■ التعديلات التي تم إدخالها على قانون الإنتخابات في 2021/1/11، قبيل إصدار المرسوم في 2021/1/15 الذي يحدد تواريخها، جاءت بشكل عام متوافقة مع عناصر التوافق الوطني التي تم التوصل إليها من قبل الكل الفلسطيني، فيما عدا نقطتين رئيسيتين:

- **الأولى** تتعلق بنسبة تمثيل المرأة حيث تضمن التعديلات تمثيلا نسائياً لا يزيد على 25–26% وذلك خلافاً للقرارات التي اتخذها المجلس الوطني بتحديد نسبة تمثيل المرأة 30% على الأقل في جميع المؤسسات الوطنية، وهو ما اعترضت عليه الجبهة وطالبت بتصويبه ودعت، في الوقت نفسه، جميع القوائم التي سوف تتقدم للإنتخابات بالمبادرة لتصويبه من خلال ترشيح إمرأة واحدة على الأقل من كل ثلاثة مرشحين على امتداد القائمة بصرف النظر عما تضمنه التعديل.

- أما **النقطة الثانية**، وهي الأهم، فهي التي تتعلق باستبدال عبارتي «السلطة الوطنية» و«رئيس السلطة الوطنية» حيث وردت في القانون الأصلي، بعبارتي «دولة فلسطين» و«رئيس دولة فلسطين». من المعلوم أن الجبهة الديمقراطية كانت، منذ عام 1998، هي السَبَّاقة إلى المطالبة بإعلان بسط سيادة دولة فلسطين على الأراضي الفلسطينية في الضفة، بما فيها القدس العاصمة، وقطاع غزة باعتبار ذلك أحد الروافع للتحرر من قيود اتفاقات أوسلو. وقد جددت الجبهة الديمقراطية التأكيد على هذا المطلب بعد أن أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم 67/19 الذي يعترف بدولة فلسطين كدولة غير عضو ويمنحها صفة المراقب في الأمم المتحدة. وقد جاء قرار المجلس الوطني الذي يعتبر أن المرحلة الإنتقالية التي نصت عليها الإتفاقات، بما انطوت عليه من التزامات، لم تعد قائمة، جاء منسجماً مع هذا المطلب. ولكن هذا القرار، كما هو معروف، لم يجد طريقه إلى التنفيذ رغم التبني اللفظي لشعار «الإنتقال من السلطة إلى الدولة».

■ التعديل المذكور على قانون الإنتخابات يقدم باعتباره تطبيقاً لهذا الشعار. ولكنه تطبيق عشوائي ومجتزأ، وهو يثير العديد من الالتباسات ويخلق العديد من التناقضات في البنية القانونية القائمة. فرغم أن هذا التعديل يشير في حيثياته إلى القانون الأساسي، فهو يتعارض مع القانون الأساسي الذي ما يزال سارياً والذي هو وثيقة دستورية للسلطة الفلسطينية بكل مؤسساتها (رئاسة، وحكومة، ومجلس تشريعي، الخ ...).

والتعديل، من جهة أخرى، يتعارض مع قرار المجلس الوطني الذي ينطلق من وثيقة إعلان الاستقلال «دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا»، ليمنح صلاحية إنتخاب رئيس الدولة للمجلس الوطني نفسه الذي فَوَّضَ صلاحيته بهذا الشأن إلى المجلس المركزي.

■ لا بد من إيجاد صيغة لتصويب هذه الالتباسات. ولكن الجبهة لا تدعو إلى العودة إلى الوراء بإلغاء هذا التعديل، بل هي تدعو بالعكس إلى التقدم إلى الأمام بالتطبيق الجاد، والمنسجم مع ذاته، لشعار «الإنتقال من السلطة إلى الدولة» من خلال إعتماد صيغة دستورية مؤقتة تضمن تأكيد حق دولة فلسطين في السيادة على

أراضيها، وإعادة صياغة المؤسسات القائمة بما ينسجم مع تجسيد هذا الحق، عملاً بقرار الجمعية العامة رقم 67/19.

ولكن هذه الصيغة بحاجة إلى إجماع وطني، لذلك دعت الجبهة الديمقراطية إلى طرح هذه المسألة على جدول أعمال الحوار الوطني المفترض أن ينعقد قريباً. وينبغي أن يُصار إلى إقرار هذه الصيغة مؤقتاً من قبل المجلس المركزي (بصفته مفوضاً بصلاحيات المجلس الوطني) وبمشاركة الكل الوطني ممثلاً بالأمناء العامين.

وتؤكد الجبهة أن هذه الصيغة يجب أن تخضع لتدقيقها وإقرارها من قبل المجلس التشريعي المنتخب، بصفته المخول بتعديل القانون الأساسي، وكذلك من قبل المجلس الوطني الجديد، عند اكتمال تشكيله، بصفته الهيئة البرلمانية العليا لدولة فلسطين.

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

2021/1/19

ملحق2

قرار بقانون رقم ( ) لسنة 2021 م

بشأن تعديل قرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 م بشأن الانتخابات العامة

رئيس دولة فلسطين

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني،

واستناداً إلى وثيقة إعلان الاستقلال

وللقانون الأساسي المعدل لسنة 2003 م وتعديلاته،

وبعد الإطلاع على قرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 م بشأن الانتخابات العامة وتعديلاته،

وبناء على الصلاحيات المخولة لنا،

وتحقيقاً للمصلحة العامة،

أصدرنا القرار بقانون التالي:

مادة (1)

يشار إلى قرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 م بشأن الانتخابات العامة لغايات إجراء هذا التعديل بالقانون الأصلي.

مادة (2)

تستبدل عبارتي «السلطة الوطنية، رئيس السلطة الوطنية» أينما وردت في القانون الأصلي بعبارة «دولة فلسطين، رئيس دولة فلسطين».

مادة (3)

تعدل المادة (2) من القانون الأصلي، لتصبح على النحو الآتي:

يصدر رئيس دولة فلسطين، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، مرسوماً رئاسياً، خلال مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر قبل تاريخ انتهاء مدة ولايته أو ولاية المجلس التشريعي، يدعو فيه لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية أو أي منهما في فلسطين، ويحدد فيه موعد الاقتراع، وينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويعلن عن في الصحف المحلية.

مادة (4)

تعدل المادة (3) من القانون الأصلي، لتصبح على النحو الآتي:

تجري الانتخابات لمنصب الرئيس بالاقتراع العام المباشر الحر والسري، ويفوز بمنصب الرئيس المرشح الذي يحوز على الأغلبية المطلقة لأصوات المقترعين الصحيحة، وإذا لم يحصل أي من المرشحين على الأغلبية المطلقة ينتقل المرشحان الحائزان على أعلى الأصوات، إلى دورة إنتخابية ثانية تجري بعد خمسة عشر يوماً من إعلان النتائج النهائية للدورة الأولى، وفق الجدول الزمني الذي تحدده اللجنة، ويفوز بمنصب الرئيس المرشح الذي يحصل على أعلى الأصوات في هذه الدورة.

مادة (5)

تلغى الفقرة (3) من المادة(5) من القانون الأصلي، وتعدل الفقرة (2) من ذات المادة، لتصبح على النحو الآتي:

2- كل أربعة أسماء تلي ذلك.

مادة (6)

تعدل الفقرة (1) من المادة (8) من القانون الأصلي، لتصبح على النحو الآتي:

1- لا يجوز للفئات التالي ذكرها ترشيح أنفسهم لمنصب الرئيس أو لعضوية المجلس، إلا إذا قدموا استقالاتهم من مناصبهم، وإرفاق ما يفيد قبولها بطلب الترشح، دون الإجحاف بحق من لم يحالفه الحظ منهم، في أن يتقدم بطلب توظيف لدى وجود أي شاغر في دوائر وهيئات أو مؤسسات دولة فلسطين التي استقالوا منها، وأن تخضع إعادة توظيفهم لشروط المسابقة والاختيار، أسوة بغيرهم من المتقدمين للوظيفة، وفقاً لأحكام قانون الخدمة المدنية أو قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية أو أنظمة التعيين في الهيئات والمؤسسات العامة النافذة.

مادة (7)

تعدل الفقرة (1) من المادة (33) من القانون الأصلي، لتصبح على النحو الآتي:

1- لكل من له حق الانتخاب ولم يرد إسمه في سجل الناخبين الابتدائي، أن يتقدم خلال خمسة أيام إلى طاقم مركز التسجيل التابع له بطلب لتسجيل إسمه، على أن يتضمن طلبه بالإضافة إلى البيانات الواردة في الفقرة (2) من المادة (31) من هذا القانون ما يلي:

أ) إقرار بأن المعلومات المقدمة حقيقية وصحيحة.

ب) تاريخ تقديم الطلب.

ج) توقيع مقدم الطلب.

مادة (8)

تعدل الفقرات (1 و2 و3) من المادة (32) من القانون الأصلي، لتصبح على النحو الآتي:

1- لكل من تقدم بطلب تسجيل ولم يرد إسمه في سجل الناخبين الابتدائي، ولكل من حصل خطأ في البيانات الخاصة بقيده، أن يقدم اعتراضاً إلى طاقم مركز التسجيل لإدراج إسمه أو لتصحيح البيانات الخاصة بقيده في السجل، ولكل شخص، أيضاً أن يعترض على قيد غيره ممن ليس له حق الانتخاب.

2- على اللجنة أن تبت بالاعتراض خلال ثلاثة أيام من تاريخ تقديمه، ويكون قرارها قابلاً للاستئناف خلال ثلاثة أيام من تاريخ تبليغها أمام المحكمة المختصة، وعلى المحكمة أن تفصل في الطعن خلال خمسة أيام من تاريخ تقديمه.

مادة (9)

1- تلغى الفقرتان (5 و6) من المادة (32) من القانون الأصلي.

2- يستبدل الترقيم ما بين المادتين (32) و(33) من القانون الأصلي، بحيث تحمل المادة (33) رقم (32) وتحمل المادة (32) و(33).

مادة (10)

تلغى المادة (34) من القانون الأصلي.

مادة (11)

تعدل الفقرة (5) من المادة (39) من القانون الأصلي، لتصبح على النحو الآتي:

5- يرفق مع طلب الترشح صورة عن البرنامج الانتخابي ونسخة إلكترونية ملونة عن الشعار والرمز الانتخابي، وشهادة عدم محكومية وكتاباً من ممثل القائمة أو الحزب.

مادة (12)

تعدل الفقرة (6) من المادة (45) من القانون الأصلي، لتصبح على النحو الآتي:

6- أن يلتزم بالقانون الأساسي المعدل لسنة 2003م وتعديلاته، وأحكام هذا القانون وتعديلاته.

مادة (13)

تعدل الفقرة (2) بند (د) من المادة (50) من القانون الأصلي، لتصبح على النحو الآتي:

د) كشف مغلق بأسماء مرشحي القائمة الانتخابية، مرفقاً بطلبات الترشح الخاصة بمرشحي القائمة ومرفقاتها، وإقراراتهم بقبول ترشحهم، وبالتزامهم بالقانون الأساسي المعدل لسنة 2003م وتعديلاته، وأحكام هذا القانون وتعديلاته.

مادة (14)

تلغى الفقرة (4) من المادة (51) من القانون الأصلي، وتعدل الفقرة (1) من ذات المادة، لتصبح على النحو الآتي:

1- تقدم طلبات الترشح خلال المدة المحددة للترشح وفقاً لما تعلنه اللجنة، وتستمر لمدة اثني عشر يوماً، ولا تقبل الطلبات التي تقدم بعد مضي المدة المذكورة.

مادة (15)

تعدل الفقرة (1) من المادة (52) من القانون الأصلي، لتصبح على النحو الآتي:

1- يجوز للقائمة أن تطلب سحب ترشحها قبل يوم من نشر الكشف النهائي، ويرد لها مبلغاً تأمين الترشح والدعاية الانتخابية المودعة في ذمة اللجنة.

مادة (16)

تعدل المادة (116) من القانون الأصلي، لتصبح على النحو الآتي:

في حال تعذر إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية بشكل متزامن، يجوز للرئيس الدعوة لإجرائها بشكل غير متزامن وفقاً لأحكام هذا القانون، ويعتمد في ذلك للانتخابات التالية منهما، سجل الناخبين النهائي الذي تم إعداده في الانتخابات الأولى التي حددها المرسوم الداعي لهذه الانتخابات.

مادة (17)

يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القرار بقانون.

مادة (18)

على الجهات المختصة كافة، كل فيما يخصه، تنفيذ أحكام هذا القرار بقانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر في مدينة رام الله بتاريخ 2021/1/11 م **محمود عباس**

رئيس دولة فلسطين

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

ملحق3

مرسوم رقم ( ) لسنة 2021 م

بشأن الدعوة لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية ومجلس وطني

رئيس دولة فلسطين

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

إستناداً للنظام الأساس لمنظمة التحرير الفلسطينية،

وللقانون الأساسي المعدل لسنة 2003 م، وتعديلاته،

وبعد الاطلاع على وثيقة إعلان الاستقلال الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني، والإطلاع على قرار المحكمة الدستورية العليا «التفسيري» رقم (10) لسنة (3) القضائية، وعلى القرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 م بشأن الانتخابات العامة وتعديلاته،

وبناء على الصلاحيات المخوَّلة لنا،

وتحقيقاَ للمصلحة العامة،

رسمنا بما هو آت:

مادة (1)

الشعب الفلسطيني في القدس وجميع محافظات الوطن مدعو إلى انتخابات عامة حرة ومباشرة بالاقتراع السري:

1- لانتخاب أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، وذلك يوم السبت الموافق 2021/5/22 .

2- لانتخاب رئيس دولة فلسطين، وذلك يوم السبت الموافق 2021/7/31.

مادة (2)

تعتبر انتخابات المجلس التشريعي المرحلة الأولى من انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني.

مادة (3)

يستكمل تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني في 2021/8/31، وفقاً لأحكام المادة (5) من النظام الأساس لمنظمة التحرير الفلسطينية.

مادة (4)

تقوم لجنة الانتخابات المركزية بالتحضير للانتخابات التشريعية والرئاسية وتنظيمها والإشراف عليها وفق قانون الانتخابات العامة النافذ.

مادة(5)

يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا المرسوم.

مادة (6)

على رئيس وأعضاء لجنة الانتخابات المركزية، وعلى الجهات المختصة كافة، كل فيما يخصه، تنفيذ أحكام هذا المرسوم، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر في مدينة رام الله بتاريخ 2021/1/15 م

محمود عباس
رئيس دولة فلسطين
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

ملحق4

رسالة رئيس المكتب السياسي لحركة حماس
إلى أمين عام الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

سعادة الأخ المناضل / نايف حواتمة حفظه الله،،
الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

أسأل الله أن تصلكم رسالتي هذه وأنتم والأهل وعموم شعبنا بخير وعافية وبعد..
نهنئكم ونهنيء أنفسنا بنجاح المناورة التي قامت بها أذرع المقاومة الفلسطينية في إطار الغرفة المشتركة والتي رسخت من مفهوم المقاومة لدى شعبنا الفلسطيني وأعطت رسائل قوة في اتجاهات مختلفة، وهذه المناورة التي ما كان لها أن تكون لولا وحدة الموقف والرؤية والفهم المشترك فيما بيننا والتوافقات التي تجمعنا.

أخي الحبيب:

فإننا إخوانك في حركة المقاومة الإسلامية حماس وإيماناً منا بضرورة وحتمية إنهاء الانقسام وإنجاز الوحدة الوطنية والشراكة الإستراتيجية والمسؤولية الوطنية تجاه شعبنا وقضيتنا وحقه في نيل حريته وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وإنجاز حق عودة شعبنا إلى دياره التي أُخرج منها وأن الطريق إلى ذلك يمر عبر محطة ضرورية واستراتيجية هي إنجاز الوحدة الوطنية التي نخوض من خلالها معركتنا مع المحتل الغاصب بكل أشكالها معاً وسوياً حتى إنجاز الاستقلال، وإيماناً منا بأن إرادة شعبنا الحرة هي الطريق لإنجاز هذه الوحدة واستكمالها وحمايتها فإننا في حركة المقاومة الإسلامية حماس وفي ضوء التطورات الأخيرة التي تشهدها القضية الفلسطينية وموجة التطبيع بين بعض الدول العربية والكيان الصهيوني، وإدراكاً منا بأهمية الوقت وفي ضوء حديث بعض الأشقاء معنا وخاصة مصر وقطر عن أهمية استئناف مسار المصالحة والبحث في المقاربات التي يمكن لها أن تساهم في ذلك فإن قيادة الحركة عكفت خلال الفترة الأخيرة على دراسة الأمر من كل جوانبه وخلصنا إلى أننا مستعدون للمضي في عملية المصالحة والشراكة الوطنية التي مررنا بالعديد من مراحلها بدءً من اتفاقيات القاهرة، وكان آخرها تفاهمات إسطنبول ومخرجات إجتماع الأمناء العامون الذي عقد بين رام الله وبيروت وجاهزيتنا لإنجاز هذه الخطوات المتمثلة في:

1- إنتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني.

2- إنتخابات رئاسة السلطة الوطنية.

3- إنتخابات المجلس الوطني الفلسطيني

وبحيث تتم الإنتخابات بالتوالي والترابط خلال ستة أشهر من تاريخ إصدار المرسوم الرئاسي الذي يحدد تواريخ إجراء الإنتخابات ويصار بعد ذلك إلى حوار وطني للاتفاق على كافة التفاصيل المتعلقة بإجراء الانتخابات في تواريخها، ويمكن إنجاز هذه الترتيبات عبر قناة الحوار الوطني الفلسطيني مؤكدين وشاكرين في الوقت ذاته جهود الإخوة في مصر وقطر وتركيا وروسيا وكل من يساهم إيجاباً في هذا الجهد العظيم وما يمكن أن يقدموه من ضمانات اللازمة لإنجاز الاتفاق.

سائلين الله أن يوفقنا جميعاً لما فيه خدمة شعبنا وقضيتنا وأمتنا

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

16 جمادي الأول، 1442 هجرية

الخميس 31 ديسمبر 2020

أخوكم / اسماعيل هنية

رئيس المكتب السياسي

حركة المقاومة الإسلامية حماس

الفصل الثاني

حوار القاهرة – الجولة الأولى

8-2021/2/9

1- حوار القاهرة – الجولة الأولى
2- مذكرة الجبهة الديمقراطية إلى الحوار
3- البيان الختامي

حوار القاهرة – الجولة الأولى

(1)

من رام الله – بيروت إلى اسطنبول

■ بعد طول مخاض، إنعقدت جولة الحوار الوطني الفلسطيني في القاهرة، في 8–2021/2/9، وهي الدورة التي كان يفترض أن تعقد في غضون أسابيع قليلة من توصل حركتي فتح وحماس، إلى تفاهمات اسطنبول– 23 و2020/9/24، الداعية إلى انتخابات شاملة، تشريعية، ورئاسية، وللمجلس الوطني، بالتتالي مع الترابط، خلال ستة أشهر من تاريخ صدور مرسوم الدعوة للإنتخابات.

لكن سرعان ما تعثرت الدعوة بعدما تراجعت حركة حماس عن تفاهمات اسطنبول، واشترطت عقد الإنتخابات بالتزامن، بدلاً من التتالي مع الترابط، معبرة عن ذلك في شكها باستعداد حركة فتح للمضي في العمليات الإنتخابية الثلاث، لا سيما محطتها الأخيرة المتمثلة بالمجلس الوطني. ثم، وبشكل مفاجيء، أعلنت حركة حماس، في رسالة من رئيس مكتبها السياسي إسماعيل هنية إلى الرئيس أبو مازن + الأمناء العامين، موافقتها مجدداً على صيغة التتالي مع الترابط، مع «التأكيد والشكر»، «لجهود مصر وقطر وتركيا وروسيا وكل من يساهم إيجاباً في هذا الجهد العظيم، وما يمكن أن يقدموه من ضمانات لإنجاز واستكمال هذا المسار، حيث أنهم في حديثهم معنا أكدوا على توفير الضمانات اللازمة لإنجاز الإتفاق».

■ قدم الطرفان، فتح وحماس، تفاهمات اسطنبول، على أنها تعبر عن مخرجات إجتماع الأمناء العامين– 2020/9/3، وجعلا منه أولوية، بديلاً للأولويات الفعلية التي أقرها الإجتماع، أي تشكيل القيادة الوطنية الموحدة للمقاومة الشعبية، وتكليف لجنة من الشخصيات الوطنية الوازنة لصياغة إستراتيجية وطنية لإنهاء الإنقسام ومواجهة خطط الضم، تقدم إلى دورة يعقدها المجلس المركزي –بسقف 5 أسابيع من تاريخه– يحضرها الأمناء العامون، أي دورة بمشاركة الكل الوطني، تندرج في سياق استكمال أعمال إجتماع رام الله – بيروت.

كما قدم الطرفان تفاهمات اسطنبول على أنها المدخل لإنهاء الإنقسام، عبر الإحتكام إلى صندوق الاقتراع، لتشكيل مجلس تشريعي، تنبثق عنه حكومة وحدة وطنية، تتولى إعادة توحيد المؤسسات بين الضفة والقطاع. وبذلك يكون الطرفان قد تجاوزا الأولويات التي أقرها اجتماع الأمناء العامين، وأحلا الانتخابات في ظل الانقسام، بديلاً للوثيقة التي كان يفترض أن تنجزها لجنة الشخصيات الوطنية، لتقدم إلى المجلس المركزي بمشاركة الكل الوطني، وبالصيغة التي أشرنا إليها.

■ الدليل على أن الطرفين إختارا المدخل الأكثر صعوبة لإنهاء الإنقسام، لأنه يضع على المحك، بشكل فج ومباشر، مسألة من يمسك بالسلطة، والدليل على ذلك هو أن تفاهمات اسطنبول لم تَنَلْ موافقة المكتب السياسي لحركة حماس، التي دعت إلى صيغة أخرى تقوم على تزامن المحطات الإنتخابية، بدلاً من تتاليها مع ترابطها. أما الحوار الذي أداره وفد فتح في دمشق، مع الفصائل الخمسة، (د + ش + ق.ع + ص + ج)، فقد أبرز حجم الخلافات والتباين في الرؤى بين القوى، بين من يشترط مرجعية سياسية للإنتخابات تتجاوز إتفاق أوسلو، وبين الدعوة لصيغة تكون الأولوية فيها إعادة بناء م.ت.ف وإصلاح مؤسساتها عبر انتخاب مجلس وطني جديد، يشكل

الأساس السياسي لكل العمليات الانتخابية، ما أكد ضرورة عقد حوار وطني يكون هو الميدان الفعلي لتبادل وجهات النظر، والوصول إلى توافقات على القواسم المشتركة.

لقد كان من المفترض أن يعقد الحوار الوطني في القاهرة، في منتصف شهر 2020/10، على أن يصدر في سياقه أو قبله، مرسوم الدعوة للانتخابات، غير أن تراجع قيادة حماس عن تفاهمات اسطنبول، عَطَّل الدعوة إلى الحوار، وعَلَّق مسألة الانتخابات على مشجب الانتظار، وأدخلها في دائرة الشك، إلى أن راجعت حماس، في رسالة إسماعيل هنية إلى الأمناء العامين، ومنهم الرئيس أبو مازن، شروطها الجديدة، فوجد الحوار طريقه إلى الإنعقاد في القاهرة■

(2)

ما هي العناصر التي تضافرت لعقد الحوار

■ لاشك في أن عدداً من العوامل والعناصر تضافرت فيما بينها، وفَّرَت الشرط الضروري لانعقاد الحوار وصولاً إلى خواتيمه، كما عكسها البيان الختامي. من بين هذه العوامل، وأهمها:

1– الرغبة الجامحة لدى الشارع في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، في انتخاب مجلس تشريعي جديد، بديلاً للمجلس المُعَطَّل منذ انقلاب– 2007، والذي حَلَّه فيما بعد، وبغطاء من رأي إستشاري من المحكمة الدستورية، قرار رئاسي منفرد، في 2018/12/22 تحديداً، مرفق بالدعوة لتجديد إنتخاب التشريعي خلال ستة أشهر من تاريخه(!)، الأمر الذي لم يُنفذ، كما هو معلوم. ***[راجع بهذا الخصوص الفصل بعنوان: «حل المجلس التشريعي»، ص 141–159، من كتاب «في مواجهة صفقة القرن»، وهو الكتاب الرقم 35 من سلسلة «الطريق إلى الإستقلال»، من إصدارات «المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات»(ملف). ط1: أيلول (سبتمبر) 2019.]***

عَبَّرَ عن هذه الرغبة، كما هو واضح، الإقبال الواسع على الإكتتاب في سجل الناخبين (93,3% من مجموع من يحق لهم الاقتراع)، وتقف خلف هذا، رغبة أكيدة بضرورة معالجة فشل حكومة السلطة – في الضفة كما في القطاع – في تلبية إحتياجات المجتمع، خاصة تطلعات الشباب، قضايا المرأة، حل مشكلات البطالة، وامتلاك استراتيجية إقتصادية تنموية متحررة من قيود بروتوكول باريس الاقتصادي، على خلفية تصاعد سطوة الأجهزة الأمنية، وتغييب دور القضاء النزيه وتحوله إلى أداة قمع بيد السلطة التنفيذية، ومواجهة عمليات القمع السياسي والتصدي لسياسة كبت الحريات، فضلاً عن ضرورة مكافحة الفساد.

هذا دون أن يغيب عن البال، أنه مر أكثر من خمسة عشر عاماً على آخر إنتخابات تشريعية، نشأ خلالها جيل جديد من الشباب المتطلع إلى مستقبل متحرر من الاحتلال، في ظل حكم رشيد.

2– الرهان لدى حركتي حماس وفتح على أن انتخاب مجلس تشريعي جديد، تنشأ عنه حكومة وحدة وطنية، من شأنه أن يشكل مدخلاً لإنهاء الانقسام ، الذي أفسد الحياة السياسية في الحالة الوطنية، وألحق بها كوارث، وجعل منها عُرضة لكل أشكال التدخل الخارجي والوصاية على القرار الفلسطيني، بفعل انكشاف النظام السياسي الفلسطيني – واستتباعاً – ضعفه.

3– أما على الصعيد الخارجي، فقد وقع تطور مهم تمثل في وصول الإدارة الديمقراطية إلى البيت الأبيض، بما سوف تحدثه من تغيير على سياسات الإدارة السابقة – إدارة ترامب – واعتماد سياسات أخرى، بما في ذلك العودة

إلى المفاوضات تحت سقف «حل الدولتين». وقد حمل هذا التطور إلى طرفي الإنقسام – أولياً وبشكل عام – ثلاث «نصائح»، من شأن العمل بها أن يسهم في تحضير المسرح الفلسطيني لاستقبال المتغير الأميركي النسبي، هي: تجديد شرعية السلطة الفلسطينية عبر انتخاب مجلس تشريعي جديد، إنهاء الانقسام، واستيعاب حركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني من خلال إعادة توحيد المؤسسة الوطنية.

4– على الصعيد الإقليمي، لعبت أنقرة دوراً مهماً في التقارب بين حركتي فتح وحماس. فهي التي استضافت إجتماع اسطنبول الذي توصل فيه الطرفان إلى الاتفاق على الانتخابات. وهي التي لعبت الدور المهم في إقناع حماس في إعادة النظر بشروط تزامن المحطات الإنتخابية الثلاث. وهي التي قدمت النصائح للحركة الإسلامية بضرورة قراءة المتغيرات الدولية(الإنتخابات الأميركية)، والعربية (التطبيع مع إسرائيل+ المصالحة الخليجية وتداعياتها في العلاقات الإقليمية)، مما يستوجب المعاجلة في امتلاك غطاء الشرعية المؤسساتية عبر الاندماج في النظام السياسي الفلسطيني من بوابة إنتخابات المجلسين التشريعي (السلطة الوطنية) والوطني (م.ت.ف).

5– على الصعيد العربي، كان لأكثر من عاصمة الدور الملموس لإزالة العراقيل أمام طرفي الانقسام، للذهاب إلى الحوار، كما تم التوافق عليه وطنياً (في لقاءات رام الله، ودمشق)، فقطر من جهتها لعبت دوراً بارزاً في إقناع حماس للتراجع عن اشتراطاتها، وقدمت لها الضمانات الضرورية (كما أوضحت رسالة رئيس المكتب السياسي لحركة حماس) لإنجاح العمليات الانتخابية، كما قدمت لها تسهيلات مالية ذات شأن لدعم الوضع الصعب في القطاع، فضلاً عن إقامة عدد من المشاريع التنموية فيه.

من جهتها، لعبت القاهرة وعمان دوراً ملحوظاً في إقناع الرئيس أبو مازن بضرورة ترتيب البيت الفلسطيني من بوابة الانتخابات، لاستقبال إستحقاقات التطورات الدولية والإقليمية والعربية. وهو الأمر الذي عكسه بيان اللجنة المركزية لحركة فتح في مطلع شهر 2021/2، في ختام إجتماعها برئاسة أبومازن، حين ربطت بين الانتخابات، وبين «مبادرة الرئيس»، لاستئناف المفاوضات تحت رعاية الرباعية الدولية، وفقاً «لحل الدولتين».

6– أخيراً وليس آخراً، من المهم ألا نغفل النصائح الأوروبية – والألمانية بخاصة– للرئيس أبومازن بضرورة تجديد شرعية المؤسسة، ومازال حاضراً في الذاكرة خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2019/9/26، الذي أعلن فيه، دون مقدمات مسبقة، نيته في الدعوة لانتخاب عامة، حيث جاءت دعوته هذه، بعد جولة أوروبية سمع فيها – من أكثر من جهة – ما يستوجب تجديد الشرعية المؤسساتية.

7– كذلك، من المهم ألا نغفل دور موسكو، التي مازالت تؤكد أن أبوابها لم تزل مُشَرَّعة أمام الفلسطينيين لحوار يخلصون منه إلى التوافق على خطوات إنهاء الإنقسام. كما لعب انفتاح موسكو على حماس واستقبالها وفود الحركة تأثيره على حركة حماس للذهاب إلى انتخابات تشريعية، رأت فيها الحركة خطوة مهمة نحو دخولها إلى النظام السياسي الفلسطيني، فضلاً عن توفير الغطاء السياسي لمؤسساتها في قطاع غزة.

هذا دون أن ننسى ما تدركه – من موقعها – الدبلوماسية الرسمية الروسية، لأهمية إستعادة الوحدة الداخلية في سياق تأهيل الحالة الفلسطينية للدخول في العملية السياسية التي باتت موضع تداول، دون أن يعني ذلك بالضرورة أنها ستستأنف في القريب العاجل. وفي هذا السياق يجدر التذكير بتصريح لافروف، وزير خارجية الإتحاد الروسي في 2020/12/14، الذي دعا فيه إلى توحيد جهود الرباعية الدولية (الولايات المتحدة + الإتحاد الأوروبي +

الإتحاد الروسي + الأمم المتحدة) بمشاركة جامعة الدول العربية، والرباعية العربية (مصر + الأردن + الإمارات + السعودية) للإتفاق على شروط إستئناف المفاوضات الفلسطينية– الإسرائيلية■

(3)

تفاهمات ثنائية مسبقة

■ إنعقد الحوار في يومه الأول، وكان واضحاً حرص الراعي المصري على الوصول به إلى توافقات، حتى ولو تطلب ذلك تمديد الوقت المطلوب لذلك. كما أكد الراعي المصري، في كلمته الإفتتاحية، حرص القيادة المصرية على إعادة ترتيب البيت الفلسطيني لاستقبال الإستحقاقات المقبلة على المنطقة وعلى القضية الفلسطينية، مشدداً في الوقت نفسه، على أن القضية الفلسطينية تشكل جزءاً من الأمن القومي المصري، وهو المبدأ الثابت الذي تحرص القاهرة على تأكيده في جولات الحوار الفلسطيني التي تستضيفها.

كذلك كان واضحاً التنسيق والتفاهم المسبق بين حركتي حماس وفتح، وبأن الطرفين يرغبان، دون تردد، في الوصول إلى تفاهم وتوافق فلسطيني على إجراء الإنتخابات، خاصة (بالنسبة لفتح) حلقتها الأولى (أي المجلس التشريعي)، دون أن يعني ذلك أن حماس قد تراجع إهتمامها بضرورة وأهمية الوصول إلى الحلقة الثالثة من الإنتخابات، أي المجلس الوطني.

وكان مفهوماً، للجميع أن فتح تهدف إلى تجديد شرعية السلطة الفلسطينية، وشرعية مؤسساتها وأبرزها المجلس التشريعي، نزولاً عند نصائح ومواقف عربية وإقليمية، ودولية، وأن حماس تهدف، هي الأخرى، إلى إسباغ الشرعية على سلطتها في قطاع غزة، خلاصاً من واقعها الحالي كسلطة «أمر واقع».

من هنا، على سبيل المثال، لم يتوغل الطرفان في مناقشة مسألة الإنقسام، وكيفية معالجته، وآليات توحيد المؤسسات، وأحالا الأمر برمته إلى لجنة تكون مهمتها معالجة ما أفرزه هذا الإنقسام من قضايا وملفات، كما ورد في البيان الختامي■

(4)

«الوطني» هو محور عملية إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني

■ حملت مساهمة الجبهة الديمقراطية في مداولات الحوار الوطني العناصر التالية:

1– التأكيد أن تسبيق إنتخابات المجلس التشريعي في مرسوم الإنتخابات، على المحطات الأخرى، لا تُعبِّر عن أولويته، أو محوريته في النظام السياسي الفلسطيني، بل أن المجلس الوطني، بما هو تعبير في تشكيله الجديد، عن إعادة بناء م.ت.ف، لتصبح جامعة للكل الفلسطيني، هو الأولوية، وهو الذي يحتل هذا الموقع المحوري. وما موافقتنا على العملية الإنتخابية بالصيغة التي أقرها المرسوم الرئاسي، سوى التعبير عن حرصنا على صون وحدة الموقف الفلسطيني. وفي هذا الإطار نجزم بأن الشتات الفلسطيني لن يقبل بالتجاوز على كامل حقوقه السياسية لجهة التمثيل الديمقراطي، في المؤسسة الوطنية الجامعة – المجلس الوطني – وسائر المؤسسات، وسيكون له موقف سياسي وعملي حاسم في حال استشعاره عدم جدية القيادة الرسمية في الإقدام على خطوات ملموسة لملاقاة هذا الإستحقاق الوطني الذي طال انتظاره.

2– هذا التأكيد على موقعية منظمة التحرير، كونها تعبر عن وحدة الشعب الفلسطيني، ووحدة قضيته الوطنية، ووحدة نضاله تحت راية البرنامج الوطني المشترك في سبيل انتصار أهداف نضاله التحرري؛ هذا التأكيد لا يعني عدم اهتمامنا بالمجلس التشريعي؛ بل نحن نرى فيه **مؤسسة ضرورية في عملية إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني**، الذي أصابته تشوهات كبرى، وتَحَوَّل من نظام برلماني ديمقراطي إلى نظام «مؤسسة الرئاسة»، تُساس فيه الأمور بالمراسيم الرئاسية في ظل غياب السلطة التشريعية، وتَفَرُد السلطة التنفيذية في إدارة الشأن العام لمجتمع يضم حوالي خمسة ملايين مواطن وأكثر، يتطلع نحو بناء الحكم الرشيد، والفصل بين السلطات، ومكافحة الفساد، ووضع حد للبطالة، وبناء قضاء نزيه ومستقل، ونظام أمني يصون أمن المواطن بموجب القوانين الملزمة، لا ينغمس في السياسة، ويوفر الحرية الفردية والجماعية، ويعزز الحياة السياسية على أسس ديمقراطية.

3– الديمقراطية والشفافية والنزاهة في الإنتخابات، لا تعكس بالضرورة العدالة والمساواة في شروط خوضها، فنحن أمام إنتخابات تفتقر تماماً إلى هذه الشروط ، تخوضها سلطتان، لكل منهما أدواته السلطوية، من موظفين ومال وإعلام وأدوات ممارسة نفوذ سياسي إجتماعي واقتصادي لا تتوفر للآخرين. لذلك نحن **لا نعتبر هذه الإنتخابات بنتائجها العددية، معياراً للنفوذ السياسي في الحالة الفلسطينية**، بل هي عملية محكومة بسلسلة من المعادلات السلطوية، التي **تفتقر إلى التكافؤ، ناهيك عن العدالة والمساواة**. ومع ذلك، فنحن نشارك في خوضها **من موقع إحساسنا بالمسؤولية الوطنية والإجتماعية** نحو أبناء شعبنا في مناطق السلطة الفلسطينية، ومن أجل إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني، بعدما أصابته تشوهات كبرى، الإنقسام أهمها، لكنه ليس التشوه الوحيد.

4– لا نرى أن الإنتخابات بالشكل الذي توافق عليه الطرفان فتح وحماس في اسطنبول، والذي ترجمه المرسوم الرئاسي، هي المدخل المضمون لإنهاء الإنقسام. فالإنتخابات تقوم على مبدأ التنافس، والذاكرة الوطنية تؤكد لنا أن إنتخابات التشريعي، في دورتيه السابقتين – 1996 و2006– لم تكن مدخلاً إلى إنهاء الإنقسام السياسي، بل إن إحداها –2006– قادت إلى ما هو أبعد وأكثر فداحة من الإنقسام السياسي، قادت إلى الإنقسام المؤسسي – الجغرافي. من هنا نؤكد على ضرورة التوقيع على وثيقة شرف من الجميع، يجري التعهد فيها بضمان سلامة سير الإنتخابات، والإعتراف بنتائجها، بما يُمَكِّن من إتمام الحلقات الأخرى من العملية الانتخابية بسلامة، وصولاً إلى حلقة المجلس الوطني.

5– إن التعديلات التي أُدخلت مؤخراً، بمرسوم رئاسي، على النظام القضائي جاءت في غير مكانها وزمانها، وكان يمكن، ما دمنا عشية الإنتخابات، أن تُحال هذه التعديلات إلى المجلس التشريعي، بدلاً من القرار المنفرد. لذلك نعيد التأكيد على ضرورة إلغاء هذه التعديلات، والتراجع عنها، وفي الوقت نفسه، ولكي نؤكد نزاهة الانتخابات، ندعو إلى تشكيل محكمة خاصة بقضايا الانتخابات، تكون هي حصراً، المخولة بالبت بالقضايا والطعون التي قد تنشأ مع العملية الانتخابية، آخذين بالاعتبار، ضرورة تطبيق القانون، الذي ينص على محكمة الانتخابات، وغياب التوافق على تشكيل المحكمة الدستورية، بالصيغة التي أتت عليها.

كما ندعو في الوقت نفسه إلى تعديل قانون الانتخابات، لصالح رفع نسبة تمثيل المرأة إلى 30% من عضوية المجلس التشريعي، وبما يلزم القوائم الانتخابية بهذه النسبة من التمثيل، كما ندعو إلى تخفيض سن الترشح إلى المجلس التشريعي.

6– فيما يتعلق بالنص على انتخاب رئيس دولة فلسطين (بدلاً من رئيس السلطة الفلسطينية) فإننا نوافق على هذه الدعوة، من **موقع أنها تعبر عن الإعلان الرسمي بإنهاء العمل بالمرحلة الانتقالية من اتفاق أوسلو.** ونعود بالذاكرة إلى المشروع الذي كان قد قدمه المؤتمر الوطني الرابع للجبهة الديمقراطية عام 1988 حين دعا إلى الإعلان في أيار (مايو) 1999 عن إنهاء العمل بالمرحلة الانتقالية المنصوص عليها في اتفاق أوسلو، لانقضاء فترتها الزمنية، بعد مرور خمس سنوات عليها، وإلى الإعلان، في الوقت نفسه، **عن بسط السيادة الوطنية لدولة فلسطين**، على كامل أراضيها المحتلة في الخامس من حزيران (يونيو) 67 وعاصمتها القدس، وذلك عملاً بإعلان الاستقلال في 1988/11/15 .

7– أما الآن، وبعد أن تقدم مشروع الاعتراف بالدولة الفلسطينية إلى الأمام خطوات كبرى، كما عبَّر عن ذلك تصويت 139 إلى جانب اعتماد العضوية المراقبة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة بموجب القرار 67/19 – 2012، فإننا نرى ضرورة إجراء التعديلات القانونية اللازمة على النظام الأساسي للسلطة الفلسطينية ليوفر الغطاء القانوني لانتخاب رئيس دولة فلسطين.

ولهذا الغرض، ندعو لإصدار **إعلان دستوري**، يعلن بسط السيادة الوطنية على أرض دولة فلسطين، يُحال إلى المجلس التشريعي المنتخب، ليُدخل بموجبه التعديلات الضرورية على القانون الأساسي، يُصادِق عليه بعد ذلك المجلس المركزي لمنظمة التحرير، ويستكمل إنتخاب رئيس دولة فلسطين، باعتبار أن العملية الانتخابية تتم من الناخبين مباشرة، وأن المجلس المركزي، وبتفويض من المجلس الوطني، هو الذي يمثل الكل الفلسطيني، في حال تعذر إنعقاد المجلس الوطني.

وبناء على هذا، نكون قد خطونا الخطوة الكبرى نحو الخروج من إتفاق أوسلو، والتي تحتاج إلى استكمالها بالعودة إلى القرار القيادي في 2020/5/19 بالتحلل من الاتفاقات مع دولة الاحتلال، وفي مقدمها التنسيق الأمني، والإنفكاك عن بروتوكول باريس والتبعية الكاملة للإقتصاد الإسرائيلي■

(5)

البيان الختامي والعودة إلى «رئاسة السلطة»

■ حمل البيان الختامي معظم الاقتراحات والتوصيات التي تقدم بها أطراف الحوار، في كلماتهم، ماعدا تلك الاقتراحات التي تتعارض والقوانين، وقرارات صادرة عن المجلس الوطني، **كالاقتراح الداعي إلى الفصل بين عضوية المجلس التشريعي، وعضوية المجلس الوطني.** كما خلا البيان من التوصية التي تقدمت بها الجبهة الديمقراطية بتضمينه النص على الإعلان الدستوري، إذ ورد في البيان الختامي النص على انتخاب **رئيس السلطة الفلسطينية، وليس رئيس دولة فلسطين** كما ورد في مرسوم الانتخابات. وبالتالي لم يعد ثمة ضرورة، إستناداً إلى نص البيان، للإعلان الدستوري.

■ إن استعادة الصيغة القديمة بانتخاب رئيس السلطة، هي مسألة سياسية من الطراز الأول، وليست مجرد استبدال تعبير بآخر؛ فالحديث عن رئيس السلطة يُبقي الموضوع في سياقه السياسي الحالي، أي في سياق **مواصلة الالتزام باتفاق أوسلو، بما فيه مرحلته الإنتقالية**، ما يخالف تماماً ما جاء في قرارات المجلس الوطني–

2018، وفي مقدمها وقف العمل بالمرحلة الإنتقالية للإتفاق، والتحلل من التزاماته (تعليق الاعتراف بإسرائيل، وقف التنسيق الأمني، الخروج من بروتوكول باريس، الخ...).
اللافت للنظر في هذا السياق، أن أحداً من وفدي فتح وحماس، لم يتطرق إلى هذا التعديل «اللغوي – السياسي» بامتياز، بكل تداعياته واستحقاقاته، ما أظهر وكأن الطرفين إتفقا مسبقاً، مع الجهة الراعية للحوار على هذه الصيغة■

(6)

المرجعية السياسية وحدود البرنامج الوطني

■ القضية التي أثارت نقاشاً حاداً، وأخرجت الحوار من إطاره الضيق الذي حاصره ضمن حدود قضايا إنتخابات المجلس التشريعي إلى أفقه السياسي الأوسع، هي تلك المتعلقة بالمرجعية السياسية الوطنية، حيث ورد في مشروع البيان الختامي، المعد مسبقاً، أن المرجعية السياسية للعملية الإنتخابية تتلخص بوثيقة الوفاق الوطني– 2006، ومخرجات إجتماع الأمناء العامين– 2020/9/3، دونما ذكر لقرارات المجلس الوطني في دورته الـ 23– 2018 بنصوصه الواضحة، التي تضع الحالة الوطنية على سكة التحرر من قيود أوسلو والتزاماته. لذلك، وعند مناقشة الصيغة النهائية لمشروع البيان الختامي، أثار وفد الجبهة الديمقراطية مسألة المرجعية السياسية الوطنية مرة أخرى، إستناداً إلى مايلي:

1– إذ نرسم الخطوات الضرورية لإنجاح العملية الإنتخابية، وتوفير شروط ممارسة الحق الدستوري والديمقراطي للناخب الفلسطيني ليعبر عن خياراته بحرية، علينا ألا ننسى، ولا للحظة، أننا في واقع الحال، مازلنا نمر في مرحلة التحرر الوطني والخلاص من إحتلال إستعماري إستيطاني عنصري، وأن محور الصراع بيننا وبينه، أولاً وقبل أي شيء آخر، هو الأرض. نحن نقول، إن هذه أرضنا، لن نتخلى عنها، ولن نتنازل عن أي شبر منها، وبرنامجنا الوطني يدعو إلى النضال بكل الأشكال المتاحة، وصولاً إلى الحل الناجز، أي قيام الدولة الفلسطينية الديمقراطية الموحدة، التي تضمن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني على كامل ترابه الوطني، إستناداً إلى، وفي إطار استراتيجية مرحلية، رسم حدودها وآلياتها برنامج الإجماع الوطني. إن الديمقراطية في الممارسة لا تتعارض مع شروط النضال في مرحلة التحرر الوطني، بل تعزز هذه الشروط وتوفر الأساس للتقارب والتوافق وصولاً إلى **الشراكة الوطنية**، كأحد شروط ومباديء وقيم مرحلة التحرر الوطني.

2– إنتخابات المجلس التشريعي، وإن كانت تقوم على قوانين ديمقراطية، فإنها لا تلبي تماماً شروط الشراكة الوطنية القائمة على قاعدة التعددية في إطار الإئتلاف الوطني المستجيب لقوانين مرحلة التحرر الوطني. إن إنتخابات التشريعي تلبي شروط المشاركة الوطنية فقط لمن يبلغ عتبة الحسم في الأصوات، لكنها لا تلبيها بالنسبة لمن لا «يرى» هذه العتبة، أو لا يشارك في الانتخابات أصلاً، لاعتبارات سياسية تخصه وحده، مع تقديرنا لدوافعها.

من هنا نؤكد على مايلي: إن ما يلبي شروط الشراكة الوطنية لجهة اكتمال نصابها، هو عملية التوافق الوطني، التي تتجاوز شروط المغالبة الانتخابية، مع تجاورها معها. إن التوافق الوطني هو الذي يمثل التراث الغني لحركتنا الوطنية المعاصرة منذ إعادة بنائها الثانية، مباشرة بعد حرب الـ 67، كونها أسست للتعددية السياسية التوافقية على

قاعدة البرنامج المشترك، بغض النظر عن جوانب الخلل العديدة التي تخللتها، والتي تعتبر في سياق تضخمها تراكمياً مع مضي الزمن، إحدى الأسباب الرئيسية التي قادت إلى حال الأزمة التي يتخبط فيها نظامنا السياسي حالياً.

3- الإطار المؤسساتي الذي يضمن الشراكة الوطنية، ويلبي – في الوقت نفسه – متطلبات النضال في مرحلة التحرر الوطني هو: **المجلس الوطني الفلسطيني**، الجامع للكل، من فصائل وقوى ومؤسسات وفعاليات وتجمعات، الخ..، والذي يمثل الكل الفلسطيني في الداخل والشتات، سواء بسواء. وبدون أن تُنجز العملية الانتخابية بكل حلقاتها، وصولاً إلى استكمال بناء المجلس الوطني الجديد، نكون قد ارتكبنا خطأً تاريخياً، ستكون له تداعياته الكبرى التي ندعوكم لقراءتها، مع التحسب لنتائجها، بإمعان وانتباه شديدين.

4- منذ أن نشأت السلطة الفلسطينية، والشتات يزداد تهميشاً وإقصاءً، فلا السلطة تبديه إهتماماً، فهي غير معنية – بالأساس- بشؤونه، باعتبار صلاحياتها محصورة في مناطق الحكم الذاتي؛ ولا م.ت.ف تبدي إهتماماً هي الأخرى، رغم تأكيد الشتات واعترافه وتمسكه بالمنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، الأمر الذي يلقي على عاتق قيادة المنظمة – الآن وأكثر من أي وقت مضى- واجب العمل الحثيث من أجل اجتياز إختبار القدرة على التعبير عن موقعها التمثيلي، بكل ما يعنيه هذا الموقع معنوياً وأخلاقياً، وما يترتب عليه من واجبات سياسية وقانونية ومالية وثقافية، وغيرها.. نحو الشتات.

لذلك، على من يعنيه الأمر، والجهة التي تتحكم بسلطة القرار أن تحاذر الإكتفاء من مسلسل العملية الإنتخابية بالتشريعي، وربما الرئاسي، وإحالة إستكمال محطة المجلس الوطني إلى المجهول، فالشتات لن يستطيع بعد الآن، أن ينتظر طويلاً، وهو يملك إرادة عدم الإستسلام لسياسات الإمعان في إهماله، أو استتباعه بأساليب بيروقراطية فوقية ومهينة. ومن هنا، التأكيد على ضرورة إستكمال تشكيل المجلس الوطني، بالانتخاب حيث أمكن، وبالتوافق حيث يتعذر ذلك لاعتبارات موضوعية.

5- في هذا السياق، لا يمكن الحديث عن إعادة بناء مؤسسات م.ت.ف، وفي الأساس منها المجلس الوطني، **دون الاتفاق على المرجعية السياسية**. إننا مع تقديرنا لوثيقة الوفاق الوطني، وأهميتها، وتقديرنا لمبادرة الحركة الأسيرة التي أنجزت مسودة هذه الوثيقة، إلا أن ثمة تطورات وقعت، تجاوزت هذه الوثيقة. فالوثيقة لا تشير إلى الخروج من أوسلو والتحرر من قيوده، ولا تشير إلى شروط الحل السياسي ربطاً بقرارات الشرعية الدولية في إطار مؤتمر دولي ترعاه الأمم المتحدة ومجلس أمنها.. وهذا ما ينطبق أيضاً على مخرجات إجتماع 9/3، الذي أحال الأمر – من موقع التقدير لأهميته – إلى لجنة لصياغة استراتيجية وطنية شاملة، لم تتشكل حتى الآن، ولم توضح حتى اللحظة، ما هي الإعتبارات التي حالت دون تشكيلها.

6- فضلاً عن ذلك، **ليس بالضرورة أن تعالج إنتخابات التشريعي مسألة الانقسام واستعادة الوحدة**، إذ بالإمكان أن يتشكل المجلس التشريعي الجديد، وأن يبقى الانقسام على حاله، أو حتى أن يتعمق، بمثال إنتخابات المجلس التشريعي الثاني- 2006، وما قادت إليه. إن التوافق على المرجعية الوطنية السياسية، أي على برنامج العمل للمرحلة القادمة، والتوافق على استكمال تشكيل المجلس الوطني هو الذي يقودنا إلى وضع القدم بثقة، على الطريق السليم نحو إنهاء الانقسام■

■■■

■ على قاعدة ما حققته جولة الحوار الأولى من نتائج، لا بد من التأكيد على أهمية الجولة الثانية التي من المقر أن تنعقد بعد شهر تقريباً، ففيها سوف يناقش البرنامج السياسي وخطط العمل للمرحلة القادمة، وآليات استكمال تشكيل المجلس الوطني، ليجمع بين الداخل والشتات، وليشكل الإطار التوحيدي التوافقي للكل الفلسطيني؛ خاصة وأن جميع القوى دون استثناء، سواء من أعلن منها عزمه على خوض إنتخابات التشريعي، أو عدم المشاركة فيها، أكد حرصه – بالمقابل– على المشاركة في المجلس الوطني، تعبيراً عن اعترافه بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً لشعبنا. علماً أن عملية الإعتراف بمكانة المنظمة التمثيلية لا تأخذ مداها كاملاً، ما لم تُستكمل بالإقرار ببرنامجها السياسي، برنامج العودة وتقرير المصير والإستقلال والسيادة؛ كما ترجمته قرارات المجالس الوطنية، وأعلت مكانته قرارات الشرعية الدولية، ووطدتها في آن.

■ إن سياستنا تقوم على التأكيد على ضرورة إنجاز الإنتخابات بحلقاتها الثلاث، بدءاً بالتشريعي، مروراً بالرئاسة وصولاً إلى المجلس الوطني. إن مشاركتنا في إنتخابات المجلس التشريعي، تعكس بلا شك صوابية قراءتنا للحالة السياسية والمجتمعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وصوابية قراءتنا للحالة الشعبية التي عَبَّرت عن نفسها بالتجاوب مع دعوات الإكتتاب في سجلات الناخبين، ما يعكس تعطش شعبنا للديمقراطية وللحرية، وبضرورة بناء نظام سياسي وحكم رشيد، متحرر من كل أشكال الفساد والإنحراف السياسي.

■ أثبتت وقائع الحوار أن جوهر القضية مازال سياسياً، أياً كان مظهرها. ولعل النقاش الساخن الذي دار حول المرجعية السياسية للانتخابات، وبشكل خاص حول قرارات المجلس الوطني، من شأنه أن يكشف الاتجاهات السياسية الكامنة لدى هذا الطرف أو ذاك، وبشكل خاص دعوة رئيس السلطة لاستئناف المفاوضات تحت إشراف الرباعية الدولية، بما يشكل تجاوزاً على قرارات المجلس الوطني، وتجاوزاً لما تمّ التوافق عليه في القرار القيادي في 2020/5/19 ، وأكدت عليه مخرجات 9/3■

2021/2/15

ملحق1

مذكرة مقدمة من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
إلى جولة الحوار الوطني الفلسطيني

[■ ترحب الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بانعقاد الجولة الجديدة من الحوار الوطني الشامل في القاهرة، تلبية لدعوة كريمة من الإخوة في القيادة المصرية، وتأمل أن تكون خطوة على طريق التوصل إلى توافق وطني شامل حول جميع القضايا التي يواجهها شعبنا، وهو يواصل نضاله الذي لا يكل من أجل الخلاص من الاحتلال، ونيل الحرية والاستقلال وعودة اللاجئين.

وإذا كان من الطبيعي، بعد إصدار المرسوم الرئاسي بالدعوة إلى الانتخابات بمراحلها الثلاث، التشريعي والرئاسة والمجلس الوطني، أن يتركز البحث كأولوية في هذه الجولة على الضمانات التي تكفل نجاح الاستحقاق الانتخابي في أداء وظائفه المتوخاة، فإن مواصلة مسيرة إنهاء الانقسام تتطلب الاتفاق على ضرورة وآلية استمرار الحوار حتى ينجز كامل المهام التي تضمنها البلاغ الختامي لاجتماع الأمناء العامين بين رام الله و بيروت في 2020/9/3، بما في ذلك سبل استنهاض المقاومة الشعبية وتفعيل قيادتها الوطنية الموحدة، وصوغ استراتيجية وطنية كفاحية جديدة موحدة لمواجهة الاحتلال ومخاطر التوسع الاستيطاني والضم والتطبيع، وتشكيل اللجنة المكلفة بذلك من شخصيات وطنية وازنة كما ورد في البلاغ المذكور.

■ إنطلاقاً من ذلك، تتشرف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بأن تتقدم من الأخوة والرفاق ممثلي فصائل العمل الوطني المشاركين في جولة الحوار الحالية بالمقترحات التالية، إسهاماً منها في إغناء النقاش، وصولاً إلى التوافق على شروط إجراء الانتخابات الشاملة في أفضل الظروف، وتجاوز العقبات التي يمكن أن تطرأ في هذا السياق:]

أولاً– المرجعية السياسية للعملية الانتخابية

■ لا بد من تأكيد التوافق على أن المرجعية السياسية للعملية الانتخابية تتمثل في بنود الإجماع الوطني المحددة في وثيقة الوفاق الوطني– 2006، ومخرجات اجتماع الأمناء العامين – 2020/9/3، وقرارات المجلس الوطني الفلسطيني – 2018 بشأن إنهاء العمل بالتزامات المرحلة الانتقالية، والخروج من نفق أوسلو المظلم. إن هذا التأكيد ضروري من أجل تحييد المخاوف من انحراف الاستحقاق الانتخابي عن هدفه المتمثل في وضع حد للانقسام وتوحيد مؤسستنا الوطنية، وتجديد بنيتها على أساس من الشراكة والديمقراطية، وردم الفجوة بينها وبين جماهير الشعب، بما يُمَكِّن من توفير مقومات النهوض باستراتيجية المواجهة الشاملة مع الاحتلال.

ويهمنا أن نشير هنا إلى أن التراجع عن قرار 5/19، الذي شكل بداية لتنفيذ قرارات المجلس الوطني بشأن التحلل من القيود المجحفة لاتفاقيات أوسلو، والعودة إلى المراهنات الخاسرة على مفاوضات لا يتوفر الحد الأدنى من مقومات نجاحها في تأمين حقوقنا الوطنية التي كفلتها قرارات الشرعية الدولية، هو تجاوز لما تم التوافق الوطني عليه لا بد من تصويبه، لما يلقيه من ظلال على مصداقية الالتزام بأسس مسيرة المصالحة وإنهاء الانقسام.

ثانياً– الإطار الدستوري القانوني للعملية الانتخابية

■ إنسجاماً مع دعوتها المبكرة إلى إعلان بسط سيادة دولة فلسطين على أرضها في الضفة، بما فيها القدس العاصمة، وقطاع غزة حتى حدود الرابع من حزيران 67، باعتبار ذلك أحد الروافع لتجاوز المرحلة الانتقالية التي نص عليها إتفاق أوسلو، فإن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ترحب بما جاء في المادة الثانية من القرار بقانون، المتعلق بتعديل قانون الانتخابات، تلك المادة التي تقضي باستبدال عبارة «السلطة الوطنية» بعبارة «دولة فلسطين» حيثما وردت في القانون الأصلي. ولكن لابد من معالجة الالتباسات القانونية التي يثيرها التعديل المذكور، كونه يستند في حيثياته من جهة، إلى القانون الأساسي المعدل الذي لا يزال قائماً وما يزال يشكل أساساً دستورياً للسلطة الوطنية ومؤسساتها في المرحلة الانتقالية، ومن جهة أخرى، إلى وثيقة إعلان الاستقلال التي تعلن دولة فلسطين «دولة للفلسطينيين أينما كانوا»، مما يؤسس لانتخاب رئيسها من قبل المجلس الوطني الذي فوض صلاحياته بهذا الشأن إلى المجلس المركزي.

■ إن إزالة هذه الالتباسات تتطلب التوافق على صيغة دستورية مؤقتة تستلهم إعلان الاستقلال، وتستند – في الوقت نفسه – إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الرقم 67/19– 2012 الذي يعترف بدولة فلسطين عضواً مراقبا في المنظمة الدولية، على أن يجري إقرار هذه الصيغة من قبل المجلس المركزي، في اجتماع يعقده بمشاركة الأمناء العامين، على طريق التوصل إلى إعلان دستوري يعتمده المجلس التشريعي المنتخب، بصفته المخول بتعديل القانون الأساسي ، والمجلس الوطني الجديد، بعد استكمال تشكيله، بصفته الهيئة البرلمانية العليا لدولة فلسطين.

ثالثاً– الضمانات لسلامة ونزاهة العملية الانتخابية

■ تؤكد الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين على أهمية ما تم التوصل إليه من توافقات بشأن العملية الانتخابية وبخاصة إعتماد نظام التمثيل النسبي الكامل، واعتبار إنتخاب المجلس التشريعي المرحلة الأولى من تشكيل المجلس الوطني الذي سوف يُستكمل بالانتخاب حيث أمكن، وبالتوافق حيث يتعذر إجراء الانتخابات. وتدعو الجبهة إلى استكمال التوافق على الضمانات التي تكفل سلامة العملية الإنتخابية ونزاهتها بحيث تؤدي وظيفتها المتوخاة، **وأهمها ما يلي:**

1– التوافق على تكوين محكمة الانتخابات، كمقدمة لتنسيبها وتشكيلها وفقاً للقانون، والتأكيد على الالتزام بالنص القانوني الذي يعطيها وحدها حق البت بكافة القضايا التي تنشأ في سياق العملية الانتخابية وعدم تدخل أية جهة قضائية أخرى في هذا الشأن، بما في ذلك المحكمة الدستورية.

2– التأكيد على ضمان الحريات العامة بما يصون حق الجميع في الترشيح والاقتراع والدعاية الانتخابية بحرية تامة، وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين سواء في الضفة أو قطاع غزة، وتشكيل لجنة تحكيم من شخصيات وطنية يُتفق عليها لمراقبة إلتزام جميع الأطراف المعنية بحرية ونزاهة وسلامة العملية الانتخابية.

3- الإتفاق على صيغة الإشراف الأمني على الانتخابات، بما يأخذ بعين الاعتبار الوضع القائم في كل من الضفة وقطاع غزة، ويكفل اطمئنان الجميع إلى عدم تدخل الأجهزة الأمنية في العملية الانتخابية باستثناء القوى المكلفة بذلك، والتي يجب أن تلتزم إلتزاماً دقيقاً بالقانون أثناء أدائها لمهمتها.

4- ضمان إلتزام الجميع بنتائج العملية الانتخابية واحترامها، وتضامن جميع القوى في العمل من أجل حمل الأطراف الإقليمية والدولية على احترام هذه النتائج أياً كانت، وكذلك العمل المشترك على كف يد التدخل من جانب سلطات الاحتلال وتجاوز العقبات المتوقع أن تزرعها لعرقلة مسار العملية الانتخابية. وفي هذا الصدد نقترح أن تلتزم جميع القوى بالعمل في المجلس التشريعي القادم على اعتماد «القانون النرويجي» الذي يتيح للقوائم الاستبدال المؤقت للنواب الذين يتعرضون للاعتقال على أيدي سلطات الاحتلال.

5- الإتفاق على خطة للعمل الوطني المشترك من أجل انتزاع حق جميع مواطني القدس العاصمة في ممارسة حقهم الانتخابي ترشيحاً وتصويتاً داخل مدينتهم، في حال تنكر الاحتلال للإتفاقات السابقة بهذا الشأن.

6- دعوة جميع القوى إلى الالتزام بتمثيل المرأة بنسبة الثلث في القوائم المشكلة لخوض العملية الانتخابية، وتعزيز تمثيل الشباب في هذه القوائم.

7- صوغ وتوقيع وثيقة شرف تحدد بوضوح الالتزامات المشار إليها أعلاه والتي يتم التوافق عليها، وتعهد الجميع باحترامها وضمان شروط نجاح العملية الانتخابية■

■■■

■ وأخيراً، فإن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تجدد التعبير عن رأيها بأن القرارات بقانون التي صدرت مؤخراً لتعديل قانون السلطة القضائية لا مبرر لها، وبخاصة أننا على أبواب إنتخاب مجلس تشريعي جديد خلال بضعة شهور، وأن بعض بنودها تشكل مساساً باستقلال القضاء ومبدأ الفصل بين السلطات. ولأن هذه التعديلات يمكن أن تلقي ظلالاً على مصداقية العملية الانتخابية، فإننا ندعو المشاركين في الحوار الوطني إلى توجيه نداء مشترك يدعو الرئيس أبو مازن إلى وقف العمل بهذه التعديلات إلى أن يتاح النظر فيها من قبل المجلس التشريعي المنتخب.

إن الجبهة الديمقراطية، إذ تتقدم بهذه المذكرة إلى الأخوة والرفاق أطراف الحوار الوطني، فإنها تعبر في الوقت نفسه عن شكرها لجمهورية مصر العربية وقيادتها للدور الأخوي الذي لعبته في التمهيد لهذا الحوار ورعايته وتوفير شروط نجاحه■

المكتب السياسي

للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

2021/2/8

ملحق2

البيان الختامي الصادر عن الحوار الوطني الفلسطيني

القاهرة، 8–9 شباط (فبراير) 2021

[■ برعاية كريمة من الشقيقة الكبرى جمهورية مصر العربية، ومباركة من فخامة الرئيس «عبد الفتاح السيسي»، عقدت الفصائل الفلسطينية يومي 8 ، 9 فبراير 2021م إجتماعاً في القاهرة ناقشت فيه بمسؤولية عالية القضايا الوطنية المُلحة كافة والمخاطر التي تواجه القضية الفلسطينية وإجراء الإنتخابات مستندين إلى التوافقات والاتفاقيات الفلسطينية السابقة لا سيما وثيقة الوفاق الوطني ومخرجات إجتماع الأمناء العامين في 3 سبتمبر 2020، على أن يلتزم كل طرف بهذه التوافقات بمقدار مشاركته في التنفيذ، حيث عَبَّر المجتمعون عن شكرهم وتقديرهم لمصر على رعايتها لهذا الإجتماع الهام ودعمها الدائم للقضية الفلسطينية وجهودها المتواصلة لإنهاء الانقسام، واستعادة الوحدة الوطنية، وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، وقد اتفق المجتمعون على الآتي:]

1– إستنادا إلى المرسوم الرئاسي الصادر في 15 يناير 2021، فإن الشراكة الوطنية مسار كامل يبدأ بانتخابات المجلس التشريعي، وهي المرحلة الأولى من انتخابات المجلس الوطني، تليه إنتخابات رئاسة السلطة، ومن ثم استكمال تشكيل المجلس الوطني بالانتخاب حيثما أمكن والتوافق حيث لا يمكن، وبما يضمن مشاركة الكل الفلسطيني في منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وسيتم عقد إجتماع للفصائل الفلسطينية في القاهرة خلال شهر مارس القادم بحضور رئاسة المجلس الوطني ولجنة الإنتخابات المركزية، للتوافق على الأسس والآليات التي سيتم من خلالها إستكمال تشكيل المجلس الوطني الجديد، بهدف تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وتعزيز البرنامج الوطني المقاوم إنطلاقا من كوننا حركة تحرر وطني.

2– الإلتزام بالجدول الزمني الذي حدده مرسوم الإنتخابات التشريعية والرئاسية، مع التأكيد على إجرائها في مدينة القدس والضفة الغربية وقطاع غزة دون استثناء، والتعهد باحترام وقبول نتائجها.

3– التأكيد على دعم لجنة الإنتخابات المركزية والعمل على تذليل أية معوقات تواجهها كي تتمكن من القيام بمهامها على أكمل وجه.

4– تشكيل محكمة قضايا الإنتخابات بالتوافق من قضاة من القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، وتتولى هذه المحكمة حصراً دون غيرها من الجهات القضائية متابعة كل ما يتعلق بالعملية الإنتخابية ونتائجها والقضايا الناشئة عنها، ويصدر الرئيس الفلسطيني مرسوماً رئاسياً بتشكيلها وتوضيح مهامها إستنادا لهذا التوافق وطبقا للقانون.

5– تتولى الشرطة الفلسطينية (دون غيرها) في الضفة الغربية وقطاع غزة بزيها الرسمي تأمين مقار الإنتخابات، ويكون تواجدها وفقا للقانون.

6 – إطلاق الحريات العامة وإشاعة أجواء الحرية السياسية التي كفلها القانون والإفراج الفوري عن كل المعتقلين على خلفية فصائلية أو لأسباب تتعلق بحرية الرأي، وضمان حق العمل السياسي والوطني للفصائل الفلسطينية كافة في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتوقف عن ملاحقة المواطنين على خلفية الإنتماء السياسي أو الرأي، بما يوفر بيئة ملائمة لإجراء إنتخابات حرة ونزيهة، ويدعو المجتمعون السيد الرئيس «أبو مازن» لإصدار قرار ملزم بذلك وتشكيل لجنة رقابة وطنية لمتابعة التنفيذ.

7– ضمان توفير الحرية الكاملة للدعاية السياسية والنشر والطباعة وعقد الإجتماعات السياسية والإنتخابية وتمويلها وفقا لما ورد بقانون الإنتخابات دون مضايقة.

8– ضمان حيادية الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعدم تدخلها في الإنتخابات أو الدعاية الإنتخابية لأي طرف سياسي.

9– التعهد بتوفير فرص متكافئة في أجهزة الإعلام الرسمية دون تمييز لجميع القوائم الانتخابية.

10– معالجة إفرازات الإنقسام بكل جوانبها الإنسانية والإجتماعية والوظيفية والقانونية على أسس وطنية شاملة وعادلة وخالية من كل مظاهر التمييز الجغرافي والسياسي من خلال لجنة يتم تشكيلها بالتوافق وتقدم تقريرها للرئيس الذي يحيلها لحكومة ما بعد إنتخابات المجلس التشريعي للتنفيذ.

11– رفع توصية للرئيس «أبو مازن» للنظر في تعديل النقاط التالية لقانون الإنتخابات (تخفيض رسوم التسجيل والتأمين – طلبات الإستقالة – عدم المحكوميات – نسبة مشاركة النساء – تخفيض سن الترشح).

12– رفع توصية للمجلس التشريعي الجديد بمعالجة ملف النواب المعتقلين لدى الاحتلال.

13– إتخاذ الآليات اللازمة التي تضمن إجراء الإنتخابات بالقدس من جوانبها كافة بما في ذلك ترشحاً وإنتخاباً.

14– توجه المجتمعون بالتحية والتقدير والفخر والإعتزاز لشهداء الشعب الفلسطيني وللأسرى والأسيرات البواسل، وحث جميع القوائم الإنتخابية على تمثيلهم بها والعمل على تحريرهم، مع تأكيد حرصهم على تعزيز الوحدة الوطنية وبث مشاعر الأمل بين صفوف الشعب الفلسطيني الصامد في الوطن والشتات.

15– تتوجه كافة الفصائل الفلسطينية المشاركة في الإجتماع بالشكر والتقدير لمصر الشقيقة على دعمها الدائم للشعب الفلسطيني ونضاله وعلى الجهود التي بذلتها في رعاية الحوار الوطني الفلسطيني في مراحله كافة، كما تعبر الفصائل المشاركة عن تقديرها لمتابعة الرئيس «عبد الفتاح السيسي» لهذه الجهود المباركة وتتوجه لسيادته للتفضل بتوجيه الجهات المعنية في مصر الشقيقة لمتابعة تنفيذ ما تم الإتفاق عليه والمشاركة الفاعلة في الرقابة على الإنتخابات الفلسطينية في مراحلها كافة■

2021/2/9

الفصل الثالث

حوار القاهرة – الجولة الثانية

16-2021/3/17

1- حوار القاهرة – الجولة الثانية
2- البيان الختامي
3- ميثاق الشرف
4- معلومات أولية حول المجلس الوطني
5- مذكرة حول المجلس الوطني الفلسطيني

حوار القاهرة – الجولة الثانية

(1)

الجولة الثانية.. دورة إستكمال

■ إنعقدت الجولة الثانية للحوار الوطني الفلسطيني، في القاهرة في 16 و2021/3/17 باعتبارها استكمالاً لجولة الحوار الأولى التي انعقدت في 8 و2021/2/9. كانت الجولة الأولى مدخلاً لإعلان مواقف الأطراف الفلسطينية كافة من المرسوم الرئاسي في الدعوة للانتخابات في حلقاتها الثلاث، بالتتالي والترابط ، المجلس التشريعي، ورئاسة دولة فلسطين (وفقاً لما جاء في المرسوم)، والمجلس الوطني. وقد استغرق نقاش إنتخابات المجلس التشريعي المساحة الأوسع من الحوار. وبقيت على جدول الأعمال مسألتان، لم تتم مناقشاتهما، أو الوصول إلى نتائج بشأنهما، هما:

أ) المرجعية السياسية لعموم الحالة الفلسطينية، أي الاستراتيجية الوطنية للمرحلة القادمة. وهي النقطة التي وردت في مخرجات إجتماع الأمناء العامين– 2020/9/3، والتي تعطل قرار تشكيل لجنة لتقديم صيغة بشأنها إلى دورة يعقدها المجلس المركزي في م.ت.ف، يحضره الأمناء العامون المشاركون في حوار 9/3.

هذه النقطة أثيرت مرة أخرى في حوار القاهرة. من قبل أكثر من طرف، وعلى أن تكون قرارات الدورة الأخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني– 2018 هي المرجعية السياسية التي تقود، بالتنفيذ العملي، إلى الخروج الآمن من إتفاق أوسلو والتزاماته، (التي هي إلى الإملاءات أقرب)، بما فيه وقف العمل بالمرحلة الانتقالية. علماً أن حركتي فتح وحماس توافقتا على تجاوز طرح هذه النقطة(!)، ما يُفسح في المجال أمام تفسيرات شتى.

ب) أما القضية الثانية، فكانت فتح ملفات المجلس الوطني وإعادة بناء، أو تطوير مؤسسات م.ت.ف، لتكون جامعاً للكل الفلسطيني، بعدما باتت موضع إعتراف من كافة الأطراف، ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، دون أن يعني هذا الاعتراف المصادقة على أوضاعها الحالية، وعلى الواقع المتدهور لمؤسساتها، وعلى حالة تغييب لجنتها التنفيذية، أو إفراغ مؤسساتها واتحاداتها الشعبية والنقابية من مضمونها، والإبقاء عليها هياكل فارغة.

■ هاتان القضيتان، شديدتا الأهمية، لم يكن ممكناً أن يغلق باب الحوار دون الوصول إلى توافقات بشأنهما. من هنا، تقررت الدعوة لجولة ثانية في منتصف آذار (مارس) تكون إستكمالاً لجولة شباط (فبراير). والتأكيد على أنها «دورة استكمال»، تنعقد بمشاركة لجنة الانتخابات المركزية، وبحضور رئاسة المجلس الوطني، باعتبارها طرفاً رئيسياً في عملية إعادة التشكيل■

(2)

مقدمات الجولة الثانية

■ سبق إنعقاد الجولة الثانية مجموعة من التطورات والمواقف التي يمكن اعتبارها إيجابية، منها على سبيل المثال: أن مواقف الأطراف الفلسطينية من المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي باتت واضحة، فقد أعلنت الأطراف مواقفها، من هو مشارك بات معروفاً، ومن هو غير مشارك بات أيضاً معروفاً، أي أن الطريق إلى إنجاز العملية

الانتخابية باتت إلى حد كبير سالكة، دون أن نسقط من حسابنا عدداً من المحاذير التي باتت بعد الجولة أكثر وضوحاً.

■ إلى ما تقدم نضيف ظاهرة تَبَدَّت على نحو واضح لدى عدد من المشاركين بالحوار في أن يخصص الوقت اللازم لمناقشة موضوع المرجعية السياسية الوطنية، والمجلس الوطني الجديد، أي القضايا التي تم تأجيلها من الجولة الأولى، وهي قضايا تستأثر باهتمام أوساط واسعة من الرأي العام الفلسطيني. وفي هذا الإطار شهدت الجاليات الفلسطينية في أوروبا، وبعض البلدان العربية، تحركات تدعو إلى استكمال الحوار، واستكمال العملية الانتخابية، وتكريس مبدأ الانتخابات الأسلوب الأساس في إعادة تشكيل المجلس الوطني، إلتزاماً بما جاء في مذكرات وبيانات وقرارات التوافق الوطني على مدى السنوات الماضية.

■ أما في الإشارات التي اعتبرت سلبية في التحضير لجولة الحوار الثانية فقد كان أهمها: الأحاديث المتكررة والمتناقضة عن احتمالات تشكيل لائحة «مشتركة» بين فتح وحماس، كانت موضع تداول بينهما في اجتماع أسطنبول، تلتحق بها أطراف أخرى، ما أوضح أن الحوارات الثنائية بين الطرفين مازالت على حيويتها، في إطار رغبة الطرفين في «ضبط» السقف السياسي لجولة الحوار، بحيث لا تخرج عن السياق السياسي الذي يخدمهما، رغم تباين الرؤى – في الأصل– بينهما■

(3)

إغراق الحوار بالقضايا الإجرائية على حساب القضايا الجوهرية

■ تحسباً لاحتمال أن يتم إغراق الحوار بالقضايا الإجرائية والتفصيلية ذات الصلة بانتخابات المجلس التشريعي، من خلال الاستماع إلى تقارير لجنة الانتخابات المركزية، ومناقشتها بكل ما سوف يجرّ هذا الحوار في الدخول بأمور، يمكن حَلَّها دون إثقال الحوار بها، تقدم عدد من المشاركين باقتراح إدراج مسألتي المرجعية السياسية الوطنية ومنظمة التحرير، كبند أول على جدول الأعمال.

■ غير أن توافق حركتي فتح وحماس، وضع أطراف الحوار الأخرى أمام الأمر الواقع، فتم اعتماد جدول الأعمال كما قُدم من راعي الحوار، بالنص التالي: «**1**–الإستماع لتقرير من لجنة الإنتخابات المركزية حول سير عملية الإعداد للإنتخابات التشريعية والإتفاق على حلول للموضوعات العالقة: المحكوميات – الإشراف الإداري والأمني – أي قضايا أخرى تثيرها اللجنة؛ **2**– إعداد ميثاق شرف للفصائل المشاركة بالانتخابات؛ **3**– تقديم رئاسة المجلس الوطني تقريراً تفصيلياً حول وضعية المجلس والمنظمة ومناقشة آليات تشكيل المجلس الوطني الجديد وعدد أعضاءه آخذين في الاعتبار أن تشكيل المجلس الوطني هو المرحلة الأخيرة في مسار التحول الديمقراطي، وستقوم رئاسة المجلس باستكمال التشاور مع كافة فئات المجتمع الفلسطيني تمهيداً لطرح رؤيتها المتكاملة في هذا الشأن».

■ إن اعتماد جدول الأعمال بهذا التسلسل، أدى إلى الاستغراق في مناقشة القضايا الإجرائية لانتخابات التشريعي، إستهلك معظم الوقت في جولة الحوار الثانية، ما حال دون الدخول في مناقشة القضية الجوهرية، متمثلة بأوضاع م.ت.ف وتطويرها، وإعادة بنائها في سياق سياسي جديد. لقد كان وفد فتح واضحاً حين دعا إلى

مناقشة هذه القضايا، بعد الانتخابات التشريعية التي سوف تنعقد في 2021/5/22، ما يُمكن أن يُفسر أن حركة فتح ترهن التعاطي مع قضية المجلس الوطني بنتائج إنتخابات التشريعي. أما الربع الأخير من الزمن المتبقي لمتابعة الحوار، فقد اقتصر على جولة إستماع قدم كل طرف فيها رؤيته للمرحلة القادمة للحالة السياسية الفلسطينية، ومشروعه لإصلاح أوضاع م.ت.ف، بما في ذلك ما قدمته رئاسة المجلس الوطني من أوراق عمل، تحمل في طياتها إقتراحات محددة، لكنها مفوَّتة، لإعادة تشكيل المجلس الوطني■

(4)

المجلس الوطني الجديد .. قضايا وآراء

■ رغم أن النقاش حول تشكيل المجلس الوطني الجديد، بقي عند العتبات الأولى، فإن ما أثارته المداخلات، خاصة ما قُدم باسم رئاسة المجلس الوطني، يستحق التوقف عنده، لما يحمله من أفكار ومواقف تحتاج إلى اتخاذ مواقف واضحة منها. فالحديث دار في كل هذه المساهمات حول ضرورة تشكيل المجلس الجديد، وبحيث يكون جامعاً للكل الوطني. لكن ما لفت النظر في ما طُرح، **القضايا التالية:**

- حديث البعض عن قرار إعادة التشكيل بـ «الإنتخابات حيث أمكن، وبالتوافق حيث يتعذر ذلك» لم يقف عند هذه النقطة، بل إستكمل مبشراً بأن لا إمكانية لأي انتخابات في الخارج، وأن انتخاب المجلس التشريعي هو الحلقة الأولى، والأخيرة، في عملية انتخاب المجلس الوطني، وبالتالي، تصبح الخطوة التالية هي «التوافق على آليات لاستكمال عضوية المجلس الوطني من الخارج، بالتعيين نظراً لاستحالة تنظيم الانتخابات».

- في السياق نفسه طُرحت المسألة من زاوية أخرى. وهي: هل تعتبر إنتخابات المجلس التشريعي، خطوة كافية – فيما خص الداخل الفلسطيني– لتمثيل القوى السياسية كافة، فيه، واستتباعاً في المجلس الوطني؛ كحركة الجهاد على سبيل المثال، ومعها الصاعقة، والجبهة الشعبية– القيادة العامة، وفصائل أخرى لن تشارك في انتخابات التشريعي. هل تُحرم من حقها في عضوية المجلس الوطني (من الداخل). فضلاً عن أن الانتخابات لا تضمن أن كل من سيرشح نفسه سيفوز بالتشريعي، فماذا لو لم يَفُزْ هذا الطرف أو ذاك، هل يُحرم هو الآخر من عضوية الداخل في الوطني؟

- النقطة الجوهرية التي تحتاج إلى التعمق في تناولها وهي مبدأ تشكيل التشريعي، ومبدأ تشكيل المجلس الوطني. فالتشريعي باعتباره مؤسسة تشريعية لسلطة الحكم الذاتي لشعبنا في ظل الاحتلال، تقوم انتخاباته على المغالبة، في ظل موازين قوى إنتخابية «سلطوية»، ليس بالضرورة أن تشكل الوجه الحقيقي للوزن السياسي لهذا الفصيل أو ذاك، خاصة وأن الانتخابات التشريعية تتم في ظل إنعدام فرص التكافؤ، حيث تحتكر سلطتان، هما فتح وحماس، وتتحكم بمقاليد السيطرة والهيمنة السياسية والاقتصادية والأمنية والمالية، وغيرها... في الضفة والقطاع، ما يؤدي إلى قيام موازين قوى «سلطوية»، بعيداً عن قيم وتقاليد الائتلاف والشراكة الوطنية التي تتحلى بها الحركات الوطنية في مرحلة التحرر الوطني.

- هذه القيم صاغتها تجربة الحركة الوطنية الفلسطينية، قبل قيام السلطة الفلسطينية في ظل إتفاق أوسلو، والتي أسهم قيامها في إفقاد صيغة العلاقات الوطنية توازنها، كما ساهم الإنقسام، هو الآخر، في تعميق هذه الظاهرة، وأدّى إلى مفاقمة نزعات الإحتكار والاستفراد بالسلطة، في الضفة كما في القطاع، كل على طريقته،

وكل في أسلوبه، وبالتالي هل تعكس نتائج إنتخابات المجلس التشريعي الموقع الوطني للأطراف المشاركة في الانتخابات، وهل تعكس هذه النتائج الوزن السياسي الحقيقي للجهات الفلسطينية على مختلف مشاربها، وأهمها فصائل المقاومة الفلسطينية، التي تَحَمَّلَت المسؤوليات الكبرى في إعادة بناء م.ت.ف في العام 1969، وفي بلورة برنامجها الوطني، الذي أعاد القضية الفلسطينية إلى جدول أعمال المجتمع الدولي ومؤسساته كافة، وفي تطوير النظام السياسي، وفي النضال داخل المؤسسة وفي الميدان، وصولاً إلى تكريس مبدأ الشراكة الوطنية، مسلماً به على اختلاف المواقع السياسية والخلفية الفكرية لكل من أطراف الحالة الوطنية.

- رداً على هذه التساؤلات وغيرها، تقدمت بعض الأطراف باقتراح بتعديل الأرقام المقترحة لتشكيل المجلس الوطني الجديد، بزيادتها من 350 عضواً (150 داخل + 200 خارج) إلى حوالي 400 أو 450 عضواً، ويكون للداخل 200 عضو، وللخارج 250 عضواً. وهكذا تستكمل عضوية المجلس الوطني في الداخل من 132 عضواً منتخباً في التشريعي يضاف لهم 68 عضواً يتم التوافق على تسميتهم من الأطراف، التي إما لم تشارك في الانتخابات، أو التي لم يحالفها الحظ في النجاح، أو تلك التي أسهم عدم تكافؤ الفرص في حرمانها مما تستحقه من موقع تمثيلي. أما تمثيل الخارج، فكان موضوعاً لنقاش من نوع آخر ■

(5)

ما هو تفسير «بالإنتخابات حيث أمكن، وبالتوافق حيث يتعذر ذلك؟»

■ التفسير «الرسمي» (إذا جاز التعبير) قدمته رئاسة المجلس الوطني في مطالعة قدمها أمين سر المجلس السفير محمد صبيح، تقوم على الأفكار التالية: «كل المجالس السابقة، قامت على مبدأ الانتخابات، ومبدأ التوافق في الوقت نفسه». وفَسَّرت رئاسة المجلس مفهوم الإنتخابات بالتالي:

«إن انتخاب معظم أعضاء المجلس الوطني يتم بعمليتين، واحدة سرية وأخرى علنية.

العملية السرية هي المؤتمرات الحزبية لفصائل العمل الوطني، والتي من خلالها يتم إنتخاب ممثليها في المجلس الوطني. وبالتالي فإن كافة ممثلي الفصائل الفلسطينية هم منتخبون.

أما العملية العلنية فهي الإنتخابات التي تشهدها الإتحادات والمنظمات الشعبية، بما في ذلك إختيار ممثليها لعضوية المجلس الوطني. وبالتالي فإن كافة ممثلي الاتحادات والمنظمات الشعبية في المجلس الوطني هم منتخبون.

أما «الأعضاء المعينون بالتوافق، فهم الشخصيات المستقلة».

■ عن آلية تشكيل المجلس الوطني الجديد، حملت مطالعة رئاسة المجلس إقتراحاً باعتماد صيغة «القيادة الفلسطينية» التي تستوعب/ تضم جميع الإتجاهات الفاعلة في الحركة الفلسطينية، والمستوحاة من تقليد متبع في العمل الوطني، تعود جذوره إلى العام 1970، تمخضت عنه الصيغ التالية: «القيادة الموحدة»، ثم «اللجنة المركزية»،... فـ «القيادة الفلسطينية»، وكان آخرها ما أُطلقت عليه تسمية «هيئة تطوير وتفعيل م.ت.ف»، التي انبثق تشكيلها عن أعمال الحوار الوطني الفلسطيني في القاهرة في آذار (مارس) 2005، لتكون هي اللجنة التحضيرية المعنية بتشكيل المجلس الجديد، حيث نصَّت الفقرة 5 من «إعلان القاهرة» الصادر عن أعمال الحوار الوطني المذكور، على مايلي: «**5**– وافق المجتمعون على تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس

يتم التراضي عليها بحيث تضم جميع القوى والفصائل بصفة المنظمة الممثل الشرعي (و) الوحيد للشعب الفلسطيني. ومن أجل ذلك، تم التوافق على تشكيل لجنة تتولى تحديد هذه الأسس، وتشكل اللجنة من رئيس المجلس الوطني، وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة والأمناء العامين لجميع الفصائل الفلسطينية، وشخصيات وطنية مستقلة، ويدعو رئيس اللجنة التنفيذية لهذه الإجتماعات». ***[راجع بهذا الخصوص الفصل بعنوان: «الحوار الوطني الفلسطيني، القاهرة (15-2005/3/17)»، ص 57-71 من كتاب «رئاسية 2005..»، وهو الكتاب الرقم 15 من سلسلة «الطريق إلى الاستقلال»، من إصدار «المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات»(ملف). ط1: آذار (مارس) 2006.]***

■ الجدير بالذكر أن «هيئة تفعيل وتطوير منظمة التحرير» قد عقدت أكثر من إجتماع لها في القاهرة، بناء على دعوة من الرئيس أبو مازن. كذلك تجدر الإشارة – في ذات السياق – إلى انعقاد اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني في بيروت– 10 و2017/1/11، برئاسة الأخ سليم الزعنون – رئيس المجلس الوطني، ومشاركة اللجنة التنفيذية + الأمناء العامين + 3 مستقلين. ***[راجع بهذا الخصوص الفصل بعنوان «إجتماع اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني الفلسطيني.. بيروت، 10-2017/1/11»، ص 135-153 من كتاب «في مجرى الأحداث.. 2017»، وهو الكتاب الرقم 33 من سلسلة «الطريق إلى الاستقلال»، من إصدار «المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات»(ملف). ط1: أيلول (سبتمبر) 2018.]***

■ اللافت في اقتراح أمين سر المجلس الوطني الذي تقدم به باسم رئاسة المجلس إلى مائدة الحوار، أنه انطلق من صيغ الهيئات القيادية الجامعة آنفة الذكر، ومنها: «القيادة الفلسطينية» التي جرى إعادة إنتاجها باعتماد نفس الأسس بصيغة «هيئة تفعيل وتطوير م.ت.ف»، أو «اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني» لكي يقترح إشغال مقاعدها من رئاسة المجلس (4) بدلاً من رئيسه (1)، و 10–15 من خارج دائرة تمثيل القوى السياسية الفاعلة.

■ مثل هذا النقاش، بأبعاده المختلفة، يقودنا إلى السؤال التالي: ما هو المطلوب من تشكيل المجلس الوطني الجديد؟ هل المطلوب إستعادة القديم مع إضافة ممثلين عن باقي الفصائل التي ما زالت خارجه، أم المطلوب هو إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني، من مدخل إعادة تشكيل المجلس الوطني، باعتباره المؤسسة التشريعية ذات المكانة الأسمى وصاحبة الصلاحيات الأشمل في رسم ملامح النظام السياسي الفلسطيني؟

وهل المطلوب إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني تحت سقف مشروع أوسلو، أم بالتزام المشروع الوطني الذي أعاد المجلس الوطني التأكيد عليه في دورته الأخيرة في 2018؟ وما هي قيمة إعادة تشكيل المجلس الوطني الجديد، بمعزل عن إصلاح النظام السياسي الفلسطيني، ودون الخروج من إتفاق أوسلو وبروتوكول باريس الاقتصادي، تنفيذاً لما تم التوافق عليه؟■

(6)

إستخلاصات أولية من جولة الحوار الثانية

1– لم تضع حركة فتح حتى الآن مسألة المجلس الوطني على جدول أعمالها، باعتبارها مُستغرقة بالتحضير للانتخابات التشريعية، في ظل ما يتردد عن إرتباك داخلي تعيشه الحركة، لذلك كان أمين سر حركة فتح، جبريل الرجوب واضحاً وصريحاً حين أعلن أن البحث الجدي في موضوع المجلس الوطني ومنظمة التحرير سيجري بعد

انتخاب المجلس التشريعي. وإلى هذا الموقف الصريح، نضيف: إن البحث الجدي في استحقاق المجلس الوطني سيجري في ضوء المسار العملي الذي سوف ينحوه إستحقاق التشريعي، سواء حصل في موعدة المقرر، أم تأجل، أم..، ما يعني، أن موقف فتح من الإسراع في إعادة تشكيل المجلس الوطني الجديد، لم يُحسم بعد، وأنه مازال رهن نتائج إنتخابات المجلس التشريعي، علماً أن فتح، وهي تدعو إلى تجديد شرعية المؤسسات، فإنها تدرك أن المطلوب منها، دولياً (أميركياً، وأوروبياً، وحتى عربياً) لا يتجاوز حدود تجديد شرعية التشريعي وشرعية الرئاسة. أما المجلس الوطني، وفقاً لما بات واضحاً، فهو لا يحتل الموقع المهم الذي بإمكانه أن يشغل بال أطراف المجتمع الدولي.

2– مازالت رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني، في الأوراق التي قَدَّمها أمين سِرِّها إلى جولة الحوار، رهينة لتقاليد العمل السابقة في موضوع أسس تشكيل المجلس الوطني، فهي مازالت تعتمد التوافق الوطني عملياً – كأساس وحيد تتحكم بمفاتيحه القيادة المتنفذة في م.ت.ف–، ما يعني أن الحديث عن الإصلاح وإعادة بناء المؤسسات الوطنية، ومدخلها مجلس وطني جديد، مازال في واد، وأن رئاسة المجلس الوطني – التي تحمل وجهة نظر الجهة صاحبة القرار في إدارة شئون المؤسسة – مازالت في واد آخر؛ أما اقتراحاتها وآلياتها لتشكيل المجلس الوطني القادم (وتعبير «القادم» – والحال هكذا– أكثر دقة من تعبير «الجديد») فإنها مازالت أسيرة مفاهيم الكوتا، فهي تُحجم عن إجراء قراءة حقيقية تعترف من خلالها بالواقع المتخلف للمنظمات والاتحادات الشعبية، التي باتت لا تمثل إلا شريحة بيروقراطية متربعة على رأس هياكل شبه فارغة لهذه المنظمات، فاقدة الصلة بقواعدها، تفتقر إلى الشرعية النقابية.

3– كذلك لم تقرأ رئاسة المجلس الوطني ما معنى دخول حركتي حماس والجهاد إلى المجلس القادم، وكذلك عودة «القيادة العامة» و«الصاعقة»؛ فضلاً عن كونها لم تقرأ، ويبدو أنها لا تريد أن تقرأ المتغيرات الكبرى في واقع الحركة الجماهيرية وبنيتها وتطورها وتقدمها على طريق تنظيم صفوفها، خاصة في الشتات وفي أوروبا، والأميركيتين، حيث نشأت عشرات المؤسسات الأهلية، التي باتت، في ظل غياب المؤسسات الوطنية الجامعة في م.ت.ف (دوائر اللجنة التنفيذية، والإتحادات، والمنظمات الجماهيرية) هي المُعَبِّر الحقيقي عن واقع الحركة الجماهيرية، وعن مزاجها السياسي، وتطلعاتها من أجل الإصلاح والتغيير الديمقراطي والتجديد.

4– إن قصور هذه القراءة، الذي ينجم عنه إستعادة تلقائية، لا بل إرادوية، لآليات **«التمثيل بواسطة التعيين»** تحت غطاء التوافق الوطني، وإعادة إنتاج «القديم»، هي أمور لم تَعُدْ غير قابلة للتطبيق لاختلاف شروط الحاضر عن الماضي، لاختلاف التوازنات وعلاقات القوى ومستوى الوعي وارتفاع ثقه الحركة الجماهيرية بنفسها وبقدراتها، خاصة بعد أن تبيّن – بالوقائع الملموسة – الفشل الذريع لسياسة السلطة المتحكمة في مجال القضية الوطنية، أو مختلف ملفات الديمقراطية بشقيها السياسي والإجتماعي. إن التمثيل الحقيقي، الصادق، للحالة الفلسطينية، لا يمكن أن يكون إلا من خلال أشكال واضحة من الممارسة الديمقراطية القاعدية، ما يعني توسل الإنتخابات للتمثيل كخيار أول، لا يتم الاستثناء فيه، إلا بنتيجة الظرف الموضوعي القاهر، وليس الاستنساب الفوقي، الذي يعكس مصالح شريحة بيروقراطية، فقدت أهليتها لمواصلة إحتكارها لقيادة المسيرة الوطنية، وباتت أعجز من أن تضطلع بهذا الدور.

5– إن العديد من المداخلات، إكتفت بالحديث عما يسمى «مجلس وطني توحيدي» تنضم إليه حماس والجهاد، وتعود إليه القيادة العامة والصاعقة، وتكون أهم وظائفه إلغاء إتفاق أوسلو، دون أن تقدم رؤية متكاملة لما تعنيه هذه الخطوات، سوى التأكيد على أننا حركة تحرر وطني، دون الذهاب أكثر، نحو تفسير هذا الأمر، سوى من موقع إلغاء أوسلو، والتمسك بالمقاومة.

كذلك يجب القول إن مجلساً وطنياً «يجرؤ» على إلغاء إتفاق أوسلو، دون توفير «الخروج الآمن من الاتفاق» شيء، ومجلس وطني يدعو إلى تجاوز الاتفاق بخطوات عملية وملموسة تؤدي عملياً إلى الإنفكاك عنه، شيء آخر. فضلاً عن أن لجنة تنفيذية فاعلة وناشطة، مسلحة بدوائر تتفاعل مع أطرها الجماهيرية والسياسية والدبلوماسية، بعيداً عن سياسة التفرد والانفراد والتهميش، شيء، ولجنة تنفيذية مُهَمَّشة ومُغَيَّبة، تحولت إلى ما هو أدنى من هيئة إستشارية، شيء آخر. هذا دون أن نُسقط من حسابنا أن الحالة الفلسطينية، وبشكل خاص أوضاع السلطة، في ظل مجلس تشريعي، سيكون، لعنصر الشباب والتجديد دور فيه، هو الآخر شيء، وسلطة فلسطينية في ظل مجلس تشريعي منقسم ومشلول يستعيد تجربة مجلس العام 2006، شيء آخر.

وبالتالي.. فإن هذا كله يملي على جميع القوى السياسية المبادرة، أن تتقدم إلى الرأي العام برؤيتها لإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني بالركائز المؤسسية التي يقوم عليها■

2021/3/31

ملحق1

البيان الختامى الصادر عن الحوار الوطني الفلسطيني بالقاهرة

16-17 آذار (مارس) 2021

[■ برعاية مصرية كريمة وبمباركة من فخامة الرئيس «عبد الفتاح السيسي» واستكمالا للجهود المصرية المبذولة لإنهاء الإنقسام، عقدت الفصائل الفلسطينية يومي 16-2021/3/17 إجتماعاً في القاهرة بمشاركة رئاسة المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولجنة الإنتخابات المركزية الفلسطينية:]

1- ناقش المجتمعون بمسئولية عالية القضايا الوطنية كافة والمخاطر التي تواجه القضية الفلسطينية وإجراء الإنتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني إستنادا للمرسوم الرئاسي الصادر في 15 يناير 2021 وسبل تعزيز الشراكة الوطنية، وتم الإتفاق على سُبُل معالجتها بما يعزز المسار الديمقراطي الوطني الفلسطيني، وإحالتها للجهات المختصة .

2- إستمع المشاركون إلى تقرير لجنة الإنتخابات المركزية حول سير الإعداد للإنتخابات التشريعية والإتفاق على حلول للموضوعات العالقة، بما يضمن سير العملية الإنتخابية بشفافية ونزاهة عالية تعبر عن تطلعات الشعب الفلسطيني .

3- كما قدمت رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني تقريرا تفصيليا حول رؤيتها لوضعية المجلس والمنظمة، حيث ناقش المجتمعون آليات تشكيل المجلس الوطني الجديد وعدد أعضاءه في إطار تعزيز وتفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

4- إعتبار مؤتمر الأمناء العامين في حالة إنعقاد دائم لمتابعة ما تم التوافق عليه .

5- هذا، وأكد المجتمعون على وحدة الأراضي الفلسطينية قانونيا وسياسيا، وعلى ضرورة أن تجرى الانتخابات القادمة بالقدس والضفة الغربية وقطاع غزة، والتصدي لأية إجراءات قد تعيق إجراءها، خاصة بالقدس .

6- كما أكد المشاركون على استكمال تشكيل القيادة الموحدة للمقاومة الشعبية الشاملة وتفعيلها، وفقا لبيان لقاء الأمناء العامين الأخير.

7- كما وقعت الفصائل المشاركة فى الإنتخابات الفلسطينية على ميثاق شرف أكدوا خلاله حرصهم على سير العملية الإنتخابية بكافة مراحلها بشفافية ونزاهة، وأن يسودها التنافس الشريف بين القوائم المتنافسة بما يخدم ويعزز الوحدة الوطنية، والمصلحة العامة، وصون حق المواطن في اختيار من يمثله مع الإلتزام بالقانون الإنتخابي والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه لتنظيم سير العملية الإنتخابية .

8- توجه المشاركون في الإجتماعات بالتحية والتقدير والإعزاز لشهداء الشعب الفلسطيني والأسرى والأسيرات البواسل، مؤكدين على حرصهم على تعزيز الوحدة الوطنية وبث مشاعر الأمل بين صفوف الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، كما عبر المجتمعون عن تقديرهم لدعم السيد الرئيس «عبد الفتاح السيسي» للشعب الفلسطيني وعلى الجهود التي تبذلها مصر في رعاية الحوار الوطني الفلسطيني في مراحله كافة ومتابعتها الحثيثة لتنفيذ ما تم الإتفاق عليه■

ملحق2

ميثاق الشرف بين الأحزاب والفصائل
المشاركة في الانتخابات الفلسطينية العامة

[■ نحن قوى وفصائل العمل الوطني والأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات الفلسطينية العامة، وحرصا منا على سير العملية الانتخابية بكافة مراحلها بشفافية ونزاهة وأن يسودها التنافس الشريف بين القوائم الانتخابية المتنافسة، بما يخدم ويعزز الوحدة الوطنية والمصلحة العامة، وصون حق المواطن الدستوري فى الاختيار، وإدراكا منا بأهمية الإلتزام بالقانون الانتخابي والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه لتنظيم سير العملية الإنتخابية، فإننا نتعهد بالالتزام بما يلى:]

أولا– التقيد التام بأحكام القرار بقانون رقم (1) لسنة (2007) بشأن الانتخابات العامة وتعديلاته بالقرار بقانون رقم (1) لسنة (2021) والمراسيم الرئاسية ذات العلاقة رقم (3) لسنة (2021) بشان الدعوة لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني والمرسوم الرئاسي رقم (5) لسنة (2021) بشأن تعزيز الحريات العامة والمرسوم الرئاسي الصادر بتاريخ 1 مارس لسنة 2021 الخاص بتشكيل محكمة قضايا الانتخابات.

ثانيا– التقيد التام بالأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة عن لجنة الانتخابات المركزية فيما يتعلق بسير العملية الانتخابية بمراحلها المختلفة بما يحقق لها النزاهة والشفافية والنموذج الذى يعبر عن الشعب الفلسطيني وعظيم تضحياته من خلال:

1– التعاون مع لجنة الإنتخابات المركزية في جهودها المبذولة لتنظيم إنتخابات حرة ونزيهة واحترام طواقمها.

2– إحترام دور الشرطة الفلسطينية بتأمين العملية الانتخابية بجميع مراحلها والالتزام بقرارتها.

3– إحترام دور المراقبين المحليين والعرب والدوليين والتعاون معهم في أداء دورهم الرقابي.

4– الإلتزام بالحفاظ على مبدأ سرية التصويت وحق الناخب فى انتخاب قائمته بحرية.

5– الإلتزام بالفترة الزمنية للدعاية الانتخابية المحددة قانونا.

6– عدم اللجوء في الدعاية الانتخابية إلى كل ما يتضمن أي تحريض أو طعن بالمرشحين والقوائم الانتخابية والامتناع عن التشهير والقذف والشتم.

7– الإمتناع عن إثارة النعرات أو استغلال المشاعر الدينية أو الطائفية والقبلية والإقليمية والعائلية أو العنصرية بين فئات المواطنين.

8– الإمتناع عن التعرض المادي للحملة الانتخابية للغير، سواء كان ذلك بالتخريب أو التمزيق أو إلصاق الصور والشعارات فوق صور وشعارات الآخرين، أو أية أعمال أخرى تفسر على أنها اعتداء مادى على الحملة الإنتخابية للقوائم الأخرى.

9– الإلتزام بعدم ممارسة أي شكل من أشكال الضغط أو التخويف أو التخوين أو التكفير أو العنف أو أي شكل من أشكال الابتزاز الوظيفي ضد أي من المرشحين/ المرشحات أو من الناخبين/ الناخبات.

10- تجريم وتحريم الاحتكام إلى السلاح والمعالجات الأمنية، وعدم حمله أو استخدامه أثناء الاجتماعات العامة والمسيرات وسائر الفعاليات والنشاطات الانتخابية الأخرى.

11- الإلتزام بعدم تقديم هدايا أو تبرعات أو مساعدات نقدية أو عينية أو غير ذلك من المنافع أو الوعد بتقديمها لشخص طبيعي أو معنوي أثناء العملية الانتخابية، سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

12- الإلتزام بعدم وضع الملصقات والصور الدعائية على الأماكن الخاصة أو أبواب وجدران المحلات التجارية للمواطنين إلا بعد الحصول على موافقتهم الصريحة على ذلك، والالتزام بعدم وضع الملصقات والصور الدعائية على اللوحات الإعلانية التي تعود ملكيتها للشركات التجارية والمواطنين إلا بعد الحصول على موافقتهم الصريحة على ذلك، والالتزام بإزالة جميع مظاهر الدعاية الانتخابية بعد انتهاء العملية الانتخابية.

13- عدم استعمال الشعار الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية أو دولة فلسطين أو أي شعار قريب الشبه منه في الاجتماعات والإعلانات والبيانات الانتخابية، وفى سائر أنواع الكتابات والرسوم والصور التي تستخدم في الدعاية الانتخابية.

14- الإلتزام التام بالبروتوكولات الصحية الصادرة عن وزارة الصحة الفلسطينية في إطار مواجهة وباء «كورونا» سواء المتعلق منها بشروط التجمعات والمهرجانات أو شروط السلامة في مقر الحملات الانتخابية المركزية والفرعية.

15- الإلتزام بعدم إقامة أى فعاليات انتخابية أو استخدام دور العبادة (المساجد- الكنائس) بشكل مباشر أو غير مباشر فى الدعاية الانتخابية بأي شكل من الأشكال.

16- الإلتزام بعدم إقامة المهرجانات أو عقد الاجتماعات العامة إلى جوار المستشفيات أو الإدارات الحكومية أو المؤسسات العامة، والامتناع عن استخدام مقرات السلطة والمعسكرات والمقرات الأمنية ومقرات مؤسسات المجتمع المدني والأهلي في الدعاية الانتخابية.

17- الحفاظ على بيئة نظيفة أثناء الحملة الانتخابية، وتجنب اللصق العشوائي للصور والبيانات في الأماكن العامة، وضرورة الاهتمام بمظهر الأمكنة العامة وتنظيفها بعد الانتهاء من المسيرات والمهرجانات الانتخابية.

18- تجريم القوائم والأفراد الذين يثبت اعتمادهم على التمويل من جهات خارجية الذى يعتبر تدخلا سافرا في الشأن الداخلي الفلسطيني، وذلك إنسجاما مع قانون الانتخابات بهذا الخصوص، وأيضا عدم الحصول على أموال من ميزانية الحكومة الفلسطينية لتغطية مصاريف الحملة الانتخابية.

19- الإلتزام التام بالقانون المحدد لسقف تمويل الحملة الانتخابية التي تقررها لجنة الانتخابات، والالتزام بتقديم بيان مالي مفصل للجنة الانتخابات المركزية بجميع مصادر التمويل والمبالغ التي أنفقتها كل قائمة أثناء الحملة الانتخابية خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ إعلان النتائج النهائية للانتخابات التشريعية.

20- إلزام وكلاء القوائم بقواعد سلوك الوكلاء والمراقبين الصادرة عن لجنة الانتخابات المركزية، وتحمل المسؤولية عن كافة نشاطاتهم الدعائية.

21- إلتزام الإعلام الرسمي بشروط النزاهة والحيادية والعدالة والتكافؤ، والتزام الأحزاب والفصائل السياسية والقوائم المتنافسة بالإفصاح لدى لجنة الإنتخابات المركزية عن جميع وسائل الإعلام المسموع والمرئي والمقروء والصفحات والمواقع الإلكترونية التابعة لها، وتتحمل المسؤولية عن أي محتوى إعلامي صادر عنها، وتتكفل لجنة

الانتخابات المركزية بمتابعة أي تجاوزات إعلامية داخلية أو خارجية تنتهك العملية الانتخابية لدى الجهات المختصة.

22- الإلتزام باتباع الأساليب السليمة والقانونية فيما يتعلق بالاعتراضات والطعون ونتائجها في كافة مراحل العملية الانتخابية والتعاون مع الجهات المختصة بشأن التحقيقات في هذه الاعتراضات والطعون والشكاوي.

23- الإلتزام باحترام وتنفيذ القرارات الصادرة عن محكمة قضايا الانتخابات بوصفها الجهة المكلفة بذلك.

24- الإلتزام بنتائج الإنتخابات التشريعية النهائية والرسمية الصادرة عن لجنة الانتخابات المركزية و/أو محكمة قضايا الانتخابات المختصة.

25- تشكيل لجنة وطنية لمتابعة الإلتزام بأحكام هذا الميثاق وتوعية المجتمع به.

والتزاما منا بالتقيد بما ورد في هذا الميثاق، فإننا نوقع عليه والله الموفق

قوى وفصائل العمل الوطني والأحزاب المشاركة في الإنتخابات الفلسطينية العامة:

1- حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)
جبريل الرجوب

2- حركة المقاومة الإسلامية (حماس)
صالح محمد العاروري

3- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
أبو أحمد فؤاد

4- الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
فهد سليمان

5- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين «القيادة العامة»
طلال ناجي

6- حزب الشعب الفلسطيني
بسام الصالحي

7- جبهة التحرير الفلسطينية
واصل أبو يوسف

8- جبهة النضال الشعبي الفلسطيني
احمد مجدلاني

9- الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)
صالح رأفت

10- جبهة التحرير العربية
ركاد محمود سالم

11- حركة المبادرة الوطنية الفلسطينية
مصطفى البرغوثي

12- الجبهة العربية الفلسطينية
سليم علي البرديني

13- طلائع حزب التحرير الشعبية «قوات الصاعقة»
معين حامد

14- التجمع الوطني للمستقلين
محمد رشيد المصري

ملحق3

مذكرة حول المجلس الوطني الفلسطيني

■ لمحة تاريخية

- كلفت القمة العربية المنعقدة في القاهرة بتاريخ 1964/1/13؛ المغفور له، القائد الفلسطيني الكبير أحمد الشقيري، بإعداد دراسة، حول؛ إقامة كيان فلسطيني جامع للشعب الفلسطيني.
- شكل رحمه الله؛ لجنة تحضيرية، طافت العواصم العربية لاختيار ممثلين عن أبناء فلسطين في هذه العواصم، بالتوافق مع الجاليات الفلسطينية **وأيضاً الحكومات العربية ذات الصلة ليشاركوا في المؤتمر التأسيسي الأول**، والذي؛ تقرر عقده في مدينة القدس في 1964/5/14، من أجل قيام منظمة التحرير الفلسطينية.
- تم إفتتاح المؤتمر التأسيسي (سمي المجلس الوطني الفلسطيني لاحقاً)، في مدينة القدس، برعاية المغفور له، جلالة الملك حسين بن طلال، وحشد كبير من قادة وممثلين عن الدول العربية والصديقة، وكان عدد أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني هذا، 471 عضواً.
- أُعلن في ختام أعمال هذا المجلس قيام منظمة التحرير الفلسطينية؛ ومقرها مدينة القدس، وتم إختيار السيد أحمد الشقيري أول رئيس للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما أقر المجلس الوطني الفلسطيني عدداً من القرارات الهامة.
- قام السيد أحمد الشقيري، رئيس م.ت.ف، بإبلاغ ملوك ورؤساء الدول العربية، والذين شاركوا في اجتماع القمة العربية الثانية والتي عقدت في مدينة الاسكندرية بتاريخ 1964/11/5 بقيام منظمة التحرير الفلسطينية؛ وقد إعتمدت هذه القمة العربية، قيام منظمة التحرير الفلسطينية، وعدداً من القرارات ذات الصلة.
- كان لهزيمة حزيران 1967، أثر كبير على العالم العربي، وعلى م.ت.ف، وسارع العرب إلى عقد القمة العربية في مدينة الخرطوم بالسودان، ولم يكن السيد أحمد الشقيري راضياً عن قرارات قمة الخرطوم، ولم يشارك الوفد الفلسطيني في الجلسة الختامية (دون شرح للتفاصيل).
- في ضوء هذا الوضع الجديد قدم الاستاذ أحمد الشقيري رحمه الله إستقالته للشعب الفلسطيني بتاريخ 1967/12/24، وتولى قيادة اللجنة التنفيذية المغفور له السيد يحيى حمودة؛ لفترة محدودة.
- إستوجب هذا الوضع الجديد، قيام حوار ونقاش فلسطيني واسع، بين الفصائل الفلسطينية المسلحة واللجنة التنفيذية، وبعض الدول العربية، واستقر الأمر على عقد مجلس وطني جديد(الدورة الرابعة) عام 1968 في مدينة القاهرة، **كما تم الإتفاق والتوافق، على دخول الفصائل الفلسطينية المسلحة في منظمة التحرير الفلسطينية، ومشاركة المنظمات الشعبية الفلسطينية**، وشخصيات **وكفاءات فلسطينية وازنة**، وذلك، وفق حصص لكل فصيل من الفصائل المسلحة، وكذلك حصص(كوته) لكل إتحاد من الإتحادات الشعبية الفلسطينية، بالإضافة إلى عدد كبير، من الشخصيات الفلسطينية المستقلة من المخيمات، والتجمعات

الفلسطينية في خارج الوطن الفلسطيني، **وأصبح هذا الإتفاق القاعدة الذهبية أقرها الجميع وتم الإلتزام بها في كل المجالس الوطنية التي عقدت حتى الدورة 23 والتي عقدت في مدينة رام الله.**

- واستناداً لهذا الإتفاق، سابق الذكر شكلت لجنة تحضرية من:

أ) رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني (4)

ب) أعضاء اللجنة التنفيذية (17)

ج) الأمناء العامون للفصائل الفلسطينية (16)

د) الشخصيات المستقلة (10–15)

وبذلك يصبح مجموع أعضاء اللجنة التحضيرية ما بين 45–50 عضواً

تقوم هذه اللجنة بتسمية أعضاء المجلس الوطني في الدورات القادمة الجديدة، **تنفيذاً لقاعدة التوافق والتفاهم** سابقة الذكر.

- وعلى هذا الأساس تم إنعقاد دورة المجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة في عام 1969 والتي تم فيها إنتخاب القائد الشهيد المغفور له ياسر عرفات رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية، ودخلت الفصائل، اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، مع عدد متعارف عليه من الشخصيات المرموقة، ذات الكفاءة، من المستقلين.
- وعلى نفس قاعدة «التوافق والتفاهم» هذه تم تشكيل، المجلس المركزي، لمنظمة التحرير الفلسطينية.
- بقيت هذه القاعدة الذهبية، وهذا العرف سارياً حتى الدورة 23، والتي عقدت في رام الله 2018، والتي كان عدد أعضاء المجلس الوطني فيها 874 عضواً.

■ تضخم أعداد أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني

- كانت أعداد أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني؛ في ازدياد مستمر عند انعقاد كل دورة جديدة، بسبب التطورات السياسية المتلاحقة والإقبال الكبير، لفئات كثيرة من أبناء الشعب الفلسطيني والتجمعات الفلسطينية، وذلك منذ الدورة الخامسة التي عقدت في عام 1969، ومن الجدير بالذكر أن أعضاء المجلس الوطني، كانوا جميعاً من أبناء فلسطين، خارج أرضنا المحتلة، وذلك بسبب قرارات دولة الإحتلال الإسرائيلية، **بإبعاد أو سجن أي فلسطيني له علاقة بمنظمة التحرير الفلسطينية.**
- لذلك إتخذ المجلس الوطني الفلسطيني، في دورة الاستقلال عام 1988، قراراً بتخصيص حصص للوطن من 122 عضواً من القدس والضفة الغربية وغزة وأن تبقى الأسماء سرية.
- وبعد اتفاقيات أوسلو، وعودة القيادة وأطرها إلى داخل الوطن، وإجراء إنتخابات شفافة للمجلس التشريعي الفلسطيني، وبعدد 132 من الأعضاء.
- إتخذ المجلس الوطني الفلسطيني قراراً بأن جميع أعضاء المجلس التشريعي هم أعضاء بشكل تلقائي في المجلس الوطني الفلسطيني.
- أصبح الكثيرون في دوائر الفعل الفلسطيني، يرون أن العدد كبير، ويشكل عائقاً في الإنعقاد، لذلك وبعد دراسات مطوَّلة؛ إتخذ المجلس الوطني الفلسطيني في دورته 23 قراراً، بتحديد عدد أعضاء المجلس الوطني

الفلسطيني القادم 350 عضواً، وفي ضوء ذلك اقترح أن تكون حصة الوطن 150 عضوياً وحصة خارج الوطن (الشتات) 200 عضواً.

- في حال إنتخاب مجلس تشريعي جديد بإذن الله فسوف يصبح جميع أعضائه 132 عضواً أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني، ويبقى 18 مكاناً للمجلس الوطني يتم معالجتها لاحقاً من خلال اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني سابقة الذكر.

■ إقتراح تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني الجديد

- لا شك أن الصيغة التي كان، يتم فيها، تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني، في دوراته الجديد المتعاقبة هي صيغة إيجابية عملية أجمع عليها الكل الفلسطيني، في توافق، مدروس بعناية دقيقة، في ظل تعذر إجراء إنتخابات ديمقراطية، وكان تشكيل المجلس الوطني، في كل دورة إنعقاد جديدة يتم عن طريق اللجنة التحضيرية، والتي كانت تلتزم في عملها على التفاهم والتوافق الذي حدد في الدورة الخامسة للمجلس والتي عقدت في القاهرة عام 1969، وتحترم حصص كل فصيل من الفصائل الفلسطينية، وحصص كل إتحاد من الإتحادات الشعبية الفلسطينية.

- وتبقى الشريحة الخاصة؛ بالمستقلين من الكفاءات الوطنية، وفق تواجدها الجغرافي من دول عربية وأجنبية، ومخيمات فلسطينية، وعشائر فلسطينية.

- لذلك أقترح أن تنعقد هذه اللجنة التحضيرية شاملة التمثيل وبحضور لجنة الإنتخابات المركزية في اجتماع مشترك، لإقرار أسماء 200 عضو من الخارج للدورة القادمة للمجلس الوطني الفلسطيني.

- والأمر الهام والجديد، هو مشاركة الأخوة في حماس والجهاد في المجلس الوطني الفلسطيني القادم بإذن الله، وأقترح بعد الحوارات الثنائية، أن يتم عرض الأمر على اللجنة التحضيرية، سابقة الذكر، لاعتماد ما يتم الإتفاق عليه ونسبة المشاركة■

السفير محمد صبيح

أمين سر المجلس الوطني الفلسطيني

ملحق4

معلومات أولية حول المجلس الوطني الفلسطيني

يتشكل المجلس الوطني الفلسطيني من أربع شرائح:

1- ممثلين عن 17 فصيلاً فلسطينياً وإن شاء الله ستنضم حركتي حماس والجهاد، بحصص متعارف عليها.

2- ممثلين عن 24 منظمات شعبية فلسطينية بحصص متعارف عليها.

3- المجلس التشريعي الفلسطيني، 132 عضواً «القدس، الضفة الغربية، غزة».

4- ممثلين عن التجمعات الفلسطينية؛ في الدول العربية، والمهجر، عشائر، مخيمات؛ وبأعداد متوافق عليها من شخصيات فلسطينية وازنة مستقلة، من أصحاب الكفاءات، وأصحب السمعة الوطنية الجيدة (يتم إختيارهم من قبل اللجنة التحضيرية سابقة الذكر بالإجماع، وتقدم للمجلس الوطني لاعتمادها).

- تعتبر الفصائل؛ دوائر إنتخابية سرية؛ هي صاحبة الحق في تسمية أعضاءها وفق الحصة المتفق عليها بالتوافق.
- تعتبر المنظمات الشعبية دوائر إنتخابية، تجري إنتخاباتها وفق دساتيرها ولوائحها الداخلية، وهي صاحبة الحق في تسمية أعضاءها، وفق الحصة المتفق عليها بالتوافق.
- تكاد تكون الأعداد، للشرائح الأربعة متوافق عليها متقاربة.
- قرار المجلس الوطني بتحديد عدد أعضاء المجلس الوطني 350 عضواً للدورات الجديدة القادمة، هذا الأمر الذي يستوجب أن لا يستبعد، تمثيل أي من التجمعات الفلسطينية والفصائل الفلسطينية والمنظمات الشعبية، وأن يتم التوافق على تخفيض النسب بما يتمشى وليساوي العدد 350، وأن يتم مشاركة الإخوة في حماس والجهاد على نفس القواعد المعمول بها سابقاً.
- إن المجلس الوطني الفلسطيني إطار لحركة تحرير، وهو أعلى مستوى قيادي جامع، وهو ليس برلماناً تقليدياً لدولة مستقلة، لها سيطرة ونفوذ على شعبها ومقدراتها.
- هناك أعضاء من المجلس الوطني الفلسطيني يأتون من تجمعات فلسطينية من أكثر من ثلاثين دولة، ويحملون جنسيات مختلفة، ويأتون من فصائل فلسطينية أو إتحادات شعبية، أو كفاءات مستقلة من الدول العربية ودول أمريكا اللاتينية، والولايات المتحدة الأميركية وأوروبا وغيرهم.
- إن عضو المجلس الوطني الفلسطيني، غير متفرغ، ولا يتلقى أي مرتب أو أتعاب.
- هناك صعوبات دائماً، في إيجاد مكان لانعقاد دورات المجلس، ودائماً الظرف السياسي، له دور مهم.
- المجلس الوطني، يخضع لمباديء وله نظام سياسي ولائحة داخلية، ويعمل وفق نظام روبرت روز في إدارة جلساته، مثل كل المجالس النيابة في العالم الذي يضمن حرية العمل في أثناء إنعقاد الدورات■

السفير محمد صبيح

أمين سر المجلس الوطني الفلسطيني

2021/3/16

ملحق5

دورات المجلس الوطني الفلسطيني

من 1964–2018

رقم الدورة	مكان الانعقاد	تاريخ الانعقاد	نوع الدورة	رئيس الدورة
الأولى	القدس	1964/6/2–5/28	عادية	أحمد الشقيري
الثانية	القاهرة	1965/6/4–5/31	عادية	أحمد الشقيري
الثالثة	غزة	1966/5/24–5/20	عادية	عبد المحسن القطان
الرابعة	القاهرة	1968/7/17–7/10	عادية	يحيى حمودة
الخامسة	القاهرة	1969/2/4–2/1	عادية	خالد الفاهوم
السادسة	القاهرة	1969/9/6–9/1	عادية	خالد الفاهوم
السابعة	القاهرة	1970/6/4–5/30	عادية	خالد الفاهوم
دورة إستثنائية	عمان	1970/8/28–8/27	إستثنائية	خالد الفاهوم
الثامنة	القاهرة	1971/3/5–2/28	عادية	خالد الفاهوم
التاسعة	القاهرة	1971/7/13–7/7	عادية	خالد الفاهوم
العاشرة	القاهرة	1972/4/10–4/6	إستثنائية	خالد الفاهوم
الحادية عشرة	القاهرة	1973/1/10–1/6	عادية	خالد الفاهوم
الثانية عشرة	القاهرة	1974/6/8–6/1	عادية	خالد الفاهوم
الثالثة عشرة	القاهرة	1977/3/22–3/12	عادية	خالد الفاهوم
الرابعة عشرة	دمشق	1979/1/22–1/15	عادية	خالد الفاهوم
الخامسة عشرة	دمشق	1981/4/19–4/11	عادية	خالد الفاهوم
السادسة عشرة	الجزائر	1983/2/22–2/14	عادية	خالد الفاهوم
السابعة عشرة	عمان	1984/11/29–11/22	عادية	عبد الحميد السائح
الثامنة عشرة	الجزائر	1987/4/25–4/20	عادية	عبد الحميد السائح
التاسعة عشرة	الجزائر	1988/11/15–11/12	غير عادية	عبد الحميد السائح
العشرون	الجزائر	1991/9/28–9/23	عادية	عبد الحميد السائح
الحادية والعشرون	غزة	1996/4/25–4/22	عادية	سليم الزعنون
الثانية والعشرون	رام الله	2009/8/27	خاصة (غير عادية)	سليم الزعنون
الثالثة والعشرون	رام الله	2018/5/3–4/30	عادية	سليم الزعنون

الفصل الرابع

إضاءات..

1- النظام السياسي عند مفترق طرق
2- في المشهد الراهن
3- أوراق إنتخابية خارج صندوق الإقتراع
4- رباعيتان.. ورهانات فاشلة
5- الإقتصاد الوطني عند مفترق طرق

النظام السياسي الفلسطيني عند مفترق طرق

*[■ أمام استحقاق إنتخابي مثلث الأطراف: تشريعي، رئاسي، ومجلس وطني؛ وهو استحقاق طال انتظاره، وتعطَّل، رغم جزالة الخطاب الداعي إليه، يقف النظام السياسي الفلسطيني عند مفترق طرق، سوف يُقرر مصيره، أياً منها سوف يسلك: **أ)** طريق الخروج من أزمة إستفحلت، ولا تقتصر على إنقسام مؤسسي وجغرافي راهن فحسب، بل تعود أيضاً إلى عوامل متعددة، بعضها تأسيسي وآخر ظرفي، شكلت مجتمعة وبالتقادم، أرضية مؤاتية، يسَّرت الوصول إلى انقسام، كان لا بد أن يفاقم معالم أزمة النظام السياسي، القائمة أصلاً؛ أم، **ب)** طريق مواصلة الإستغراق المديد في وحول أزمة متعددة الأوجه، بات أبرز مظاهرها يتمثل بانقسام تتعمق معالمه الهيكلية، وتزداد رسوخاً كلما امتد في الزمن.*

■ إن الرأي الذي تعكسه هذه الورقة، يُغلِّب إحتمال شروع النظام السياسي الفلسطيني الخروج من أزمته، في ضوء، وعلى يد ما سوف تتمخض عنه الإنتخابات العامة من نتائج، سواء استكملت بمحطاتها الثلاث، أم اختزلت بمحطتها الأولى، أي إنتخابات المجلس التشريعي؛ لا بل يمضي هذا الرأي أبعد من ذلك، عندما يشير إلى أن شروع النظام السياسي الفلسطيني بالخروج من أزمته التي بلغت قاع القاع في انحدارها، إحتمال قائم، حتى لو تم – لسبب أو لآخر – تعطيل الإستحقاق الإنتخابي، حيث لا يوجد خيار أمام النظام السياسي القائم على خط جانبي الإنقسام، وما لم تتغلب عنده نزعة الإنتحار على غريزة البقاء، لا يوجد خيار أمام النظام السياسي سوى الإقدام على خطوات تجعله يتجاوز حال الإحتكار البيروقراطي للسلطة، التي تحوَّلت إلى سمة ملازمة لأسلوب إدارته للأوضاع عموماً، تحت سقف سياسي نازع إلى الهبوط، ما جعل الجمود على هذا الحال – في الوقت نفسه – أحد الأوجه الرئيسية المفاقمة لأزمته.

■ ستكون الشراكة الوطنية، وانفتاح المؤسسات على المشاركة، مع تجنب الوقوع في محذور المحاصصة، من أبرز الخطوات التي سيُضطر النظام السياسي القائم أن يُقدِم عليها، حتى لو لم تتزامن مع استعادة الوحدة الداخلية على أساس برنامجي ومؤسسي مكتمل الأركان، حيث توفُر الحد الأدنى من عناصر هذين الأمرين، هو شرط كافٍ بحد ذاته، إن انفتح بمقياس الزمن، على وجهة التطوير.

■ إن الهجمة الإسرائيلية المتعاظمة توحشاً باستهدافها الأرض ومن عليها، وسائر الحقوق الوطنية، على خلفية وضع إقليمي غارق في هموم دواخله، وعالق في مشاكله، تجعل من هذا الرأي، بما يترتب عليه من خيارات سياسية، فرضية عمل من شأنها، في حال تحققها، أن تنقل الحالة الفلسطينية إلى مشارف إعتماد استراتيجية وطنية بديلة، بتعبيراتها السياسية وتطبيقاتها الميدانية، تضعها على طريق الإنعتاق من أحكام أوسلو وإكراهاته، وتجعلها تستأنف بحيوية، مسار التحرر الوطني، إنسجاماً مع قرارات المؤسسات الشرعية الفلسطينية، التي لم يُسعف التأكيد الدائم عليها، والترويج لأهميتها – حتى الآن – في إخراجها إلى حيّز النور■]

(1)

في تفاقم أزمة النظام السياسي

1-■ يقوم النظام السياسي الفلسطيني على كيانين، يتمايزان هيكلياً، إنما مع بعض التداخل القائم، خاصة على مستوى رأس الهرم: **أ)** الكيان الأول تمثله **منظمة التحرير**، وهي الأرفع مكانة، بفعل مركزها القانوني، وصفتها التمثيلية، وعمقها التاريخي الذي أكسبها رمزيتها الوطنية، والمعنوية الإعتبارية؛ **ب)** الكيان الثاني تجسده **السلطة الوطنية**، وهي مركز السلطة الفعلي، بمقياس الدور والصلاحيات والفعالية المؤسسية، التي أدت، مجتمعة، إلى انتقال مقاليد العملية الوطنية – بالممارسة – إليها.

■ بدأت أزمة النظام السياسي الفلسطيني بالظهور، عندما انتفى التوازن في العلاقة ما بين هذين الكيانين، حيث لجأ القيّمون على مركز القرار الرسمي، وبالتالي على السلطة، إلى إضعاف منظمة التحرير، وصولاً إلى تصفية عديد مؤسساتها، تحت وهم أن السلطة الفلسطينية هي الدولة في صيرورتها، ما عنى أن مركز القرار الرسمي تخلّى بوعي عن أحد أهم عناصر القوة الفلسطينية الذي تجسده م.ت.ف بمكانتها، ومؤسساتها، وطاقتها التعبوية المتميّزة، إنطلاقاً من التفاف الشعب حولها.

■ إزدادت منظمة التحرير ضعفاً، وتآكلت مكانتها – سياسياً – دون أن تفقد شرعيتها القانونية والتمثيلية الرسمية، عندما بقيت دون استيعاب حركتي حماس والجهاد في أطرها، على الرغم من أهمية الدور الوطني والنفوذ الجماهيري لهذين التنظيمين، ما أسس – ضمن تداعيات سيادة منطق الصراع على السلطة بين حركتي فتح وحماس– لانقسام مؤسسي وجغرافي، شطر النظام السياسي الفلسطيني عمودياً إلى شطرين، وإن كانا غير متساويين، أو حتى غير متكافئين.

2-■ بالتوازي مع الإنقسام، تفاقمت أزمة النظام السياسي، في ضوء فشل القيادة الفلسطينية الرسمية في كسر قيود الإتفاق السياسي الذي أنجب السلطة الوطنية، أي إتفاق أوسلو، الذي ما انفك يحاصرها خلف جدران الحكم الإداري الذاتي على السكان في الضفة والقطاع، فواصل الإحتلال استيطانه المنهجي للأرض، واستتبع السلطة الوطنية بالتزامات إقتصادية، إدارية، وأمنية بخاصة، لم تتمكن حتى الآن التحرر من إملاءاتها.

■ وتفاقمت أزمة النظام السياسي، خاصة، بعد أن فشلت عملية التسوية السياسية طيلة ما يقارب ثلاثة عقود من الزمن، فبعد انهيار مفاوضات كمب ديڤيد في تموز(يوليو) 2000 بالتحديد، لم تنجح جميع المحاولات التي بُذلت خلال أربع ولايات كاملة لرئيسين أميركيين (بوش الإبن، ثم أوباما) في إطلاق عملية سياسية ذات مغزى.

■ على امتداد هذه الفترة الطويلة، وعلى الرغم من انحياز الموقف الأميركي البيِّن إلى الجانب الإسرائيلي، وافتقاده الدائم إلى النزاهة والشفافية والحياد معاً، فإن الإدارات الأميركية المتعاقبة حرصت على الحفاظ على الحد الأدنى من الأسس والمعايير التي أبقت على دور واشنطن، كوسيط مقبول، على عواهنه، من الجانب الفلسطيني الرسمي.

3-■ أجرت إدارة ترامب قطيعة كاملة مع هذا التقليد المُتبع من الإدارات السابقة، فلم تَدْعُ لاستئناف المفاوضات بجدول أعمال مُتفق عليه، بل قدمت مشروعها الخاص، الرائج بمسمى «صفقة القرن» (المستوحى بالنص تقريباً من أفكار نتنياهو، واليمين الإسرائيلي عموماً)، الذي نسف بالكامل قرارات الشرعية الدولية كأساس للتسوية السياسية، وشرعت واشنطن بتطبيقه، خطوة خطوة، بالإتفاق مع الجانب الإسرائيلي، وبالضد من الإرادة الفلسطينية.

■ قبل حوالي أربعة أسابيع من انتخابات الكنيست الإسرائيلية الـ 23، وفي 2020/1/28 بالتحديد، أعلنت إدارة ترامب عن مشروعها بالنص الكامل. وأتت الحكومة الإسرائيلية الجديدة، المنبثقة عن الإنتخابات التشريعية، لتتبنى المشروع الأميركي، وأعلنت في 2020/5/17 عن عزمها الشروع بتطبيقه من مدخل ضم أراضٍ في الضفة الغربية، بدءاً من شهر تموز (يوليو) 2020. وعند هذا النقطة، كان النظام السياسي الفلسطيني قد بلغ ذروة أزمته، تلك **الأزمة الناجمة عن تلاقي الإنقسام الفلسطيني مع مشروع تصفية الحقوق الوطنية**، الذي بدأت تتجمع نُذُر تطبيقه. فكان لا بد – قبل فوات الأوان – من رفع التحدي، ولم يكن من مفر من اجتراح الرد المناسب على كل هذا■

(2)

محطات على طريق خروج النظام السياسي من أزمته

1–■ سريعاً، أتى الرد الفلسطيني على قرار الحكومة الإسرائيلية، ففي 5/19 قررت القيادة الفلسطينية أنها باتت بحلٍ **من** الإتفاقيات والتفاهمات التي وقعت مع الحكومتين الإسرائيلية والأميركية، ومن كافة الإلتزامات المترتبة عليها، بما فيه الجانب الأمني. قرار 5/19، لا يُقرأ من زاوية الرد على صفقة القرن، وقرار الشروع بالضم فحسب، بل أيضاً، وخاصة، كمحاولة للخروج من مأزق النظام السياسي الفلسطيني، والأزمة السياسية التي تعصف بمرتكزاته، ووضع مصيره على بساط البحث جرّاء إلتزامات أوسلو، ما جعلنا نعتبر أن قرار 5/19 هو المدخل لتنفيذ قرارات الدورة 23 للمجلس الوطني– 2018، التي رسمت طريقاً واضحاً للخروج من دائرة هذا الإتفاق الرديء بكل المقاييس.

2–■ أهمية قرار 5/19 أيضاً، كنقطة إنعطاف في السياسة الفلسطينية، تكمن في أنه طُرح للتنفيذ، ما أشاع جواً من الترحيب الوطني العام، فتح ملف البحث الجاد في كيفية تجاوز الإنقسام، باعتبار أن التقاء مساعي الخروج من أوسلو، مع ما يقابلها من جهد لإعادة بناء الوحدة الداخلية، إنما يرسمان معاً طريق تجاوز النظام السياسي لأزمته.

■ إن الجهود التي بُذلت للجمع ما بين الأمرين (الخروج من أوسلو + بناء الوحدة الداخلية)، لم تُفلح في منع تجديد الإلتحاق بأوسلو، لكنها مع ذلك، لم تتمكن تماماً، من تعطيل الدينامية التي أطلقها قرار 5/19، لجهة التقدم نحو استعادة الوحدة الداخلية. وفي هذا الإطار نشير إلى المحاولات الثلاث التي بُذلت في هذا السبيل:

- **المحاولة الأولى** التي أُعلنت في 5/19، تم التراجع عنها في 2020/11/17 بقرار العودة إلى التنسيق الأمني وسائر متعلقات أوسلو، بعد سقوط ترامب وفوز بايدن في انتخابات الرئاسة الأميركية.
- **المحاولة الثانية**، إنطلقت من مُخرجات إجتماع الأمناء العامين في 9/3، التي اعتمدت آلية تقوم على ركيزتين لاستنهاض الحالة الوطنية ومواجهة مشروع الضم: تشكيل لجنة وطنية موحدة لقيادة المقاومة الشعبية الشاملة + إعتماد رؤية استراتيجية في غضون خمسة أسابيع لتحقيق إنهاء الإنقسام، وإجراء المصالحة، وإحداث الشراكة في إطار م.ت.ف، على يد ورقة عمل شاملة، تجري المصادقة عليها من المجلس المركزي لـ م.ت.ف، بمشاركة الكل الوطني.

لكن سرعان ما تم التخلي عن هذه الآلية التي حظيت بالإجماع الوطني، لصالح آلية أخرى، تم التوصل إليها بين حركتي حماس وفتح في لقاء جمعهما في اسطنبول في 23–2020/9/24، آلية تقوم على الدعوة لانتخابات عامة على 3 دفعات متتالية ومترابطة: تشريعية، رئاسية، ومجلس وطني.

- **المحاولة الثالثة** جرت، بعد تعثر تفاهمات اسطنبول، بفعل تباين الرأي بين حركتي فتح وحماس حول الجدولة الأنسب لإجراء الإنتخابات العامة: تتابع محطاتها الثلاث بسقف زمني محدد، أم تزامنها، استعيدت هذه التفاهمات لصيغتها الأصلية، فصدرت المراسيم الرئاسية بالدعوة للانتخابات بمحطاتها الثلاث في 5/22، 7/31، و2020/8/31. وعلى هذه القاعدة استضافت القاهرة جولتين للحوار الوطني الشامل (8–2/9، و16–2021/3/17) أنجزتا المطلوب لانتخابات التشريعي، إلى جانب إفتتاح نقاش أولي حول استكمال تشكيل المجلس الوطني بالانتخاب حيث أمكن، وبالتوافق الوطني عندما يتعذر ذلك.

3–■ بعد أن تم التراجع عن قرار 5/19، وعن مُخرجات 9/3، لصالح إجراء الإنتخابات العامة، وبعد حوار وطني حقق، على جولتين، توافقاً على انتخابات التشريعي، وعلى موقع الأخير في النظام السياسي الفلسطيني، يطرح نفسه السؤال التالي: هل ستنفتح أمام الحركة الوطنية الفلسطينية سُبُل إعادة بناء نظامها السياسي وانتشاله من أزمته المستدامة؟ وعلى هذا نميل إلى الإجابة بنعم (مع كل التحفظ الواجب، جرّاء استفحال الخلافات الداخلية على المستوى القيادي في حركة فتح)، لأن الحالة الفلسطينية باتت أمام مسار إنتخابي مُلزم، سيقود إلى نظام سياسي بمؤسسات تعددية التكوين – سياسياً، متجددة الشرعية– شعبياً.

■ أما في حال التراجع عن هذا الخيار، فلن تكون القيادة الرسمية في وضع تُحسد عليه، إن من زاوية ما سوف يلحقه هذا التراجع من ثلم لشرعيتها (المهتزة أصلاً)، أو من زاوية تسعير التناقضات المعتملة في دواخلها؛ والأهم: ستكون موضع مساءلة، لا بل محاسبة من الشعب الذي عبَّر بوضوح عن تمسكه بخيار التغيير الديمقراطي، إن بالإقبال – في الضفة بما فيه القدس + القطاع – على التسجيل في لوائح الناخبين بأرقام قياسية (93,3% من أصحاب الحق)، أو بمواقف الهيئات والمؤسسات والمنابر المطالبة بتعميم الإنتخابات على عضوية المجلس الوطني، والتي تعكس إتجاهات الرأي العام الوازن في الشتات...

■ ستكون القيادة الرسمية مُضطرة (مُرغمة) – والحال هكذا – على تقديم «تعويض» مقنع عن إلغاء إستحقاق الإنتخابات، باستعادة أسلوب الوفاق الداخلي، وتفعيل أدواته، من أجل انفتاح مؤسسات النظام السياسي – وإن بحدود، ودون أن تقع في شِرك المحاصصة – على تعددية في التمثيل ترسي معادلة: «شركاء في الدم .. شركاء في القرار» + «شركاء في القرار تعني: مشاركة فعلية ومنصفة في المؤسسات».

إن هذا بالطبع، لا يناظر التغيير الديمقراطي المنشود بالإنتخابات، ولا يقود بالضرورة إلى استعادة الوحدة الداخلية الموطَّدة بالبرنامج المشترك، سياسياً (إستراتيجية العمل)، وتنظيمياً (إصلاح المؤسسات)، لكنه يؤسس – إنتقالياً – لإصلاحات لاحقة، أكثر عمقاً وشمولاً لأوضاع النظام السياسي الفلسطيني، تؤهله من خلال تنقية علاقاته الداخلية، لمواجهة أكثر جدوى للإستحقاقات الصعبة المقبلة في القريب العاجل على شعبنا وحركته الوطنية■

(3)

الإستحقاقات الصعبة، وما يترتب عليها

■ مصادر الإستحقاقات الصعبة، سواء القائم منها، أو المقبل علينا، ثلاثة:

- تدهور يميني عنصري مريع في إسرائيل، مقيم في السياسة ومتجذر على محور الضم، أو ما يقود إليه.
- إستنزاف الأوضاع العربية – مباشرة أو بالعدوى – بمشكلات وصراعات، وضعتها على مشارف الإنهيار الكياني.
- إتجاه رسمي عربي متزايد التأثير، للتطبيع مع إسرائيل، والتخلي عن مبادرة السلام العربية– 2002 المبنية على معادلة **الكل** (إنسحاب من كامل الأراضي المحتلة عام 67 + الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني) **مقابل الكل** (إتفاق سلام مع إسرائيل + علاقات طبيعية في إطار السلام الشامل).

■ أما سياسة الإدارة الأميركية الحالية حيال قضيتنا الوطنية، فإنها مازالت تتحرك في إطار عموميات، **ما كُشف منها مرفوض** (مكانة القدس، كما حددتها إدارة ترامب)، حتى لو تغطت بالإفراج عن المساعدات المالية للسلطة + استئناف المساهمة في تمويل موازنة وكالة الغوث؛ **وما لم يُكشف بعد، يستوجب الحذر، إن لم يكن أكثر.** وبالفعل، فبعد أن طويت صفحة سياسة إدارة ترامب، بالأضرار الجمَّة التي ألحقتها بقضيتنا الوطنية، لا نتوقع من الإدارة الجديدة برئاسة بايدن، تغييراً في السياسة المتبعة، يتجاوز حدود سياسات الإدارات الأسبق لإدارة ترامب، التي لم تذهب في التعامل مع صيغة التسوية للصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، أبعد من **إدامة صيغة التعايش بين كيانين:** إحتلالي – إستيطاني، من جهة، وحكم ذاتي للسكان، من جهة أخرى. ***[هذا، إذا ما استثنينا معايير/ محددات كلينتون التي تقدم بها في 2000/12/23، قبل شهر من انتهاء ولايته الثانية، أي تلك المقترحات التي قرر أنها «إذا لم تقبل، فإنها لن تُزال عن الطاولة وحسب، وإنما تذهب معي أيضاً عندما أترك منصبي». وبالفعل، فقد ذهبت تلك المحددات، ولم تعد إلى جدول أعمال أيٍ من الإدارات التي أعقبت إدارة كلينتون.]***

■ إن هذا التقدير، الذي يستبعد التوصل إلى صيغة ما لتسوية سياسية قابلة للحياة، أي تسوية تتمتع بالحد الأدنى من شروط الإستقرار على قاعدة المقبولية، إنما يؤكد أن الحالة الفلسطينية لا تملك ترف المفاضلة بين استراتيجية وأخرى، فالخيار المتاح أمامها، ولا خيار سواه، هو الذي يقوم على معادلة: **وحدة داخلية + مقاومة شعبية + استراتيجية دفاعية، في إطار نظام سياسي جديد.** لقد دخلت الحالة الفلسطينية مرحلة جديدة، ستختلف نوعياً، بما تنطوي عليه من خيارات، عن تلك التي سادت حتى الآن، لجهة مايلي:

■ **أولاً**– بغض النظر عن مسار ومصير الإنتخابات العامة ومخرجاتها، فإن حالة جديدة ستفرض نفسها على الوضع القيادي الرسمي للنظام السياسي، تقوم على توسيع حيِّز الشراكة الوطنية، من خلال توسيع المشاركة في الهيئات الوطنية المعنية بالشأن العام. إن هذا لا يعني إلغاء الصراع على مواقع السلطة، بل تعديل على أشكال تجليه؛ ولا يعني الإلتقاء على خط سياسي واحد، بل إقتراب أكثر من عناوينه الرئيسية، ومن تكتيكات النضال التي يمليها؛ الخ..

■ **ثانياً**– امام الضغط المتزايد لإجراءات الإحتلال ومشاريعه الاستيطانية ضمن استراتيجية الضم المتبعة، وأمام حالة عربية منقسمة بين دول مُطبِّعة، وأخرى مُستغرقة بملفاتها الداخلية، ستتعمق القناعة، أكثر فأكثر، بأولوية الإعتماد على الذات في خوض الكفاح الوطني التحرري ضد العدو الغاصب، إن بأساليب المقاومة النشطة، أو السلبية على غرار المقاطعة، أو غيرها. وفي هذا الإطار، يجدر التوقف أمام واقع قطاع غزة الحالي من

المستوطنات، ومن قوات الإحتلال، مع التسليم بواقع إكراهات الحصار المفروض عليه، لجهة البحث الجاد بتطوير أوضاع بنية ومؤسسات الحركة الوطنية، وتموضعها، باعتبار قطاع غزة – كما من المفترض أن يكون – هو بمثابة **قاعدة إرتكاز لعموم الحركة الفلسطينية**، الأمر الذي لا يتعارض – بدوره – مع الحفاظ على مقومات وعناصر الإستراتيجية الدفاعية، مع استمرار تطوير أدواتها.

■ **ثالثاً**– على امتداد الفترة التي اعقبت الإنتفاضة الثانية– 2004/2000، وحتى يومنا، حققت الحركة الفلسطينية إنتصارات سياسية ذات شأن، ***[نذكر منها: القرار 67/19 الذي أكسبنا مركز العضوية المراقبة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة + القرارات الصادرة عن الجمعية العامة لصالح تأكيد الحقوق الوطنية لشعبنا + قرار مجلس الأمن الرقم 2334 المناهض للاستيطان الذي يؤكد على مكانة القدس كجزء من الأراضي المحتلة عام 67 + عضوية عدد كبير من المؤسسات والمواثيق الدولية + فتوى محكمة لاهاي بشأن الجدار + عضوية دولة فلسطين في محكمة الجنايات الدولية، الخ..]***

■ على يد هذه الحقائق السياسية الصلبة، بالإمكان تطوير نضالنا السياسي لجهة توسيع الإعتراف بالحقوق الوطنية + تطوير حملة المقاطعة – BDS + تعزيز حملة مقاضاة إسرائيل وملاحقتها على جرائم الحرب التي إرتكبتها، ضمن مفهوم تطبيق مباديء القانون الدولي للمحاسبة على التعدي على حقوق الإنسان + حملة مناهضة الإستيطان + ملف التضامن من أجل الإفراج عن المعتقلين الإداريين والأسرى، الخ.. إن هذه المهام، بما فيها كسر الحصار عن القطاع، ليست مطروحة على الأجهزة الدبلوماسية المختصة فحسب، بل هي أيضاً مهام ملقاة على عاتق الحركة المنظمة داخل تجمعات الشتات الفلسطيني في إطار ما يسمى بـ **«الدبلوماسية الشعبية»**.

■ **رابعاً**– بعد انتقال مركز ثقل الحركة الوطنية من الخارج إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة إثر اندلاع الانتفاضة الأولى– 1987، ما شكل – في حينه – نقلة نوعية في النضال الوطني التحرري، ينبغي صونها، توطيد أركانها، وتطويرها، بات بالإمكان إفراد حيّز أوسع للمساهمة النضالية السياسية والعملية للشتات الفلسطيني، الذي يُعيد بناء مؤسساته الوطنية، مساهمة تجمع ما بين بعدي الإسناد والمشاركة في نضال شعبنا في الداخل.

■ في هذا الإطار تطرح نفسها ضرورة المعاجلة في إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير، بوظائفها التعبوية الشاملة لطاقات شعبنا في الشتات الفلسطيني (بما يشمل أقطار اللجوء، وبلدان المهاجر معاً) بالأشكال المناسبة التي تستوعب التطورات التي طرأت على أوضاع مختلف تجمعات الشتات في العقد الأخير.

إن آفاقاً رحبة تتبدى لاستنهاض حركة اللاجئين تحت راية برنامج حق العودة إلى الديار والممتلكات؛ كما تتبدى أمامنا، في الوقت نفسه، إمكانيات ومجالات عمل واسعة لتطوير أشكال العمل المشترك في الشأن الوطني العام، ضمن **مثلث الشتات، وجناحي الوطن في الـ 67 والـ 48**، ما يستوجب بذل جهد خاص من عموم مكونات الحركة الفلسطينية لبلورة الأشكال الملموسة التي تؤطر هذا العمل، الأمر الذي لم يتحقق –حتى الآن– بالمستوى المطلوب■

2021/4/11

في المشهد الراهن

(1)

تغيرات في النسق العام للسياسة الأميركية

■ لا يستقيم الحكم على سياسة الإدارة الأميركية الحالية إنطلاقاً من المقارنة مع مواقف إدارة ترامب، وفق مفاضلة مفتعلة ما بين «السيء .. والأقل سوءاً». وما أعلنته إدارة بايدن مؤخراً بأنها متمسكة بـ«حل الدولتين»، وإفراجها عن المساعدات التي حجبتها الإدارة السابقة عن الفلسطينيين، لا يخرج عن النسق العام للسياسة الأميركية، القائمة على نفي إمكانية التوصل لحلول ناجزة للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وتسعى بدلاً من ذلك لإنتاج شروط تسمح للواقع القائم بالإستمرار لأطول فترة ممكنة.

■ كامتداد لهذا النسق، جاء «حل الدولتين»، بالصيغة الأميركية، ليس بمضمون الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران (يونيو) 1967، بل بغرض إدامة حال الأمر الواقع، ما يعني فرض «التعايش» ما بين دولة الإحتلال، وما بين حكم ذاتي إداري فلسطيني محدود، في الوقت الذي توضع فيه المساعدات المقدمة للفلسطينيين ضمن رزمة من الشروط السياسية والأمنية تُقَيِّد وجهة إنفاقها، بما لا يتعارض وهذا الهدف. وعلى هذا الأساس، لا يوجد ما يبرر الأوهام التي تجددت بالتعويل في ظل الإدارة الجديدة، على دور أميركي إيجابي ما في العملية السياسية:

- **أولا**– لقد توقفت هذه العملية بالرعاية الأميركية منذ قمة كامب ديفيد2 – 2000، وبقيت خارج التداول حتى أواخر ولاية الرئيس الأميركي بوش الإبن، عندما إنعقد مؤتمر أنابوليس– 2007، وأطلق مفاوضات فشلت طيلة العام الذي تلاه في وضع هذه العملية على سكة الحل. وتكررت المحاولات مع مجيء إدارة باراك أوباما، التي أعلنت في منتصف ولايتها الثانية فشل هذه العملية، وأغلقت بابها في نيسان(إبريل) 2014.
- **ثانياً**– لم تتخذ إدارة بايدن أي موقف يتعاكس مع قرارات وإجراءات إدارة ترامب، التي خرجت عن محددات النسق العام للسياسة الأميركية. بل وعلى العكس من ذلك، أشَّرت تصريحات عدة لمسؤولين في إدارة بايدن أنها بصدد جمع مبدأ «التعايش» ما بين دولة الإحتلال والحكم الذاتي الفلسطيني مع عدد من القرارات المتحيّزة لتل أبيب (على غرار الإعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل + نقل السفارة الأميركية إليها...)، التي إتخذتها إدارة ترامب، باعتبار تطبيقاتها أمراً واقعاً، وباتت بالتالي جزءاً من محددات السياسة الأميركية تجاه القضية الفلسطينية. وهذه تعتبر نقطة تحول في السياسة الأميركية، إذ كانت الإدارات الأميركية عموماً وباستثناءات معدودة، حذرة من المس بشكل مباشر بقرارات الأمم المتحدة. ففيما يخص الإستيطان –على سبيل المثال– إعتبرته في مواقفها الرسمية غير شرعي، وبقيت مدينة القدس في تعريف هذه الإدارات جزءاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

هذا دون أن ننسى تبني إدارة بايدن رسمياً لما حققته الإدارة السابقة في مجال «التطبيع» بين إسرائيل وعدد من الدول العربية (الإمارات + البحرين + السودان + المغرب)، وتأكيدها على مواصلة هذه السياسية في إطار ما أُطلقت عليه تسمية «سلام أبراهام».

■ يترافق هذا التحول مع إستمرار عجز الإتحاد الأوروبي عن إطلاق أية مبادرة بشأن التسوية، حيث بقيت سياساته تتحرك تحت سقف السياسة الأميركية، على الرغم من أن برلمانات أوروبية عدة (في فرنسا، إسبانيا، المملكة المتحدة) طالبت حكوماتها باتخاذ مواقف متقدمة تجاه القضية الفلسطينية، من بينها الإعتراف بالدولة الفلسطينية■

(2)

عن المشهد الإقليمي

■ جاءت عملية التطبيع مع الإحتلال كمحصلة للسياسة الرسمية العربية خلال الفترة الماضية. وقد عملت تل أبيب وواشنطن عند صياغة أسس هذه العملية على وضعها في إطار إستراتيجي، تأخذ فيه علاقة المطبعين مع إسرائيل منحى التبعية السياسية والإقتصادية والثقافية، بالمرجعية الأميركية–الإسرائيلية. وفي ظل هذه التبعية، ينحاز المطبعون للرواية الإسرائيلية بما خصَّ النكبة الفلسطينية وسائر وقائع الصراع العربي والفلسطيني–الإسرائيلي. وهذه مسألة خطيرة لها تداعيات شديدة السلبية على واقع البلدان المطبعة ومجتمعاتها وعلى الأجيال العربية القادمة. وعلى الرغم من بعض التصريحات التي يخرج بها المطبعون لصالح حقوق الشعب الفلسطيني، إلا أنها تبقى تحت سقف المضمون الإستراتيجي لاتفاقات التطبيع. وهي من الناحية العملية ليست سوى فُقاعات إعلامية وخطابات شعبوية، لامتصاص ردود الفعل المتوقعة على عملية التطبيع الجارية، إن لم يكن في المدى المباشر، ففي المدى اللاحق، بعد أن تتضح المفاعيل الكارثية لاستراتيجية التطبيع.

■ أدت الحراكات والإضطرابات التي اجتاحت المنطقة العربية وطاولت عدد من بلدانها، على امتداد العقد المنصرم، وما رافقها من تدخلات خارجية سياسية وعسكرية وغيرها، إلى تشكل واقع لم تعد فيه مهام التحرر الوطني محصورة بالحالة الفلسطينية. وباتت هذه المهام تشمل عدداً من الدول العربية في ظل تعرضها للعدوان والغزو والمساس بسيادتها وانتهاك حدودها والتعرض لوحدة ترابها الوطني. لقد خلق هذا الواقع مساحات واسعة تجمع دولاً وحركات مقاومة وأحزاباً لها وزنها وتأثيرها في الإقليم في مواجهة هذه التحديات، تلتقي –موضوعياً– فيما بينها في إطار جبهة / تحالف/ محور مقاومة شاملة دفاعاً عن وحدة الأرض والشعب والسيادة الوطنية. ولهذه القوى حلفاء مؤثرين على الصعيدين الدولي والإقليمي، وهو مايعزز قدرتها على التصدي للسياسات العدوانية الأميركية والإسرائيلية ولجم قوى التطبيع■

(3)

تفاقم أزمة النظام السياسي الفلسطيني

■ ترسخت لدى الطرف الفلسطيني الرسمي في إتفاق أوسلو قناعة بأن «ثمار» الإتفاق السياسية والإقتصادية ستعزز مكانته على رأس النظام السياسي وتمنحه سيطرة مطلقة على رأس هذا النظام – لكن هذا الإتفاق كان يحمل عوامل فشله في داخله، لأنه تجاهل أن الأرض هي جوهر الصراع المحتدم بين الشعب الفلسطيني والإحتلال، فأهمل تحديد مكانتها القانونية باعتبارها أرضاً محتلة، واكتفى ببعض علامات السيادة (attributes of sovereignty)، المظهرية بمعظمها، ما أعطى في الوقت نفسه غطاء للسياسة التوسعية الإسرائيلية في سعيها المعلن لإنجاز مخطط الاستيطان والضم، كالقبول – مثلاً– بتقسيم الضفة الغربية إلى 3

مناطق: أ، ب، وج، تمارس دولة الإحتلال في الأخيرة صلاحيات مطلقة في التصرف بالأرض؛ أو كالقبول أيضاً بإخراج القدس من موضوعات المرحلة الإنتقالية، وترحيلها إلى مفاوضات الوضع الدائم، دونما تحديد لطبيعة المفاضات التي سوف تجري حولها، هل حول السيادة الفلسطينية عليها، أم إدارة شئون العبادات فيها، أو حركة الناس منها وإليها. وكان من شأن هذا القبول الانهزامي باختزال موضوع مركزي كالقدس، إلى عنوان معلق بين الطارق والسماء، أن يُشَرّع أبواب عاصمة دولة فلسطين على الاستيطان، فالتهويد.

■ جاء إتفاق أوسلو في سياق رهان القيادة الرسمية الفلسطينية على حل يأتي حصراً عبر المفاوضات، وهذا الرهان جزء من مشروع سياسي تمسكت به هذه القيادة، رغم تبيُّن عقمه وعدم جدواه على امتداد العقود السابقة، ولم تنقذه من مأزقه حتى النجاحات الملحوظة التي حققها ملف «تدويل القضية». ومن هذا نستخلص: أن مسار التدويل في ظل إنسداد أفق المفاوضات، ليس وحده كافياً لإحراز التقدم المطلوب لانتصار أهداف النضال الوطني، ما لم تستند أي عملية سياسية مستجيبة للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني إلى وحدة داخلية راسخة، وميدان ملتهب تحت أقدام الإحتلال وقطعان مستوطنيه.

■ مع إستمرار التمسك بهذا الخيار، سادت المشهد السياسي الفلسطيني ثنائية متناقضة، تمثل الحركة الوطنية الجماهيرية المتوثبة في صدامها مع الإحتلال أحد طرفيها، فيما يقابلها في الطرف الثاني نظام سياسي غير قادر على الإستجابة لمتطلبات النهوض الوطني الجماهيري. ولم تجد هذه الثنائية المتناقضة بين حدّيها حلا لها حتى اليوم على الرغم من الحوارات العديدة التي إنخرطت بها مكونات الحالة الفلسطينية، مما أدام أزمة النظام السياسي الفلسطيني، والتي يشكل الإنقسام، وغياب الإستراتيجية الوطنية الجامعة، والإفتقاد للديمقراطية، بعض تعبيراتها. كما إزدادت حدة الأزمة مع كل تراجع عن قرارات وخطوات من شأنها أن تساهم في شق الطريق نحو إنهائها:

- فعندما أعلنت إدارة ترامب عن مضمون «صفقة القرن»، وتبعتها الحكومة الإسرائيلية بإعلان عزمها الشروع بتطبيق مخطط الضم، بدءاً من شهر تموز (يوليو) 2020. قررت القيادة الفلسطينية – 2020/5/19 أنها باتت بحلٍ من الإتفاقيات والتفاهمات التي وقعت مع الحكومتين الإسرائيلية والأميركية، ومن كافة الإلتزامات المترتبة عليها، بما فيه الجانب الأمني. وهذا القرار المتقدم لا يرد فقط على «الصفقة» ومخطط الضم ، بل يفتح أيضا باب الخروج من أزمة النظام السياسي الفلسطيني. لكن، تم التراجع عن هذا القرار في 11/17 بقرار يعيد التنسيق الأمني وسائر متعلقات أوسلو، ما يعني العودة إلى المربع الأول في أزمة النظام.
- بعد ذلك، توصل إجتماع الأمناء العامين– 9/3، إلى آلية لاستنهاض الحالة الوطنية ومواجهة مشروع الضم، تضمنت الخطوات الآتية: تشكيل لجنة وطنية موحدة لقيادة المقاومة الشعبية الشاملة وبلورة رؤية استراتيجية في غضون خمسة أسابيع لتحقيق إنهاء الإنقسام، وإجراء المصالحة، وتكريس الشراكة في إطار م.ت.ف. لكن تم التخلي عن هذه الآلية التي حظيت بالإجماع الوطني، لصالح آلية أخرى، تم التوصل إليها بين حركتي حماس وفتح في اسطنبول– 23 و2020/9/24، آلية تقوم على الدعوة لإنتخابات عامة.
- وبعدما صدرت المراسيم الرئاسية بالدعوة للانتخابات بمحطاتها الثلاث في 5/22، 7/31، و2021/8/31، إستضافت القاهرة جولتين للحوار الوطني الشامل في 8–2/9، و16–2021/3/17، أنجزتا ما هو مطلوب

لانتخابات التشريعي، إلى جانب إفتتاح نقاش أولي حول استكمال تشكيل المجلس الوطني بالانتخاب حيث أمكن، وبالتوافق الوطني عندما يتعذر ذلك.

- هذا يعني أن الوضع الفلسطيني بات مجدداً أمام إختبار الإنتخابات، ويفترض نجاحها كخطوة على طريق إنهاء الإنقسام وإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني، أن تكون الأطراف المشاركة، وفي المقدمة حركتي فتح وحماس، جاهزة لكل جوانب هذا الإستحقاق، بدئاً من القبول بنتائجها، وخاصة أن الأمر يتعلق بالنسبة لكل منهما بالإجابة على سؤال كيف ستتشكل علاقات القوى بصلتها مع مؤسسات السلطة المُقَرِرة، بأعلى مستوياتها، بعد هذه الإنتخابات.

■ منذ إصدار مراسيم الإنتخابات، والسير بالتحضيرات قدما، واكتمال عقد قوائم المرشحين المشاركين، برزت مؤشرات كثيرة أكدت أن إحتمال تأجيل الإنتخابات يطغى على إحتمال إجرائها، ضمن توجه السلطة إلى تعليق إنعقادها على موقف الحكومة الإسرائيلية من إجراء الإنتخابات في القدس، منعاً أو سماحاً، ما يجعل قرار حصول الإنتخابات بيد الحكومة الإسرائيلية، بينما المطلوب هو خلق الشروط السياسية والميدانية التي تفرض على المحتل التسليم بالإرادة الشعبية المكافحة من أجل فرض حصول الإنتخابات.

■ إن التأجيل في هذا السياق يساوي الإلغاء. وفي ظل الوضع الفلسطيني القائم، وما يعانيه من إنقسام بين طرفين لا يستطيع أحدهما الإنتصار على الآخر. ومن أجل تدارك خطر وصول الأزمة الفلسطينية إلى حالة من الإستعصاء تفشل أمامها جميع الحلول، لا يوجد أمام الحالة الفلسطينية سوى السعي الحثيث لاستعادة التوافق الداخلي على إجراءات وخطوات تشكل حلولاً إنتقالية تفتح الطريق نحو إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على قاعدة ديمقراطية توفر شروط التمثيل الشامل، وفق قناعة فلسطينية جماعية.

■ في مقدمة هذه الخطوات إنفتاح مؤسسات النظام السياسي على تعددية في التمثيل ترسي معادلة: الشراكة في القرار، والمشاركة في إدارة الشأن الوطني والمجتمعي العام. وينبغي الشروع في تنفيذ خطوات وإجراءات تخرج منظمة التحرير ومؤسساتها من حالة التآكل التي أصابتها بسبب الإمعان في سياسة تهميشها، وإبعادها من دورها المفترض كإطار قيادي وطني جامع يعبيء طاقات الشعب الفلسطيني في كل مكان. إن جميع هذه الخطوات وما يبنى عليها، تفتح الطريق نحو إصلاحات لاحقة، أكثر عمقاً وشمولاً لأوضاع النظام السياسي الفلسطيني، تؤهله من خلال تنقية علاقاته الداخلية، لمواجهة أكثر جدوى للإستحقاقات الصعبة المقبلة – في المدى المباشر – على شعبنا وحركته الوطنية■

2021/4/28

أوراق إنتخابية .. خارج صندوق الإقتراع

I- الورقة الأولى..«الشعب يريد»

[■ مع صدور مرسوم الانتخابات في 2021/1/15، رَحَّبَ شعبنا وقواه السياسية بتلك الدعوة، وأرسل في هذا السياق، إلى القيادات الفلسطينية، ثلاث رسائل نرى أن على عموم الحالة الوطنية الفلسطينية، أن تقرأ باهتمام هذه الرسائل، وأن تعتبر بها:]

1 – الرسالة الأولى: الإنتخابات مدخل للتغيير الديمقراطي

■ الرسالة الأولى هي التشديد على ضرورة إجراء الانتخابات، وتجاوز كل العقبات التي يمكن أن تعطلها. والتشديد في الوقت نفسه على أن تكون الانتخابات هي المدخل للتغيير الديمقراطي للنظام السياسي القائم، بعد أن تعذر الشروع في هذه العملية من خلال التوافقات الوطنية، وبالتالي بات الخيار الأخير هو أن نطرق أبواب التغيير بعملية ديمقراطية، كاملة، تستجيب لإرادة الشعب. فالشعب يريد، وعلينا أن نستجيب لما يريده الشعب، من خلال إنتخابات المجلسين التشريعي والوطني، لنستعيد القدرة على المبادرة ومواصلة السير على طريق إنجاز الحقوق الوطنية.

إن شعبنا لا يريد من هذه الانتخابات إستنساخ الصيغ السابقة للنظام السياسي الفلسطيني. فهذا النظام في صيغته الحالية، يعاني من ثغرات عدة، ولولاها لما حصل الانقسام. فالشعب يريد تغييراً في النظام السياسي الفلسطيني يزيده قدرة وفعالية ووحدة في مواجهة الأعداء، وهو التغيير الذي يعيد بناء المؤسسة الوطنية على جانبي خط الانقسام، بما يلبي إحتياجات العمل الوطني والديمقراطي بالجانبين السياسي والاجتماع.

2– الرسالة الثانية: إستعادة م.ت.ف

■ أما الرسالة الثانية، التي أطلقها شعبنا وهو يتقبل بحرارة وحماسة شديدة الدعوة للإنتخابات، فهي ضرورة إستعادة م.ت.ف. فالشعب يدرك تماماً أن م.ت.ف التي قادت النضال الوطني الفلسطيني، وحققت إنتصارات باهرة على امتداد عقود من الزمن، لم تعد قائمة بالمقاييس المعتمدة للحكم على أي مؤسسة وطنية جامعة.

المنظمة كما يراها شعبنا هي المؤسسة (المؤسسات) التي تمثله، ومن خلالها يتوحد الكل الفلسطيني، وهي التي تؤطر نضالاته، وفي أطرها يتوحد الكل الفلسطيني. لكن ما حصل، خلال الأعوام الماضية أن المنظمة جرى تجويف مؤسساتها، وبالتالي شلّها وإخراجها من الخدمة. إن الانتخابات هي القمينة بأن تقدم الطريق القويم والأقصر، للمنظمة ومؤسساتها، كي تستعيد دورها في تأطير نضالات شعبنا، وقيادتها.

■ إن الشتات، بشكل خاص، هو الذي يشعر بضرورة إعادة بناء م.ت.ف، وشعبنا يدرك أن أي برنامج لا تحمله مؤسسة وطنية جامعة، تحمل طابعاً تمثيلياً، واضحاً وقاطعاً، سيبقى مجرد شعارات، طالما لم تتوفر الأدوات والمؤسسات التي تحمله وتجعل منها خططاً نضالية في الميدان. وشعبنا مازال يتمسك بالمنظمة التي مازال برنامجها هو العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة، ومن يريد التقدم على طريق إنجاز حق العودة، عليه أولاً، وقبل كل شيء، أن يعيد بناء م.ت.ف. ولن يقبل الشتات بعد اليوم أن يجري تجاوز هذا الاستحقاق، الذي يتمثل بانتخاب المجلس الوطني. وشعبنا لا يمكنه أن يفهم تعطيل إستحقاق إنتخاب المجلس الوطني، سوى أنه إهمال

للشتات ولمطلب حق العودة. فالعودة هدف وطني كبير، يرتبط النضال في سبيله إرتباطاً وثيقاً بإعادة بناء م.ت.ف.

■ في هذا السياق لابد من التحذير من أية محاولة لإعادة تشكيل مجلس وطني جديد بالمنطق البيروقراطي السائد. ولن يسمح شعبنا أن تُنَصِّب أية هيئة نفسها بديلاً للإرادة الشعبية في انتخاب، أو تشكيل مجلس وطني جديد، وأن تفرض إرادتها البيروقراطية على هذا المجلس، وأن تستعيد مرة أخرى، ماكنا نسميه نظام الكوتا.

لقد سقط نظام الكوتا، بالتغييرات التي أصابت النظام السياسي الفلسطيني، إذ لا للحديث بعد اليوم– وعلى سبيل المثال – عن تمثيل بيروقراطي لاتحادات شعبية ونقابية، لا تملك جسماً نقابياً حقيقياً، وهي مجرد واجهات مفصولة عن قواعدها الجماهيرية. والشعب الفلسطيني في الشتات، يريد الانتخابات أسوة بإخوانه في المناطق المحتلة، ليضمن التمثيل الحقيقي في المجلس الوطني، الذي يفتح باب التشاركية في المؤسسات والمشاركة في القرار■

3– الرسالة الثالثة: استراتيجية سياسية وتنظيمية كفاحية

■ أما الرسالة الثالثة، فهي تلك التي تقول بأن الشعب يريد استراتيجية سياسية وتنظيمية وكفاحية موحدة، يحملها ويشارك بها الكل الفلسطيني. حتى الآن، ولسوء الحظ، ما زلنا نحاول من خلال بعض الصياغات اللفظية أن نتجنب النص المباشر على الحلقة الرئيسية من البرنامج السياسي الذي نفترض أنه يشكل قاسماً مشتركاً لكل الشعب الفلسطيني، بكل تجمعاته وطبقاته وفئاته وقواه، ما يتمثل بالاتفاق على استراتيجية عمل وطني تخرجنا من إتفاق أوسلو، واعتماد المقاومة الشعبية بالتطبيق والتنفيذ، شكلاً نضالياً رئيسياً من أجل مواجهة الاحتلال والاستيطان والتهويد؛ كما يتمثل القاسم المشترك بإنهاء الانقسام، سلاحاً فعالاً من أجل التقدم على طريق إنجاز الحقوق الوطنية.

■ إن كل ما ذكر لا يأتي من برنامج فصيل بعينه، من فصائل العمل الوطني، بل هو النص المباشر الواضح الذي صدر عن الدورة 23 للمجلس الوطني الفلسطيني– 2018، الذي يعكس قرار الكل الوطني. ولذلك يحاول البعض أن يتجنب هذا الاستحقاق، ويلتف حوله، وبدلاً من النص الصريح والواضح على قرارات المجلس الوطني، التي تحمل ما يساعدنا على رسم استراتيجية عمل وطني، توحد القوى، وتُفَعِّل النضال الوطني الفلسطيني، بدلاً من تسليط الضوء على قرارات المجلس الوطني، واعتبارها في قلب البرنامج الذي ينبغي أن يتبناه الشعب الفلسطيني بأسره، يلجأ البعض إلى اعتماد مرجعيات أخرى ليست وافية، لأنها لا تغطي القضايا المباشرة التي يجب أن نكون نحن الآن في وارد التصدي لها■

II– الورقة الثانية..

بين ديمقراطية الانتخابات وتكافؤ الفرص

■ رافقت الدعوة إلى الانتخابات الفلسطينية، حملات تعبوية، رأى بها الكثيرون إستحقاقاً ديمقراطياً ودستورياً، للمواطن الفلسطيني، يفترض أن يؤديه في أجواء من الحرية والديمقراطية والنزاهة والشفافية، بما يمكنه من حسم خياراته السياسية لصالح هذا الطرف أو ذاك، دون ضغوط، أو تدخلات، أو إستخدامات غير مشروعة لما يسمى «المال السياسي»؛ بل ذهب البعض الآخر، متنكراً لمرحلة التحرر الوطني التي تجتازها الحركة الوطنية، إلى

المبالغة المتعمدة إلى حد اعتبار الإنتخابات **مصدر الشرعية الوحيد** في الحالة الفلسطينية، إيذاناً بسقوط «الشرعية الثورية»، أو «الشرعية النضالية»، أو «شرعية البندقية»(!!)، منطلقاً من أن نتائج الانتخابات، خاصة المجلس التشريعي، سوف تعيد ترتيب المواقع في اصطفاف القوى الفلسطينية، وبالتالي سوف تحدد «الأوزان» في المعادلة السياسية، متجاهلاً أن ثمة أطرافاً لا تشارك في انتخابات التشريعي، كحركة الجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية– القيادة العامة، والصاعقة. وبالتالي هل يمكن القول إن عدم مشاركة هذه القوى في الانتخابات، قد أخرجها من المعادلة السياسية. هذا إلى جانب عدم تكافؤ الفرص، لا بل عدم عدالتها، حتى بالنسبة للقوى التي تخوض الإنتخابات.

■ وبنظرة سريعة على واقع القوى السياسية نلاحظ: أن طرفين من هذه القوى يخوضان الانتخابات من موقعهما كسلطة: فتح في الضفة، وحماس في القطاع، لدى كل منهما عشرات آلاف الموظفين، مدنيين وعسكريين، سيجدون أنفسهم، متجهين بقوة الانتماء إلى السلطة بطابعها الحزبي المكشوف، للتصويت لأحد الطرفين، وهو عنصر قوة، بل قوة عظمى لا يتوفر مثيله لأي من الأطراف الفلسطينية الأخرى، فطبيعة السلطة الفلسطينية، سواء في الضفة، أو في القطاع، مبنية في هياكلها العسكرية والأمنية، والقضائية، والإعلامية، والخدمية، في الوزارات والأجهزة والدوائر المختلفة، على أسس حزبية، وتكاد بعض هذه الأجهزة أن تتماهى مع البنية الحزبية للطرف الممسك بالسلطة، وهذا يشكل أحد أهم الوقائع التي تنسف مبدأ تكافؤ الفرص، باعتباره أحد الشروط الرئيسية لضمان ديمقراطية الإنتخابات.

■ إن طرفي السلطة، فتح وحماس، يملكان من المال، بسطوته المعروفة في الانتخابات، ما لا تملكه الأطراف الأخرى، وكل إدعاء بنزاهة الانتخابات وتحييد «المال السياسي»، إنما تناقضه الوقائع، ولنا على ذلك دليلان:

- **الأول**، أن السلطة في الضفة (أي بتعبير آخر حركة فتح) «إكتشفت» مسؤوليتها عن أوضاع آلاف الموظفين والمتقاعدين والمقطوعة رواتبهم، في قطاع غزة وهبط الوحي على لجنتها المركزية، مع صدور مرسوم الانتخابات، لتكلف ثلاثة من أعضائها، لحل مشاكل هؤلاء، وتسوية أوضاعهم، ولو تطلب الأمر إجراءات إستثنائية. هذه قضايا كان بعضها معلقاً منذ العام 2005، وجد طريقه إلى الحل بشأنها، بقرار من اللجنة المركزية لفتح (وليس من حكومة السلطة، أو من اللجنة التنفيذية في م. ت. ف، أو من قبل لجنة حكومية شُكلت لهذا الغرض)، وعلى يد ثلاثة من أعضاء «المركزية» ليست لهم صفة رسمية في سجل السلطة ودوائرها. واضح أن التحرك المفاجيء كان هدفه لملمة الوضع حول حركة فتح في قطاع غزة، كي تكسب المزيد من الأصوات، بالاستناد إلى هذه الإجراءات.
- أما **الدليل الثاني**، لكن لدى حماس هذه المرة، وهنا تختفي بشكل كامل الحدود بين أموال السلطة وأموال الحركة، فقد فازت بدعم مالي قطري مقداره 30 مليون دولار شهرياً، تستقطع إسرائيل منها عشرة ملايين لسداد فواتير كهرباء وماء وغيرها، ويتبقى لحماس عشرون مليوناً، تتوزع بين رواتب و«مساعدات» للعائلات المحتاجة، ولا يحتاج المرء إلى جهد كبير ليدرك أهمية هذا كله، ربطاً بالتنافس في المعركة الانتخابية.

■ أضف على ذلك «هيبة» السلطة بأجهزتها الأمنية، وقضائها المنحاز. ولعلها ليست صدفة أن يصدر مرسوم رئاسي في الضفة الغربية، يعيد صياغة آليات عمل جهاز القضاء، فيجرده من استقلاليته، ويخضعه بشكل واضح

وصريح وفجّ لصالح السلطة السياسية؛ علماً أنه، في الأساس، قضاء يشكو من تغول السلطة التنفيذية والأمنية عليه، واستخفافها بقراراته، بل وتحويله إلى أداة من أدوات تصفية الحسابات مع المعارضين والمتمردين وغيرهم. ولنا أن ندرك خطورة الانقلاب في الجهاز القضائي، عندما نرى نقابة المحامين، التي تترأسها هيئة كلها موالية لفتح، تقف في مقدمة المعارضين للتعديلات القضائية، والرافضين لها.

■ في هذا الإطار يندرج شبه الإجماع على ضرورة التراجع عن الانقلاب في الجهاز القضائي، وإحالة الأمر إلى المجلس التشريعي القادم، كما يندرج شبه الإجماع على ضرورة تشكيل محكمة خاصة بالانتخابات، تترجم التوافق الوطني على كيفية تحييد القضاء وضمان نزاهته، تكون هي وحدها المعنية بالبت بالطعون بدلاً من المحكمة الإدارية التي حَلَّت مكان محكمة العدل العليا بمرسوم رئاسي، قبل الدعوة للانتخابات بساعات قليلة. وما يقال عن سطوة المال، وسطوة دوائر السلطة ووزاراتها بتكوينها الحزبي الغالب، يُقال أيضاً عن الإعلام وغيره من وسائل الدعاية المتاحة.

■ وهذا ما يعيدنا في نهاية المطاف إلى ضرورة تعريف الديمقراطية ربطاً بتكافؤ الفرص، الذي تفتقده العملية الانتخابية، وإلى ضرورة تعريف «الشرعية» في مرحلة التحرر الوطني، في حالة كالحالة الفلسطينية، تعيش حالة مركبة، حيث قامت السلطة على أسس سياسية هي موضع خلاف كبير، أدت إلى ما أدت إليه من إنحيازات سياسية وبرنامجية، واستتباعاً مجتمعية■

III- الورقة الثالثة..

إذن، هناك قمع للحريات!

(1)

■ في 2021/2/20 صدر المرسوم «بشأن الحريات العامة» *(راجع نص المرسوم في الملحق بنفس العنوان في نهاية المحور)*، بناءً على توصية من حوار الفصائل في القاهرة، واعترافاً من طرفي السلطة في الضفة وفي القطاع، بأن الحريات في هاتين المنطقتين مُقَيَّدة بأشكال مختلفة، الأمر الذي تطلب مرسوماً يدعو لإطلاق الحريات دون قيود، سوى ما يقره القانون. والحريات، على اختلاف أشكالها، وتعبيراتها، يفترض أنها مكفولة بحكم القانون، ولا نعتقد أنها بحاجة إلى مرسوم لإزالة القيود من أمامها. هذا في ظل نظام سياسي مُعافى، يسوده القانون، بمرجعية الدستور الملزم للجميع، تتفاعل فيه السلطات المختلفة، كل في ميدانه، من أجل تطبيق القانون، بما يكفل مصلحة البلاد والمواطنين، وبما يقود إلى:

- نظام تتمتع فيه السلطة التشريعية، بالصلاحيات، والقوة القانونية، والمعنوية، وتمتلك الإرادة السياسية لتكون هي مصدر التشريع، ومحطة الرقابة على السلطة التنفيذية، تسائلها وتراقب أعمالها، وتراجع خططها وموازناتها، وبناءً عليه تمنحها الثقة، جماعة أو أفراداً، أو تحجبها عنها. سلطة تشريعية، لا ترتبط بالسلطة التنفيذية بعنصر الخدمات المتبادلة، في علاقات زبائنية، أو غنائمية، وفي إطار المصالح الفردية والفئوية

والجهوية. سلطة تشريعية لا تخضع لهيمنة رأس النظام، بل تشكل رقيباً على دور رأس النظام في إدارة الشأن العام، بما يكفل لكل سلطة صلاحياتها، وحدودها، وقوتها لتحمل مسؤولياتها.

- نظام تتمتع فيه السلطة التنفيذية بنظافة اليد، تقوم على مبدأ خدمة البلاد والمواطن، تضع الكفاءة الشرط الرئيس لتشكيل المؤسسات، بديلاً للولاء الحزبي، أو الجهوي، أو الزعاماتي، بحيث لا تكون الإدارة ملحقاً بالحاكم، أو الحزب الحاكم، أو حزب الحاكم، بل إدارة محايدة سياسياً، تعمل على تنفيذ الخطط والمشاريع وإسداء الخدمات وتوفيرها، وفق منطق التكنوقراط، تاركة للسياسيين وحدهم الصراع على القضايا السياسية.
- نظام تتمتع فيه السلطة القضائية بالاستقلال التام، تتوفر فيها لرجال القضاء شروط العيش اللائق، وتُحَصِّنهم ضد الرشوة، وتمنحهم القوة للتصدي للسلطة التنفيذية، وللسياسيين، وبحيث لا تتحول السلطة القضائية إلى أدوات لتصفية الحسابات السياسية والفردية مع المعارضة، والخصوم، وكمّ الأفواه، وقمع المواطنين، بإسم القانون، وبذرائع ودعاوى تشوه الحقائق، وتضعف القانون، وتجعل منه مدخلاً لإضعاف الجميع، وإضعاف الحالة السياسية، وتشويه الحياة الحزبية.
- نظام تكون فيه للسلطة الرابعة، أي الصحافة والإعلام، حريتها تحت سقف قانون، يصون هذه الحرية ولا يهددها، يُعليها ويجعل منها عنواناً حقيقياً للحياة الديمقراطية ولحرية الرأي في البلاد. نظام لا يتهدد الصحفيين لا بالسجن، ولا بالفصل من المهنة، ولا يولّد لديهم الإحساس الدائم بخطر البطالة والجوع، فضلاً عن توفير مستوى معقول من الحياة، يبعد رجال الإعلام عن اللجوء إلى الصفقات، أو التبعية، للداخل أو للخارج، في سبيل توفير التمويل. وهنا يكون دور للسلطتين التشريعية والتنفيذية في سن وتطبيق قوانين، تكفل توفير الدعم المالي العادل، للصحافة المحلية، إما عبر الإعلانات الرسمية، بالتوزيع العادل، أو بالدعم المالي المباشر بالتوزيع العادل أيضاً■

(2)

■ النظام السياسي الفلسطيني الذي ولد بعد أوسلو، في سياق سياسي إنقسامي، جعل منه، في العديد من مؤسساته، صورة طبق الأصل للحزب الحاكم، وعندما وضع أمام استحقاق الفصل– 2003 بين مؤسستي الرئاسة والحكومة، إشتعلت الحرب بين تيارات الحزب الواحد، واستمرت هذه الحروب إلى لحظة رحيل الرئيس ياسر عرفات.

شكلت محطة الانتخابات التشريعية–2006 تاريخاً فاصلاً، إنقسم فيه النظام السياسي على نفسه، في ظل الصراع على شرعية الحكومة، وشرعية المجلس التشريعي. فتحوَّلت السلطة إلى أداة في الاحتراب الحزبي، كانت ضحيته الحريات الديمقراطية بأشكالها المختلفة:

- فالوظيفة أصبحت أداة رئيسة للقمع من خلال تعميق صفتها الحزبية، وتعميق شروط الولاء لدخول نعيمها بدلاً من الكفاءة، ما أفسد الحياة الاجتماعية والسياسية وجعل من النفاق أحد العناوين الرئيسية للعلاقات بين الرئيس والمرؤوس في المؤسسة الرسمية، وبين المواطن المحتاج والموظف المتسلط، إلى آخر سلسلة العلاقات السياسية والاجتماعية.

- وأصبح قانون تنظيم الإعلام على اختلاف أنواعه، خاصة الرقمي منه، وسيلة «مُثلى» للقمع، أتاح للسلطة (عندما نذكر السلطة فإننا نشير إلى السلطتين معاً)، وممارسة القمع باسم القانون، بدلاً من أن يشكل القانون حماية للمعارض من القمع، وما زال حتى الآن العديد من المنصات الرقمية محجوباً، هنا وهناك، باسم القانون، لا لشيء، سوى لأنها شكلت صوتاً مرتفعاً في المعارضة، ومحطة بارزة في احتضان المعارضين، وتبني شكاوي المواطنين، وأوجاعهم.

- وكما هي الوظيفة أصبحت وسيلة للقمع وللتدجين، كذلك تحولت قوانين التقاعد المبكر هي الأخرى وسيلة أخرى للقمع، تلجأ إليها السلطة في تصفية حساباتها مع الموظفين «المتمردين» و«غير الموالين»، والأخطر مع القادة النقابيين الذين لعبوا أدواراً في تحركات القطاعات الخاصة والرسمية، على غرار ما تعرض له بعض قادة نقابة المعلمين العموميين، عقاباً لهم على دورهم في قيادة تحركات النقابة ضد وزارة التعليم. ولدى صاحب السلطة المساحات الواسعة للتمويه على حقيقة نواياه، وبحيث تشوه سمعة الموظف قبل إحالته إلى التقاعد الإلزامي المبكر، تحت دعاوى مختلفة، من بينها الإخلال بقانون الوظيفة، في الوقت الذي تكون فيه السلطة هي من أخلّ بقانون التوظيف، وقانون احترام الحريات النقابية.

- أما القمع بالاعتقال السياسي، وقد أنكرته السلطتان طويلاً، ورفضت الاعتراف باقترافه، فهو من أخطر أنواع القمع، حيث يتعرض المواطن لأشكال من التعذيب الجسدي والمعنوي، ما يتعارض صراحة مع مباديء حقوق الإنسان والمواثيق الدولية، ويدخل في باب الجرائم ضد الإنسانية■

(3)

■ صدر «مرسوم الحريات العامة»، فرحب به الجميع، بمن فيهم الذين يمارسون القمع للحريات على اختلاف أنواعها. وانتظرنا أن نشهد المعتقلين السياسيين، في الضفة وفي القطاع، لكن ما حصل أن المرسوم تحول إلى مادة جديدة للسجال الإعلامي والسياسي بين الحركتين، فتح وحماس. فالسلطة في رام الله، تنكر أن يكون لديها معتقلون سياسيون، أو حزبيون، وأن من لديها موقوفون، أو محكومون جنائياً. وكذلك تدعي سلطة الأمر الواقع في قطاع غزة الأمر نفسه.

■ لا يحتاج المرء منا أن يبذل جهداً كبيراً ليعرف أساليب السلطتين في التلطي خلف القانون، حيث تعمل كل منهما على تلفيق التهم للموقوفين السياسيين، بذرائع مختلفة، خاصة في ظل ضعف سلطة القضاء، وعدم مناعتها، واستتباعها للسلطة التنفيذية، فهناك تهمة مخالفة قانون الإعلام، أو تشكيل خطر على الأمن العام، الخ.. وما زال المعتقلون في رام الله، في السجون، وما زالت حماس تطالب بإطلاق سراحهم. وما زال المعتقلون في غزة في السجون، وما زالت فتح تطالب بإطلاق سراحهم. أما مرسوم الحريات، فما زال معلقاً في الهواء. فالعطالة الأساس هي في نظام سياسي لا يحترم الحريات ولا يقدرها، بل كثيراً ما يناصبها العداء، لأنه يرى فيها خطراً على مصالحه الفئوية■

IV- الورقة الرابعة..

مآسي الانقسام وحصار القطاع في صندوق الإقتراع

(1)

■ مع الانتخابات التشريعية الثانية – 2006، وبعد أن بات واضحاً أن حركة حماس هي التي فازت بأغلبية المجلس، وأنها المرشحة لتشكيل حكومة السلطة الفلسطينية، بدأت حركة فتح بتجريد مؤسسة رئاسة الحكومة من العديد من الصلاحيات الأمنية وغيرها، وتحيلها بدلاً من ذلك إلى مؤسسة رئاسة السلطة. هي الصلاحيات نفسها التي كانت موضع نزاع، مع الرئيس الراحل ياسر عرفات، حين تم الفصل- 2003 بين مؤسستي الرئاسة والحكومة، وإعادة توزيع الصلاحيات والمهام على كل من المؤسستين. ومما لا شك فيه أن خطوة نزع الصلاحيات من الحكومة لصالح رئاسة السلطة، شكلت قضية خلاف بين حركتي فتح وحماس، وبداية لسياسة تقوم على تمييز الضفة على القطاع. وبدا واضحاً، وكأن الضفة باتت مسرحاً لفتح، وبات القطاع مسرحاً لحركة حماس.

■ مع تشكيل الحكومة العاشرة، حكومة إسماعيل هنية الأولى- 2006، بطابعها الحمساوي الكامل، بدأ القطاع يتعرض للمضايقات، هي أقرب إلى الحصار غير المعلن، ولعل واقعة منع رئيس الحكومة هنية من دخول القطاع، عائداً من جولة خارجية، حاملاً معه حوالي 30 مليون دولار، جمعها في الجولة، وإلزامه بإيداع المبلغ في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، لحساب السلطة الفلسطينية (وهو رئيس حكومتها) ... تشكل دالة على طبيعة الأوضاع التي بدأ قطاع غزة في الانزلاق إليها، بفعل التجاذب بين الحركتين.

■ عندما وقع الانقلاب- 2007/6/14، إستفردت خلاله حماس في السيطرة على القطاع، وانشقت السلطة على نفسها، بدأ الحصار على القطاع يأخذ شكله المعلن، بذريعة فرض الحصار على حماس بعد أن نُزعت عنها الشرعية المؤسساتية، وصارت سلطة الأمر الواقع، وباتت الحالة الفلسطينية أمام نظامين سياسيين، واحد في الضفة والآخر في القطاع، يتنازعان الشرعية.

■ أُغلق معبر رفح بعد أن انسحبت منه عناصر الشرطة التابعة لحكومة رام الله، وانسحب منه المراقبون الأوروبيون، وتعطل بروتوكول- 2005، الخاص بإدارة المعبر. كذلك أغلقت إسرائيل سائر معابرها مع القطاع، الذي وقع خلف حصار، ما زال مستمراً، بأشكال مختلفة منذ 15 عاماً، شهد فيه الوضع الاقتصادي في القطاع إختناقات، وارتفعت خلاله البطالة، خاصة بين الشباب وخريجي الجامعات، وتدهورت أوضاع البنية التحتية، وأُصيب قطاع الصناعة والتجارة والزراعة بأضرار فادحة، وارتفع الغلاء، كما هبطت آلاف العائلات تحت خط الفقر، فضلاً عما أصاب الإدارة العامة من فوضى وارتباك شديدين، حين ألزمت الحكومة، في رام الله، الموظفين في القطاع، والموالين لها، أو من هم على ملاكها، بالامتناع عن العمل، ما دفع حركة حماس لملء الفراغات بالموالين لها، فضلاً عما لحق بالقطاع من كوارث إنسانية على يد الاحتلال الإسرائيلي الذي شنّ عليه ثلاثة حروب رئيسية- 2008، 2012، 2014، فضلاً عن الإعتداءات المتواصلة بين هذه الحروب■

(2)

■ الإنقسام تحول إلى حرب بين الطرفين، إتخذت أشكالاً مختلفة من الاعتقالات والاعتقالات المضادة، إلى تبادل الاتهامات السياسية، بما في ذلك تحميل كل طرف للآخر مسؤولية فرض الحصار على القطاع:

- حماس من جهتها حَمَّلّت السلطة، في رام الله، المسؤولية الرئيسية عن الحصار على القطاع، واتهمتها أنها ضالعة في إغلاق المعابر، التي كانت الطريق لإمداد القطاع بالوقود والمواد الغذائية والمواد الأولية للبناء والصناعة والطريق لتصدير منتجات القطاع، بما فيها الزراعية، كالفراولة والبندورة العنقودية والأزهار والورود وغيرها. كما كانت تتهمها أيضاً، أنها ضالعة في إغلاق معبر رفح أمام المسافرين والمرضى والطلبة الدارسين في الخارج. كما اتهمتها على الدوام بحرمان القطاع من حقوقه المالية في موازنات السلطة، واتهمت وزارات السلطة بالتقاعس عن أداء واجباتها، خاصة وزارة الصحة، وامتناعها عن تزويد مستشفيات القطاع بالمواد والأدوات اللازمة لإدامة خدماتها، خاصة في فترات التوتر الأمني والعدوان الإسرائيلي على القطاع.
- من جهتها، إتهمت السلطة الفلسطينية حركة حماس بوضع اليد على المال العام، وإغراق الدوائر الرسمية بالآلاف من الموظفين الموالين لها، وفرض الضرائب الباهظة على المواطنين، دون تقديم خدمات مقابلها، وسن قوانين مخالفة للنظام الأساسي للسلطة، مع تأكيدها الدائم، أنها لم تتوقف عن صرف حاجة القطاع من الموازنة العامة، وإن كانت السلطة، في الوقت نفسه، لم توضح أوجه صرف هذه الأموال، وكيف أوصلتها إلى القطاع■

(3)

■عندما عاد الطرفان، فتح وحماس، إلى طاولة الحوار، لإنهاء الانقسام، دون النجاح في الالتزام بما تمّ الاتفاق عليه، برزت إلى السطح الملفات الشائكة التي خَلَّفها الانقسام، وهي، في معظمها، يقع حلها على عاتق الحكومة في رام الله، منها على سبيل المثال: قضية التقاعد المبكر الذي فُرض على العسكريين وغيرهم، أو الذين طُلب إليهم الامتناع عن العمل مع حماس، ومنها تفريغات– 2005، التي لم تعترف السلطة، بوضعهم القانوني، وكذلك المئات من الموظفين الموالين لفتح الذين غادروا القطاع تحسباً للمطاردة والإعتقال، فانقطعت رواتبهم بقرارات إدارية. ومنهم كذلك من حرموا من حقهم في التدرج الوظيفي، بذريعة أنهم خارج الدوام، وهم في معظمهم من الذين طُلب إليهم الامتناع عن العمل ومقاطعة إدارة حماس للقطاع.

■ حماس من جهتها حَمَّلَت السلطة مسؤولية هذه الملفات، وامتنعت عن حلها لأن معظم، إن لم يكن أصحابها كلهم، من الموالين لفتح، أو لفصائل في م. ت. ف؛ بينما تجاهلت فتح والسلطة في رام الله هذه الملفات وما حملته من قضايا، وفي تصورها أن إبقاء هذه الملفات معلقة، من شأنه أن يساهم في إحداث إضطرابات إجتماعية ما في القطاع، تتسبب في إرباك سلطة الأمر الواقع.

لكن ما أضعف حركة فتح، وأضعف حجتها، أن قيادة فتح في القطاع، باتت هي الباب الذي يطرقه المتضررون، أصحاب الملفات المعلقة، ما أحرج قيادة فتح في القطاع، وأضعفها في أعين مواليها، ما اضطرها لأكثر من مرة لأن تجاري قاعدتها، وأن تصرح محملة السلطة في رام الله مسؤولية حل هذه القضايا، تخفيفاً للضغط الشعبي عليها■

(4)

■ مرسوم الانتخابات– 2021/1/15، رفع تحدياً كبيراً أمام حركة فتح باعتباره إستفتاء على شرعية سلطتها، في التنافس مع حركة حماس، خاصة وأن الطرفين يعترفان بأن مخرجات الانتخابات التشريعية (تحديداً) هي المدخل لإنهاء الانقسام، وأن من يفوز بالأغلبية هو المؤهل لترؤس الحكومة الجديدة التي ستشرف على توحيد مؤسسات السلطة، ما يعني، عملياً، أنه لو فازت فتح، فإن حركة حماس سوف تسلم مقاليد قطاع غزة إلى هذه الحكومة.

■ فتح، المطمئنة إلى نفوذها في الضفة (إنما قبل تشتتها في أكثر من قائمة انتخابية)، أَحسَّت بعدم الاطمئنان إلى نفوذها في القطاع، وأقرت في تلك اللحظة، بعد طول ممانعة وإنكار، بمسؤوليتها عن الملفات العالقة في القطاع. لذلك بادرت إلى تشكيل لجنة ثلاثية من بين أعضاء لجنتها المركزية، لدراسة الملفات العالقة في القطاع، وتقديم التوصيات لحلها. علماً أن المرجعية الرسمية والقانونية لهذه الملفات هي حكومة السلطة، برئاسة محمد اشتيه، وأن الحكومة لم تناقش هذا الأمر، وأن أياً من أعضاء اللجنة الثلاثة، يملك الصفة الرسمية التي تخوله أن يبت بملفات وقضايا تعود مسؤوليتها إلى الحكومة الفلسطينية، ما يؤكد أن اللجنة المركزية لفتح في حملتها الانتخابية تُسَخِّر منافع السلطة في خدمة مصالحها الانتخابية.

[■ بقرارات نافذة من اللجنة المركزية لفتح، أُحيل تقرير اللجنة الثلاثية إلى حكومة السلطة الفلسطينية التي بادرت على الفور، إلى إلغاء القرارات السابقة التي أدت إلى حرمان الموظفين في قطاع غزة من حقوقهم. وبناء على معلومات نقلها موقع «دنيا الوطن»– 2021/3/3 عن مصدر «فلسطيني مطلع»، فإن الحكومة الفلسطينية سارعت، دفعة واحدة، إلى تسوية 6900 ملف تقاعد مالي، في قطاع غزة، بالإضافة إلى فروقات الراتب للموظفين الحكوميين. ونقل موقع «دنيا الوطن» عن المصدر «الذي فضل عدم ذكر اسمه» بأن تسوية التقاعد المالي ورواتب الموظفين كلفت خزينة السلطة الفلسطينية 42 مليون شيكل شهرياً، أي نحو 140 مليون دولار سنوياً.

■ في الإطار نفسه أكد روحي فتوح، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ورئيس وفدها الثلاثي إلى غزة، أن فتح عازمة (من خلال الحكومة) على حل قضايا تفريغات– 2005 وباقي التفريغات، وأن الملف أحيل إلى الدراسة لوضع حلول الحد الأدنى. الأمر الذي أثار ريبة أصحاب القضية الذين عادوا إلى التحرك الميداني، والاعتصام، في ساحات مدينة غزة إحتجاجاً على «التلكؤ» في حل قضاياهم.

ولعل التمييز بين ملف أصحاب التقاعد المالي الإداري، الذين حُلَّت قضيتهم سريعاً، وبين ملف تفريغات– 2005، يعود إلى أن أصحاب الفئة الأولى هم في غالبيتهم العظمى من الموالين لفتح، بينما أصحاب تفريغات– 2005 ينتمون إلى أكثر من طرف و تيار، وبالتالي فإن حجمهم التجييري إنتخابياً أقل بكثير من الحجم التجييري لأصحاب الملف الأول■]

V- الورقة الخامسة..

الانتخابات في القدس، أين الحقيقة؟

(1)

■من الطبيعي أن تحتل مسألة الانتخابات في القدس الموقع المهم في حسابات القوى السياسية كافة. فالقدس هي، فضلاً عن كونها عاصمة الدولة الفلسطينية، مدينة الأماكن المقدسة، وهي في الوقت نفسه أحد المحاور الكبرى للصراع بين المشروعين، الصهيوني وسرديته القائمة على الخرافات والأساطير من جهة، ومن جهة أخرى، المشروع الوطني في إعادة بناء الدولة الفلسطينية ودحر الاحتلال، واستعادة السيادة على كل شبر من الأرض المحتلة، وفي مقدمتها القدس.

■ تفاوتت المواقف الفلسطينية بشأن القدس في رسم آلية تنظيم الانتخابات، فمنهم من أرادها كاملة دون نقصان، يتاح فيها للفلسطينيين الحرية التامة لأنشطة الترشيح والدعاية والاقتراع، ومنهم من دعا إلى صيغة تتلاءم وخصوصية القدس، في إدراك تام من الجميع أن الانتخابات في القدس، إنما تتطلب معركة مع سلطات الاحتلال.

إذ دخلت على مدينة القدس، مقارنة مع الانتخابات التشريعية- 2006، تطورات شديدة الأهمية، في مقدمها إعتراف الولايات المتحدة، ودول أخرى، بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل سفاراتها إليها، الأمر الذي شكل دعماً غير مشروط لسلطات الاحتلال، فضاعفت أنشطتها الاستيطانية والتهويدية للمدينة، وطمس معالمها الوطنية، وتفننت في محاصرة المقدسيين، وطردهم من مدينتهم، وتشريدهم من منازلهم ومصادرة أراضيهم، وإغلاق مؤسساتهم الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها، ومطاردة النشطاء السياسيين داخل القدس وفي البلدات العربية المجاورة، كالعيسوية، وأبو ديس، والعيزرية، وغيرها... أضف إلى ذلك، الإجتياحات اليومية للمسجد الأقصى، بمئات المستوطنين، تحت حماية قوات الاحتلال، وإقامة الصلوات في ساحاته، لفرض واقع التقسيم الزماني والمكاني، بكل ما يعنيه، من تكرار مجرم لتجربة تقاسم الحرم الإبراهيمي في الخليل والهيمنة عليه■

(2)

■من أبسط الأمور أن من ينوي دخول المعركة، يتوجب عليه أن يجهز جيوشه وأسلحته وعتاده، وخطوط إمداده، وأن يرسم خرائطه، ويحدد ساعة الصفر، ليضمن الفوز في المعركة. تُرى ماذا حَضَّرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وماذا حَضَّرت حكومة السلطة لخوض معركة القدس؟:

- أين هي هيئة العمل الوطني الموحدة لمدينة القدس، كما تقررت في إجتماعات المجالس المركزية والمجلس الوطني، أم أنها ما زالت، ككثير من القرارات، مجرد حبر على ورق. وأين موقع الحركة الشعبية الضاغطة بكل الأساليب المتاحة على الإحتلال وقطعان مستوطنيه، من برنامج عملها؟
- كم تبلغ حصة القدس في موازنة السلطة الفلسطينية والبالغة أكثر من أربع مليارات دولار أميركي. بات معروفاً أن موازنة الأجهزة الأمنية في السلطة الفلسطينية تبلغ أكثر من مليار دولار، فكم تبلغ موازنة القدس؟! ما نعرفه أن حكومة الاحتلال رصدت موازنة يومية (أكرر يومية) للقدس تبلغ عشرة ملايين

دولار، أي بما مجموعه 3 مليار و 650 مليون دولار سنوياً، بينما خصصت السلطة، كما كشفت يوماً ما، ما لا يزيد عن 0,01% من موازنتها العامة (تخيلوا هزالة هذا الرقم مع باقي بنود الموازنة، خاصة بند الأجهزة الأمنية).

[■ على ذكر الأجهزة الأمنية، والتي تستهلك حوالي 25% من موازنة السلطة (ويقال في بعض الدوائر أكثر من ثلث الموازنة العامة)، كيف يستقيم أن نخوض معركة القدس، في الوقت الذي تلتزم فيه الأجهزة الأمنية في السلطة بالتنسيق مع سلطات الاحتلال. التنسيق لأجل ماذا؟! والتنسيق ضد من؟! وكيف تلتقي عقيدة أجهزة أمنية لسلطة فلسطينية وطنية، لشعب يخوض حرب التحرير من الاحتلال، مع عقيدة جيش الاحتلال نفسه، التي تقوم على القمع والقتل والبطش وإلحاق كل أشكال الضرر بالشعب الفلسطيني ومقاوميه ونشطائه السياسيين، والزجّ بهم في السجن؟

وكيف تلتقي مصالح أجهزة أمنية لحركة تحرر فلسطينية مع مصالح المخابرات المركزية، التي اشتهرت بأعمالها القذرة ضد الشعوب في مصر، ولبنان، وسوريا، والعراق، واليمن، والأردن، وفلسطين، وإيران (في زمن مصدق) وفي إفريقيا، وعموم آسيا وأميركا اللاتينية؟

ما هو القاسم المشترك الذي يجمع بين الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية ووكالة المخابرات الأميركية، وأي تنسيق يقوم بينهما، وما هو تعريف السلطة الفلسطينية للإرهاب الذي تنسق أنشطتها الأمنية بشأنه مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ووكالة المخابرات الأميركية، وكيف يستقيم هذا، مع دعوات الصمود والثبات، وتعزيز الإرادة الوطنية، ومقاومة الاحتلال وصون القدس من مشاريع الاحتلال المعروفة.]

- ما هي خطة السلطة الفلسطينية وخلفها اللجنة التنفيذية لضمان تنظيم الانتخابات في القدس، بالشروط المعروفة، وبالحرية المطلوبة. هل تشكلت القيادة الوطنية للمقاومة الشعبية، دعماً للقدس، أم أن معركة القدس ستكون معركة المقدسيين وحدهم؟

- هل تشكلت خلية أزمة في رئاسة السلطة (أو رئاسة الحكومة، أو حتى وزارة الخارجية) لإدارة معركة القدس، لضمان تنظيم الانتخابات فيها، أم أن مهام وزارة الخارجية باتت، كمهام رئاسة الحكومة ورئاسة السلطة، الاكتفاء بإصدار بيانات الإدانة والشجب والاستنكار، ودعوة «المجتمع الدولي للتدخل»، ثم الإعلان في وقت لاحق، على غرار مواقف خارجية السلطة، عن «خيبة أمل» من المجتمع الدولي في موقفه من الاستيطان والضم؟

- ما هي المهام التي أوكلت لبعثة دولة فلسطين في الأمم المتحدة، وما هي الملفات التي زودت بها لإثارة مسألة القدس على أعلى المستويات، إن في مجلس الأمن، أو في الجمعية العامة، أو في مجلس حقوق الإنسان؟

- ما هي المهام التي أوكلت لجيش الدبلوماسيين المكدسين في سفارات دولة فلسطين شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً، لتكون قضية القدس وحق الشعب الفلسطيني فيها في ممارسة حقوقه الدستورية والقانونية، على جدول أعمال الدول الشقيقة والصديقة، والإسلامية، وغيرها من الدول؟ أم أن قضية القدس باتت مجرد قضية إعلامية، يتبارى المتحدثون في المزايدة بشأنها!

(3)

السلطة الفلسطينية أعلنت أنها طلبت من سلطات الاحتلال إقامة 18 مركز اقتراع في القدس، لكنها لم تلقَ الرد. الاتحاد الأوروبي أعلن بوضوح أن سلطات الاحتلال رفضت أي دور لدول أوروبا، قنصليات ومراقبين، بشأن الانتخابات الفلسطينية في القدس. السؤال المطروح: ماذا لو عَطَّلت سلطات الاحتلال الانتخابات في القدس؟

هذا احتمال يرقى إلى مستويات عالية من التقدير، ولا نستبعد، بل نُرَجِّح أن تلجأ سلطات الاحتلال إلى «عرقلة» الانتخابات في الضفة الفلسطينية نفسها. فقد بدأت باعتقال المرشحين للانتخابات (فماذا فعلت السلطة الفلسطينية لحماية مرشحينا؟). وبدأت باعتقال لجان الدعاية لقوائم المرشحين، كما فعلت مع لجان الدعاية لقائمة «التغيير الديمقراطي» في رأس كركر قرب رام الله (فماذا فعلت السلطة الفلسطينية لحماية المرشحين وصون حقهم في الدعاية في الضفة الفلسطينية).

■ الحديث عن إلغاء الانتخابات، رداً على السياسيات الإسرائيلية، دون توفير الرد الفلسطيني الفاعل والمؤثر بخطوات استراتيجية، موقف إنهزامي. والتهديد، من قبل بعض القوائم، بالانسحاب إذا لم تتوفر شروط الانتخابات في القدس، دون النضال لأجل صياغة موقف فلسطيني فاعل ومؤثر، يجعل من القدس أم المعارك في النضال اليومي، موقف إنهزامي أيضاً، لأن هذا معناه أن تبقى القدس رهينة الاحتلال، وأن تبقى الحالة الفلسطينية رهينة الاحتلال أيضاً، عاجزة عن إعادة ترتيب بيتها الداخلي عبر الانتخابات.

المطلوب أن نخوض معركة القدس بكل الأساليب، وبالحركة الشعبية الضاغطة بكل الأشكال، وأن توفر شروط المعركة وأدواتها، والكرة ليست في مرمى الجانب الإسرائيلي فقط، بل وكذلك في مرمى اللجنة التنفيذية، والسلطة الفلسطينية. فهل تقرن المؤسسات القول بالفعل، وترتقي كل منها إلى المستوى اللائق به، وأن تتحمل مسؤولياتها، وأن تتخذ القرارات المصيرية التي ترتقي إلى مستوى معركة القدس المفتوحة على الدوام■

نيسان (إبريل) 2021

ملحق

مرسوم رقم ( ) لسنة 2021 م

بشأن تعزيز الحريات العامة

رئيس دولة فلسطين

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

استنادا للنظام الأسس لمنظمة التحرير الفلسطينية،

وللقانون الأساسي المعدل لسنة 2003 م وتعديلاته ولا سيما أحكام الباب السابع منه،

وبعد الاطلاع على قرار بقانون رقم (1) لسنة 2007م بشأن الانتخابات العامة وتعديلاته،

وعلى المرسوم الرئاسي رقم (3) لسنة 2021م بشأن الدعوة لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية ومجلس وطني،

وعلى قرار بقانون رقم (7) لسنة 2020م بشأن حالة الطوارىء،

وفي ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها الوطن،

وعملا بواجباتي الدستورية في رعاية مصالح الشعب الفلسطيني رعاية كاملة،

وبناء على الصلاحيات المخولة لنا،

وتحقيقا للمصلحة العامة،

رسمنا بما هو آت:

مادة (1)

تعزيز مناخات الحريات العامة في أراضي دولة فلسطين كافة، بما فيها حرية العمل السياسي والوطني، وفقا لأحكام القانون الأساسي والقوانين ذات العلاقة.

مادة (2)

التأكيد على حظر الملاحقة والاحتجاز والتوقيف والاعتقال وكافة أنواع المساءلة خارج أحكام القانون، لأسباب تتعلق بحرية الرأي والانتماء السياسي.

مادة (3)

إطلاق سراح المحتجزين والموقوفين والمعتقلين والسجناء على خلفية الرأي أو الانتماء السياسي، أو لأسباب حزبية أو فصائلية كافة في أراضي دولة فلسطين.

مادة (4)

توفير الحرية الكاملة للدعاية الانتخابية بأشكالها التقليدية والإلكترونية كافة، والنشر والطباعة وتنظيم اللقاءات والاجتماعات السياسية والانتخابية وتمويلها وفقا لأحكام القانون.

مادة (5)

توفير فرص متكافئة في وسائل الإعلام الرسمية لكافة القوائم الانتخابية دونما تمييز وفقا للقانون.

مادة (6)

تتولى الشرطة الفلسطينية بلباسها الرسمي دون غيرها من الأجهزة والتشكيلات الأمنية، مهمة حماية مراكز الاقتراع والعملية الانتخابية في أراضي دولة فلسطين، وضمان سيرها بنزاهة وفقا لأحكام القانون.

مادة (7)

توفير الدعم الكامل والتسهيلات المطلوبة للجنة الانتخابات المركزية وطواقمها، للقيام بمهمامها على النحو الذي رسمه القانون.

مادة (8)

يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا المرسوم.

مادة (9)

على الجهات المختصة كافة، كل فيما يخصه، تنفيذ أحكام هذا المرسوم، ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر في مدينة رام الله بتاريخ: 2021/02/20 م

محمود عباس

رئيس دولة فلسطين

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رباعيتان .. ورهانات فاشلة

[■ مع مجيء ترامب إلى البيت الأبيض، إستبشرت القيادة الرسمية في رام الله بأن وصوله إلى سدة الحكم سوف يخرج العملية التفاوضية من الجمود الذي أدخلها فيه بنيامين نتنياهو، حين رفض كل سيناريوهات وزير خارجية أوباما، جون كيري، لما يمكن أن يسمى «تجميد الاستيطان»، كأحد متطلبات استئناف المفاوضات.

الترحيب بترامب ذهب برام الله الرسمية بعيداً، حتى أن اجتماع بيت لحم بينه وبين الرئيس أبو مازن، خرج منه الدخان الأبيض، وخاطب أبو مازن دونالد ترامب قائلاً: «أنا أثق بك».

وعلى قاعدة هذه الثقة وخلفيتها، لم تتوقف رام الله الرسمية عن مناشدة ترامب الإسراع بالكشف عن صفقته لاستئناف المفاوضات، إلى أن جاءت الصفعة المدوية في 2017/12/6، حين تباهى ترامب بالاعتراف بالقدس المحتلة عاصمة لدولة إسرائيل، ونقل سفارة بلاده إليها.

الصفعة كانت أقوى مما توقعت رام الله الرسمية، ما دفعها إلى الرد بسلسلة مواقف رافضة لمشروع الحل كما عرضه ترامب. لكن مثل هذه المواقف بقيت في حدودها اللفظية، فلا قرارات المجلس الوطني، ولا قرارات المجلس المركزي أخذت طريقها إلى التطبيق، ولا قرار 2020/5/19 القيادي إندرج في إطار خطة استراتيجية، بل بقي مجرد خطوة تكتيكية، طبقت بشكل جزئي، ولا قرارات ومخرجات إجتماع الأمناء العامين- 9/3 أخذت طريقها إلى التطبيق هي الأخرى، إلى أن حَلَّت خطوة 2020/11/17 بالعودة إلى اتفاق أوسلو بشقيه الأمني والتفاوضي، وبذلك عادت رام الله الرسمية إلى نقطة البداية، تعلن استعدادها لملاقاة الدور الأميركي في حل القضية الفلسطينية – عملياً – تحت سقف الرباعية الدولية:]

(1)

في الجانب الأميركي ماذا تحقق على يد إدارة بايدن نحو القضية الفلسطينية؟!

■ الخطوة الأكثر بروزاً، أنها أعادت إلى خطابها السياسي ما يسمى «حل الدولتين»، دون أي تعريف بهذا الحل وتفاصيله، وفي غموض شديد، دعا العديد من المراقبين إلى التقدير أن إدارة بايدن لا تملك حلاً للقضية الفلسطينية، وأن جهودها لن تتجاوز حدود «إدارة الأزمة دون الوصول إلى حل لها».

بالمقابل لم تتراجع إدارة بايدن عن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ولم تتراجع عن نقل سفارة بلادها إليها، مما أبقى الباب مفتوحاً لدول أخرى لتأخذ بالخيار الأميركي من القدس. وآخر ما عبرت عنه الإدارة الأميركية الجديدة هو العودة إلى عبارة «إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة» في وصفها للمنطقة في تقريرها السنوي. وللأسف، وفي تهالك سياسي مجاني، إحتفت السلطة الفلسطينية بهذه العبارة، في تزوير فاقع لمدلولها، بالإدعاء أنها تعترف بالمناطق الفلسطينية «محتلة» من قبل إسرائيل، علماً أن التقرير الأميركي لم يأتِ على ذكر كلمة «محتلة»، بل استند إلى اتفاق أوسلو، الذي يعتبر «الضفة الفلسطينية وقطاع غزة» مناطق متنازع عليها، تحسم صيغتها النهائية في مفاوضات الحل الدائم.

■ أما الخطوات الأخرى، التي اعتبرتها السلطة الفلسطينية إيجابية، كاستئناف تقديم المساعدات المالية للفلسطينيين، فهي عودة إلى الصيغة السابقة: مساعدات مالية مقابل التنسيق الأمني بين مخابرات السلطة الفلسطينية ووكالة المخابرات الأميركية ضد «الإرهاب»، وهو أمر لا يحتاج إلى تفسير وتوضيح وشرح لأبعاده شديدة السلبية، سياسياً ووطنياً.

بالمقابل، ما زالت مفوضية م.ت.ف في واشنطن مغلقة، ولم تفتح مرة أخرى القنصلية الأميركية في القدس الشرقية، ما يعني أن السقف السياسي للخطوات «الإيجابية» لإدارة بايدن ما زال شديد الهبوط، وأن تهليل السلطة الفلسطينية للسياسة الأميركية ما هو إلا محاولة لتغطية سياسة الانزلاق مرة أخرى إلى الرهان على السياسة الأميركية، دون أن نغفل أن إدارة بايدن ما زالت تلتزم أمن إسرائيل كاعتبار استراتيجي في سياسة الولايات المتحدة. وأيضاً دون أن نتجاهل أن الإدارة المذكورة قد صرَّحَت بلا مواربة أنها تحث المزيد من الدول العربية على «تطبيع» علاقاتها مع إسرائيل، الذي هو جزء عضوي من مشروع إمبريالي يهدف إلى تعميق تبعية الأنظمة العربية للمشروع العربي – الصهيوني للقضاء على القضية الفلسطينية، إن من خلال تغيير علاقة هذه الأنظمة مع الشعب الفلسطيني والغدر بنضاله، وصولاً إلى تبني الرواية الإسرائيلية من أجل فرض سيطرتها على كامل ترابنا الوطني■

(23)

ماذا بشأن الرباعية الدولية؟!

■ الرباعية الدولية وتتشكل من الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، دخلت في غيبوبة سياسية مطولة إمتدت من شهر 2018/9 ← 2021/3/23، حين عقد أول اجتماع لها، وأصدرت بياناً دعت فيه إلى إحياء مفاوضات «ذات معنى» بين إسرائيل والفلسطينيين بهدف التوصل لحل يقوم على أساس «وجود دولتين». كما أنها دعت الجانبين، إسرائيل والفلسطينيين، إلى «الامتناع عن القيام بأعمال أحادية تجعل تحقيق حل الدولتين أكثر صعوبة». غير أن الدعوة لاستئناف المفاوضات لم ترتبط بإطار ما، كما أنه غاب عنها ذكر الأسس التي تقوم عليها هذه المفاوضات.

■ واضح من البيان أن الرباعية الدولية، التي لم يدخل على تركيبها أي تغيير، لا تملك رؤية واضحة للحل، وأنها ما زالت تقف عند حدود الكلام العام عن «حل الدولتين». من جانب آخر، تساوي الرباعية الدولية بين سلسلة الإجراءات الإسرائيلية اليومية من استيطان، ومصادرات، وهدم، واعتقال، وتدمير البنية التحتية، وجرف المزروعات، ومصادرة الجرارات الزراعية، والقتل العمد، والاعتقالات الجماعية، وزرع الحواجز، وعرقلة الحياة اليومية، ومصادرة أموال المقاصة، وحصار قطاع غزة وقصفه بالطائرات والمدافع والدبابات، وهي كلها إنتهاك فظ للقرارات والقوانين الدولية وشرعة حقوق الإنسان، وبين أعمال المقاومة بأشكالها للفلسطينيين في الضفة، وهي في واقع الحال أعمال يُشرِّعها القانون الدولي، ويعتبرها حقاً من حقوق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن سيادته الوطنية.

■ ما سبق يعني في رؤية شبه نهائية، أننا أمام رهان سياسي فلسطيني رسمي على إطار «دولي» للحل، تحتل فيه الولايات المتحدة الموقع الأكثر تأثيراً، والأكثر قدرة على الفعل، ويفتقر في الوقت نفسه إلى رؤية واضحة

للحل، بما يعيد الأمور إلى سابق عهدها: مفاوضات من أجل المفاوضات، تشكل غطاء لاحتلال بلا كلفة، تديمه دون سقف زمني محدد، وتبقي الحالة الفلسطينية في صيغة سلطة بلا سلطة، لا تتوقف عن الحديث عن حالة الحمل الكاذب التي تعيشها، لدولة فلسطينية، لن ترى النور، ولن تُقيَّض لها الحياة إلا على يد المقاومين في الميدان■

(3)

رباعية ميونخ ... كاسحة ألغام!

■ تشكلت رباعية ميونخ على هامش مؤتمر ميونخ للأمن الذي انعقد في شهر 2020/2، وتضم مصر والأردن وألمانيا وفرنسا، وعقدت لها سلسلة اجتماعات منذ تأسيسها، ولعبت دوراً في «إقناع» القيادة الرسمية الفلسطينية بالتراجع عن مسار 5/19 القاضي بالخروج من أوسلو.

وفي بياناتها وتصريحات أعضائها (وزراء خارجية الدول الأربع) تعكس رباعية ميونخ حجم الصعوبات التي تواجه الرباعية الدولية لإعادة الحياة إلى المسار التفاوضي السلمي بين إسرائيل والفلسطينيين، لذلك جعلت رباعية ميونخ من نفسها «كاسحة ألغام»، لفتح الطريق أمام الرباعية الدولية، من خلال تحركاتها بين تل أبيب ورام الله، بما في ذلك تبليغ رام الله برسائل يحملها إليها رؤساء الأجهزة الأمنية في مصر والأردن، أو في زيارات ميدانية لوزراء خارجية الأطراف الأربعة.

■ ولعل ما تفتقت عنه أعمال هذه الرباعية، هو السعي لبناء «الخطوات التمهيدية في إطار تراكمي»، للوصول إلى جمع الطرفين إلى طاولة المفاوضات. ولا نعتقد أن في هذا التكتيك ما هو جديد. فقد سبق للخارجية الأميركية في ولايتي أوباما، أن لجأت إلى تكتيك مشابه لم يتمخض عن نتائج ملموسة، منه على سبيل المثال:

- عند الفشل في «إقناع» إسرائيل بوقف الاستيطان، قدمت حلولاً جزئية، منها مثلاً، التوقف عن بناء مستوطنات جديدة مقابل استكمال بناء ما تمّ التخطيط له في المستوطنات القائمة، بما فيها ذلك البنية التحتية (أي بتعبير آخر الطرق الالتفافية)، ورغم أن حكومة نتنياهو أعلنت أكثر من مرة إلتزامها مثل هذه الخطوات، إلا أن تقارير منظمة «بتسيلم» الإسرائيلية الميدانية، أثبتت أن شيئاً لم يتغير، وبالتالي بقيت عقدة الاستيطان، هي العقبة الكأداء التي عطلت استئناف المفاوضات.
- كذلك قدمت الخارجية الأميركية العديد من الصيغ «التمهيدية» لاستئناف المفاوضات المباشرة، ومنها: «محادثات التقريب»– بين شهري 5 و2010/9؛ و«المفاوضات المباشرة»– 2010/9، و«المباحثات الإستكشافية»– 2011/12 ← 2012/1، وأخيراً المفاوضات الممتدة التي استغرقت 9 شهور من 2013/7/30 إلى 2014/4/29، في محاولة لتسويق فكرة «إتفاق الإطار»، التي لم تثمر عن شيء في ظل الاحتلال الفاضح في موازين القوى لصالح الجانب الإسرائيلي، إلى أن اقتنع وزير خارجية أوباما، جون كيري، في نيسان (إبريل) 2014 أن إسرائيل لا ترغب في السلام■

(4)

السؤال الأخير: ماذا تغير للعودة إلى المفاوضات؟!

- إسرائيل تزداد تصلباً، والمجتمع الإسرائيلي ينزاح أكثر فأكثر نحو اليمين، وباتت أحزاب المستوطنين تحتل موقعاً متقدماً في خارطة السياسة الإسرائيلية وصاحبة نفوذ في الكنيست، وفي تشكيل الحكومات ورسم سياساتها. ومشاريع الاستيطان تعيش حالة من الجنون في التوسع في كل أنحاء الضفة، وعلى قاعدة أن كل استيطان هو مشروع لضم جديد.

- مروحة الانفتاح الإسرائيلي على العالم باتت أوسع (علاقات مع الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، والهند، وتركيا، ودول عربية – علناً وبالسر – وغيرها من دول إسلامية ولاتينية)، وبالتالي بات موقعها الدولي أكثر تماسكاً (يجري التعبير عنه في تراجع أعداد المصوتين لصالح القضية الفلسطينية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك دول عربية على غرار البحرين). وفي هذا السياق لا تفوتنا الإشارة إلى موقف روسيا من قضية التطبيع، حيث اعتبر وزير الخارجية لافروف أن عملية التطبيع بشكل عام هي ظاهرة إيجابية تفتح «قنوات إتصال حضاري يستند إلى الأساليب القانونية»، ولكن في نفس الوقت «يجب ألا تهمش عملية التطبيع القضية الفلسطينية»، وتؤدي إلى نسيانها، والتي يجب حلها على أساس قرارات الأمم المتحدة القائمة».

- بالمقابل: حالة فلسطينية رسمية متهالكة، ونظام سياسي فلسطيني يناضل من أجل البقاء في صيغته الحالية بعد فشل عملية أوسلو، وانقلابه على قرارات 9/3، وتجديد رهانه على إدارة بايدن والرباعية الدولية، وعودته إلى أحضان التنسيق الأمني والتبعية الاقتصادية.

- حالة مجتمعية فلسطينية (في الضفة والقطاع بشكل رئيسي) فقدت ما تبقى لديها من ثقة بالسلطة ومؤسساتها، تعبر عن ذلك بالأعمال الفردية ضد الاحتلال، وتصاعد نشاط بؤر الصدام مع الاستيطان، وهذا العدد الهائل من القوائم المستقلة لانتخابات المجلس التشريعي، وتفتت حالة فتح في أكثر من قائمة، ما يضعف موقع السلطة في حسابات المجتمع الدولي والرباعية الدولية.

■ إن ما ترسمه القيادة الرسمية الفلسطينية من «استراتيجية» ما هي إلا محاولة فاشلة للتمديد في عمر مشروع أوسلو، في رهان على الدعم المرتقب من الرباعية الدولية، في وقت بات فيه جلياً أنه لم يتبقَ من أوسلو، سوى القيود التي تتحكم بالسلطة الفلسطينية، فيما تحررت إسرائيل من كل استحقاقاته، ولا تلتزم إلا ما تراه في خدمة لمشروعها الصهيوني القائم على توسيع حدود دولة إسرائيل إلى حيث يصل جندي المشاة الإسرائيلي ■

2021/4/4

الاقتصاد الوطني الفلسطيني عند مفترق طرق

[■ يحل عيد العمال العالمي في الأول من أيار، للعام الثاني على التوالي، في ظروف إستثنائية، تنعكس آثارها الثقيلة على الطبقة العاملة الفلسطينية، وهي تجابه خطرين محدقين، يؤثران معاً على واقع الحياة، وهما خطر استمرار انتشار جائحة كورونا، وخطر استمرار وتصاعد النشاط الاستيطاني المتواصل في الضفة الغربية، بشكل خاص في القدس المحتلة والأغوار الفلسطينية ومناطق شمال البحر الميت، في ظل عجز دولي واضح، وتواطؤ عربي رسمي يعبر عن نفسه بعمليات التطبيع الجارية بين عدد من الانظمة العربية ودولة إسرائيل وفي ظل حالة من العجز يعاني منها النظام السياسي الفلسطيني. ويقف مستقبل النضال الفلسطيني الوطني في مثل هذه الظروف الاستثنائية على مفترق طرق. وفي حالة كهذه يقف من هو في اليسار، وفي صف الحركة العمالية والنقابية، في موقع الدفاع عن حقوق العمال ومصالحهم في مواجهة ما يتعرضون له من مخاطر، سواء كالانقطاع عن العمل في ظل الإجراءات الوقائية للحماية المجتمعية من انتشار الوباء، وخاصة في قطاع غزة المحاصر، أو في موقع الدفاع عن العمال وما يتعرضون له من ظلم واستغلال على أيدي أرباب العمل؛ سواء كان الظرف عادياً أم استثنائيا:]

(1)

■ مع استمرار حالة الطوارىء في الأراضي الفلسطينية، تبقى الكثير من الأسئلة تطرح نفسها بشأن آثار ذلك على مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية، وخاصة على العمال الفلسطينيين، سواء العاملين منهم في المشاريع الاسرائيلية وراء الخط الأخضر، أو في المستوطنات، أو العاملين في المشاريع الفلسطينية في القطاع الخاص. وفي ظل الارتفاع الدائم في معدلات البطالة، نتيجة قيود العمل في المشاريع الإسرائيلية، أو نتيجة أعمال التسريح في القطاع الخاص الفلسطيني، يقابله إهمال واضح مزدوج، من وزارة العمل واتحاد نقابات عمال فلسطين، وعدم الاهتمام بالبحث عن حلول تمنع التدهور الحاد في مستويات معيشة جماهير العمال. ومن تجربة العام 2020، فإن ما سمي آنذاك إتفاق أطراف الإنتاج الثلاثة، وزارة العمل والاتحاد العام لنقابات العمال والمجلس التنسيقي للقطاع الخاص، وإلزام أصحاب العمل الذين توقف عمل منشآتهم بفعل حالة الطوارىء، بدفع الأُجور بنسبة 50%، وبما لا يقل عن 1000 شيكل، على أن يدفع المتبقي من الأجر بعد انتهاء الأزمة.. هذا الاتفاق، لم يجرِ الالتزام به رغم كونه مجحفا بحقوق العمال، ويتعارض مع نص المادة 38 من قانون العمل الفلسطيني، وتؤكد على أن عقد العمل لا ينتهي في حالة صدور قرار إداري أو قضائي بإغلاق المنشأة، أو وقف نشاطها مؤقتاً لمدة لا تزيد عن شهرين. كما أن صندوق الطوارىء، الذي تم التوافق عليه لمعالجة الآثار الناتجة عن حالة الطوارىء، تعثر ولم يقدم الحلول المتوقعة من غرض إنشائه، فاقم من الضائقة المعيشية للعمال الفلسطينيين، سواء في المشاريع الاسرائيلية، أو أولئك العاملين في المشاريع المحلية■

(2)

■ وفقاً لبيانات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، بأن انتشار الوباء أثَّر على الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير، وخاصة سوق العمل، وكان أثره الأكبر على الفئات الضعيفة والأكثر إنكشافاً من الناحية الاقتصادية، كالنساء. إذ انخفض عدد العاملات في القطاع الخاص من 109 آلاف عاملة– 2019 إلى حوالي 98 ألفاً – 2020. كذلك كان حال المستخدمين بأجر في القطاع الخاص، العاملين دون عقد عمل، أو في القطاع غير المنظم، ويبلغ عددهم نحو 410 آلاف عامل، منهم 373 ألفاً من الذكور، مقابل نحو 37 ألفاً من الإناث، والعاملون عمالة غير منظمة، تبلغ نسبتهم حوالي 62% من مجمل العاملين.

أما الشباب– 19 ◄29 سنة، فهم الأكثر معاناة من البطالة إذ بلغ معدل البطالة بينهم حوالي 39% (24% في الضفة الغربية، و67% في قطاع غزة)، كما أن الشباب الخريجين، حملة المؤهل العلمي (دبلوم متوسط، فأعلى) هم الأكثر معاناة من البطالة بين الشباب، حيث بلغ معدل البطالة بينهم نحو 54% (36% في الضفة الغربية، و79% في قطاع غزة). ما أدى الى انخفاض عدد العاملين في السوق المحلي من 877 ألف عامل– 2019 إلى 830 ألف– 2020، كما انخفض عدد العاملين في المشاريع الاسرائيلية داخل الخط الاخضر وفي المستعمرات، من حوالي 133 ألف عامل– 2019، إلى 125 ألف عامل– 2020■

(3)

■إن ما وصلت إليه أوضاعنا المعيشية والاقتصادية يملي ضرورة التوفيق بين الدفاع عن حقوق العمال ومصالحهم، والدفاع في الوقت نفسه عن الصناعة الوطنية، التي تدهورت أوضاعها على نحو مفزع، ليس بسبب سياسة الاحتلال فحسب، بل كذلك بسبب السياسة الخاطئة التي مارستها الحكومات المتعاقبة في السلطة الفلسطينية. إذ ثمة ترابط واضح بين حالة التدهور التي يمر بها الاقتصاد الوطني بمختلف فروعه وخاصة الإنتاجية منها، وحالة الإحباط والإحتقان التي تمر بها الطبقة العاملة الفلسطينية.

الصناعة الوطنية صناعة بسيطة، وهي في هيكلها الأساس صناعة تحويلية، بعضها شق طريقه بصعوبة بالغة في ظل القيود والضغوط الهائلة لسياسة الاحتلال الإسرائيلي، وفي ظل القيود التي كبَّلها بها بروتوكول باريس الاقتصادي: سوق إقتصادية واحدة، وغلاف جمركي واحد بين اقتصاد بسيط وآخر متطور، تقوده ثورة العلوم والتكنولوجيا والاتصالات، وضعت قيوداً وولدت ضغوطاً، لا يمكن تجاهلها بانعكاساتها السلبية على أداء الاقتصاد الفلسطيني وتطور الصناعة الفلسطينية■

(4)

■على امتداد السنوات العشر الماضية عاش الاقتصاد الوطني فترات من الصعود والهبوط، وشهد الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين نمواً بنسبة 3,5%– 2015، مقارنة مع تراجع بنسبة 0,2%– 2014، وكان الاقتصاد الفلسطيني قد شهد إنتعاشا ملحوظا خلال الفترة 2010 – 2013، بلغ ذروته 2011 بمعدل نمو مرتفع، ثم ما لبث أن انخفض بشكل حاد إلى أن أصبح سالباً عام 2014، مع تفاوت في معدلات النمو بين الضفة الغربية وقطاع غزة، لاعتبارات متعددة، بعضها سالب يتصل بالحصار المفروض على قطاع غزة، وبعضها الآخر موجب يتصل أيضا بتدفق مساعدات إعمار ما دمرته الآلة الحربية الاسرائيلية في القطاع.

أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين (الضفة + القطاع) فبقي يراوح في حدود 1750 دولاراً صعوداً وهبوطاً، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الحسابات تختلف إذا ما أخذنا الضفة الغربية وقطاع غزة كلا على حدة. وهو ما نجده أحيانا في حسابات المؤشرات الاقتصادية لدى بعض المختصين ومراكز البحث، وحتى في حسابات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني.

■ مرت القطاعات الانتاجية بمراحل تطور، شهد فيها كل من هيكل العمالة وهيكل الانتاج تراجعا على نحو واضح. فقد كانت حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، في سبعينات ق20، تساوي 35%، لكنها هبطت مطلع هذا القرن إلى 9,5%، وواصلت عملية الهبوط الى ما هو دون ذلك بكثير، وكان قطاع الزراعة يوفر العمل لنحو 39% من العاملين في القطاع الخاص، لتتراجع هذه النسبة على نحو مفزع بعد قيام السلطة الفلسطينية. فقد طال التغيير في هيكل العمالة القطاع الزراعي لجهة تراجعه، لإقبال العاملين في هذا القطاع على العمل في المشاريع الاسرائيلية من ناحية، وفي الوظائف الحكومية للسلطة الفلسطينية، من ناحية أخرى.

وهكذا بدأ الاقتصاد الفلسطيني يعاني تشوهاً في تركيبته وبنيته، حتى أصبح قطاع الخدمات يشكل حوالي 66% من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي على حساب القطاعات الإنتاجية، وقطاع الزراعة يشكل حوالي 3%، والصناعة 13%، والإنشاءات 8%، لنستنتج من ذلك أن بنية الاقتصاد الفلسطيني لم تعد مولِّدة للعمالة، كون الجزء الأكبر منها يتركز في القطاعات غير الإنتاجية■

(5)

■ أخذت الأوضاع تتغير، ودخل الاقتصاد الفلسطيني وفي المقدمة منه فروع الصناعة الوطنية رحلة تراجع كبير، وتدهور مفزع، بعد إعادة احتلال الجيش الإسرائيلي للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية في نيسان (إبريل) 2002، وما رافق ذلك لسنوات، من سياسة الإغلاق والحصار وأوامر منع التجول، وتدمير البنى التحتية.

في الوقت نفسه كانت السلطة الفلسطينية عاجزة تماماً على كل صعيد، غاب عنها الاهتمام بأوضاع الاقتصاد الوطني وفروعه المختلفة، ومنها قطاع الصناعة، فتدهورت أوضاعه، في أعقاب سياسة الانفتاح التجاري وما تولده من ضغوط تنافسية هائلة على المنتجات الوطنية. ولم تتخذ السلطة، في الوقت نفسه، أية تدابير لحماية المنتج الوطني من منافسة المنتج الإسرائيلي، الذي استمر يغزو الاسواق الفلسطينية بكثافة ، فانعكس ذلك بنتائج سلبية للغاية على المنشآت والورش الصناعية الوطنية. وظهرت النتائج واضحة وبسرعة، إذ كان عدد المنشآت الصناعية عام 2000 نحو 3500 منشأة، كانت تُشَغِّل نحو 40 ألف عامل. ومع «الانفتاح» وانتعاش الاقتصاد الطفيلي، تراجع عدد المنشآت إلى الثلث تقريباً. جرى بفعل ذلك إلقاء نحو 30 ألف عامل في سوق البطالة.

■ في الوقت نفسه أخذت معاناة العمال الفلسطينيين من سياسة وممارسات الاحتلال تتفاقم ، فالاحتلال هو احتلال عسكري واستيطاني في آن، والمستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ حزيران(يونيو) 1967، تحولت إلى مناطق صناعية وزارعية رأسمالية حديثة نسبياً، تعتمد على العمالة الفلسطينية. هذه المشاريع التي أقيمت على أراضي المواطنين الفلسطينيين، يمارس أرباب العمل الإسرائيليون الاضطهاد والاستغلال بأبشع صوره ضد العمالة الفلسطينية. وفقط قبل سنوات قليلة وبعد معركة قضائية تواصلت 14 عاماً في المحاكم الإسرائيلية، إعترفت المحكمة العليا الإسرائيلية، بانطباق قانون العمل الاسرائيلي على العمال

الفلسطينيين الذين يعملون بصورة رسمية في المشاريع الإسرائيلية، وبما يشمل الحقوق الاجتماعية والحد الأدنى للأجور ومستحقات العطل السنوية، والإجازات المرضية، والأعياد، ومخصصات التقاعد. ورغم ذلك لم يتغير الشيء الكثير على أوضاع هؤلاء العمال، الذين يقبلون بالقليل حفاظاً على مكان العمل وكمصدر دخل، في منافسة شديدة في سوق العمل لارتفاع معدلات البطالة■

(6)

■ إذا كان هذا هو الحال مع عمالنا في ظل الاحتلال وسياساته وممارساته، فما هو حال هؤلاء العمال في سوق العمل الفلسطيني وفي المشاريع المحلية؟

بنظرة موضوعية، لا أحد يستطيع أن يقلل من صعوبة وخطورة الأوضاع، التي يمر بها الاقتصاد الوطني، ويعمل في ظلها القطاع الخاص الفلسطيني. فالاقتصاد المحلي لا زال أسير بروتوكول باريس الاقتصادي، وأسير سياسة الحصار والإغلاق والخنق الاقتصادي، في قطاع غزة، كما في الضفة الغربية. ومعاناة قطاع غزة لا حدود لها، يعجز عنها كل وصف. لقد تفاقمت الأمور وتدهورت نحو الأسوأ بعد سيطرة حماس على القطاع، فأصبح الحصار خانقاً الى درجة ترتب عليه إنخفاض حاد في الصادرات كما في الواردات، وتوقف عن العمل أكثر من ثلثي المنشآت الصناعية، وتراجعت إنتاجية ما تبقى منها الى حدود نصف طاقاتها؛ وارتفعت معدلات الفقر على نحو حاد، وكذلك معدلات البطالة، وأصبح أكثر من 70% من الأسر في قطاع غزة يعيشون تحت خط الفقر، وكذلك هي حال الاقتصاد المحلي في الضفة الغربية. فمعدل البطالة مرتفع، ومعدلات الفقر مرتفعة كذلك. وبالنسبة للقوى العاملة في القطاع الخاص، فإن نسبة المستخدمين، الذين يعيشون تحت خط الفقر تحافظ على نفسها في أحسن الاحوال في ظروف الاستقرار النسبي، وترتفع بشكل ملموس في ظروف التوتر وعدم الاستقرار■

(7)

■ إذا ما استمرت الحكومات الفلسطينية تسير على نفس النهج في إدارة شؤون الاقتصاد المحلي، وخاصة قطاعاته الانتاجية وغيرها المولِّدة لفرص العمل، ولو بقدر محدود، فسوف لن يجد المواطن، وخاصة العمال، فسحة من أمل. إن المواطن يتساءل: كم هي النسبة المئوية التي جرى تخصيصها من مجمل الموارد المالية المتاحة للسلطة الفلسطينية على امتداد سنوات، سواء من العائدات الضريبية المختلفة، أو أموال الدول والجهات المانحة للاستثمار في التنمية، وللنهوض بأوضاع القطاع الخاص.

الإجابة مفزعة حقاً، حيث لم تتجاوز هذه النسبة حدود 5% على امتداد هذه السنوات. أبعد من ذلك، فقد مارست الحكومات الفلسطينية سياسة ساهمت في إلحاق أفدح الاضرار بقطاعات الاقتصاد المحلي، الصناعية والزراعية والخدماتية، عندما فتحت الأسواق الوطنية لكل ما هو مستورد، على حساب تشجيع المنتجات الوطنية وتوفير حد مقبول، أو حد أدنى من متطلبات حمايتها.

■ للقطاع الخاص دوره في التنمية، وهو في الظروف الفلسطينية الاستثنائية دور حيوي، وليس دوراً هامشياً، وينبغي توفير متطلبات نهوضه بمسؤولياته ودوره على هذا الصعيد. وفي الوقت نفسه ينبغي رفع الظلم عن العاملين في هذا القطاع من خلال احترام أحكام قانون العمل الفلسطيني، رغم ثغراته ونواقصه.

في هذا الإطار، على الحكومة هنا أن تتدخل في إتجاهين رئيسيين: **الأول** إلزام القطاع الخاص باحترام الحد أدنى للأجور الذي تم التوافق عليه بين الشركاء الإجتماعيين ليقترب من معدل الأجور للعاملين في القطاع الحكومي، وربط الأجور بجدول غلاء المعيشة، وتعزيز هذه الخطوة من قبل الحكومة بتقديم الدعم للسلع الأساسية التي تخفف من وطأة الارتفاع الفاحش في أسعارها؛ و**الثاني** الدفع في اتجاه التوافق الوطني على قانون للتأمينات الاجتماعية ومجلس وصندوق الضمان الاجتماعي، بكل ما يترتب على ذلك من إلتزامات تؤديها الحكومة مثلما يؤديها أصحاب العمل والمستخدمون في القطاع الخاص، لما لذلك من أثر بالغ في توفير الأمن الوظيفي وأبسط متطلبات الحياة الإنسانية الكريمة لعموم المستخدمين، وفي المقدمة منهم العمال■

(8)

■ إلى جانب هذا كله ينبغي الارتقاء بدور الحركة العمالية والنقابية الفلسطينية، وتأهيلها للدفاع عن حقوقها وتنظيم دورها في النضال ضد الاحتلال، وتعزيز صمودها وتطوير نضالها في مواجهة إتساع نطاق البطالة والفقر والعوز، وتدهور مستويات المعيشة بفعل أدوات التحكم الاسرائيلية والاتفاقيات والبروتوكولات الظالمة والمجحفة، التي تضع قيودا ثقيلة على تطور إقتصادنا الفلسطيني، وبفعل السياسة الحكومية وما يشوبها من خلل في توزيع أعباء الصمود الوطني على مختلف طبقات الشعب وفئاته الاجتماعية، الأمر الذي يتطلب:

- صون وحماية الحريات النقابية، وتطوير قوانين للضمان الاجتماعي والتنظيم النقابي، بما يتناسب مع التشريعات والقوانين الدولية والإتفاقيات المعمول بها من منظمتي العمل العربية والدولية، والتي أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الفلسطينية إلتزامهما بها.
- تفعيل الصندوق الوطني للتشغيل والحماية الاجتماعي، للحد من معدلات الفقر والبطالة في صفوف العمال.
- تطوير قانون العمل الفلسطيني لتوفير الحماية لحقوق العمال والعاملات في سوق العمل الفلسطيني، وإنشاء المحاكم العمالية المتخصصة لفض النزاعات العمالية وحلها بين العمال وأصحاب العمل بعيداً عن التسويف والمماطلة.
- المساواة في الأجور بين العمال والعاملات في المشاريع الخاصة، ومحاربة السياسة التمييزية وجميع الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة العاملة الفلسطينية، وإلى تطبيق إتفاق الحد الأدنى للأجور، لا سيما على النساء العاملات، وإلزام جميع المؤسسات والشركات والمكاتب والعيادات وغيرها من أماكن العمل في القطاع الخاص بهذا الاتفاق، والى رفع الظلم عن هؤلاء العاملين والعاملات، وتحرير عشرات آلاف العاملين وخاصة النساء، من ظروف وشروط عمل بالغة الإجحاف ■

2021/5/1

الكتاب الثاني

في تطورات المشهد السياسي الإسرائيلي

□ مقدمة

1 – عن تطورات المشهد السياسي.. 1897–1948

2– المشاركة العربية في انتخابات الكنيست.. 1949–2021

3– حكومات نتنياهو.. 1996–1999 .. 2009–2020

4– إنتخابات الكنيست الـ 24.. 2021/3/23

■ ثبت بالمصطلحات والأحزاب والهيئات اليهودية والصهيونية

مقدمة

[■ يتضمن هذا الملف 4 أوراق تتناول كل منها مرحلة معينة من المراحل التي قطعها المشهد السياسي – الحزبي الصهيوني. وفيما تركز الورقة الأولى على هذه التطورات قبل قيام الدولة العبرية، فإن الأوراق الثلاث الأخرى تتناول مراحل تلت ذلك. ومن هنا، أخذت متابعة الحضور السياسي والحزبي لفلسطينيي الـ48 مكاناً بارزاً في هذا الملف، على ضوء تبلور أحزابهم وانخراطها في المشهد السياسي والإنتخابي، في سياق مواجهة سياسات التهميش والتمييز العنصري، التي تصاعدت ضدهم على يد الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

في أوراق هذا الملف، تم الجمع مابين أسلوب العرض التوثيقي المكثف، وما بين تقديم قراءة لأبرز الدلالات والمؤشرات، بهدف وضع القارىء المتابع أمام نسق منهجي وموثق من المعلومات، يمكنه من الإحاطة الضرورية بطبيعة المشهد السياسي والحزبي في إسرائيل ومراحل تطوره:]

■ تتحدث الورقة الأولى **«عن تطورات المشهد السياسي–الحزبي، اليهودي والصهيوني في فلسطين.. 1897–1948»**، مرحلة نشوء التيارات والأحزاب الصهيونية، واليهودية «الحريدية»، وتشكيل المؤسسات الصهيونية منذ بدايات القرن العشرين. وتعرض لمسار الحراك الحزبي الصهيوني بتياراته المختلفة، ومراحل مأسسة النشاط الصهيوني في فلسطين عبر تشكيل الأطر السياسية والتمثيلية والنقابية والعسكرية، تحضيراً لـ«وراثة» سلطة الإنتداب البريطاني، والإستيلاء على أراض الفلسطينيين وأملاكهم. وتختتم هذه الورقة بعرض للمشهد السياسي والحزبي الصهيوني كما تبلور عشية إعلان قيام الدولة العبرية، وتبين مكونات هذا المشهد الأساسية، كما عبرت عنه الخريطة الحزبية للكنيست الإسرائيلية الأولى، بعد إنتخابها بداية 1949.

■ تتناول الورقة الثانية **«المشاركة العربية في إنتخابات الكنيست.. 1949–2021»**، وسمات كل مرحلة من المراحل الثلاث التي مرت بها المشاركة العربية في انتخابات الكنيست. فتكشف في الأولى.. 1949–1977، عملية نهب الأصوات العربية لصالح حزب «ماباي» الحاكم، من خلال تشكيله قوائم إنتخابية عربية ملحقة به. وتعرض في الثانية.. 1981–2013، تأثير ظهور الأحزاب والحركات السياسية العربية على توجيه معظم الأصوات الإنتخابية العربية نحو ممثليها الحقيقيين. فيما تقرأ في المرحلة الثالثة.. 2015–2021، تجربة «القائمة المشتركة»، كإطار إنتخابي عربي موحد، نجح في إفشال محاولات تهميش الأحزاب العربية وإقصائها من الكنيست عبر رفع نسبة الحسم في الإنتخابات من 2% إلى 3,25%. وتبين الورقة، بالإحصائيات، إلتفاف المجتمع العربي حول القائمة، كما عَبَّرَ عنه الإرتفاع في نسبة المشاركة والتصويت لصالحها، كما تبين في الوقت نفسه إنحسار هذه المشاركة عندما إنفرط عقد «المشتركة»، في محطتين إنتخابيتين، من بين 5 محطات جرت منذ تشكيلها–2015.

■ تتوقف الورقة الثالثة أمام **«حكومات نتنياهو.. سياسات يمينية متطرفة، تحالفات ملغومة، ونهايات مبكرة»**. لقد شكل نتنياهو بتجربته الحكومية «ظاهرة سلطوية فريدة»، ضمن قائمة رؤساء الحكومات الإسرائيلية عموماً، ومن بين رؤساء الليكود على وجه الخصوص. جمع في شخصيته الطموح والعناد ونزعة التفرد في السلطة، مستعيناً على تحقيق أهدافه، بالمناورة في علاقته مع الحلفاء، وفي معاركه السياسية والحزبية مع الخصوم.

يمتلك نتنياهو مشروعاً سياسياً–إقتصادياً يمينياً متكاملاً، نجح في فرض الإعتراف به كبرنامج لليمين الصهيوني. ويمكن القول إنه من أكثر رؤساء الليكود تمثلاً لمباديء وأفكار ڤلاديمير جابوتنسكي، مؤسس «الصهيونية التنقيحية». تلقي هذه الورقة الضوء على أبرز جوانب تجربة نتنياهو المديدة، كرئيس للحكومة في مرحلتيها: حكومته الأولى..1996–1999، والثانية..2009–2020، التي ترأس خلالها 4 حكومات متعاقبة.

■ تقدم الورقة الرابعة: **«إنتخابات الكنيست الـ24 .. 2021/3/23»**، تقريراً وافياً عن هذه الإنتخابات، تخلت فيه عن الإيجاز بسبب راهنية الحدث وانفتاحه على احتمال إجراء إنتخابات مبكرة أخرى، في ظل حالة الإستقطاب التي يعانيها المشهد السياسي–الحزبي الإسرائيلي. هذه الإنتخابات هي الرابعة على التوالي في إسرائيل خلال 23 شهراً. وقد أقر إجراؤها بعد انتهاء أجل حكومة نتنياهو الخامسة عن عمر لم يتجاوز الـ 7 أشهر، والتي شكلها ضمن إتفاق إئتلافي مفاجيء مع خصمه بيني غانتس، رئيس «كاحول – لاڤان».

وبنتيجة هذه الإنتخابات، بقي الليكود الحزب الأول في الكنيست– 30 مقعداً. فيما لم تنجح الجهود التي بذلت لإستمرار القائمة المشتركة بمكوناتها الأربعة، فخرجت منها «العربية الموحدة»، وخاضت الإنتخابات منفردة، وبالنتيجة «فقدت» المشتركة بشقيها 5 من مقاعدها الـ15 التي حصلت عليها في الإنتخابات السابقة.

- نذكر هنا أن الرئيس الإسرائيلي ريڤلين كلف نتنياهو بتشكيل الحكومة، بعد أن أوصى به 57 نائباً، هم أعضاء كتل معسكره في الكنيست، لكنه لم ينجح في ذلك خلال المهلة القانونية (بما فيها التمديد لأسبوعين)، فأعاد التكليف إلى ريڤلين، الذي أجرى مشاورات جديدة مع الكتل الحزبية بالكنيست أفضت إلى تكليف يئير لبيد، رئيس «يوجد مستقبل» بتشكيل الحكومة، بعدما أوصى به 51 نائباً.

  وفي حال فشل لبيد، ستحال المسألة إلى الكنيست، وعندها تكون الإنتخابات المبكرة على الأبواب، إلا إذا حدث تطور مفاجيء، رجح كفة تشكيل الحكومة على يد نتنياهو، أو غيره.

■ مرفق في ختام هذا الملف «**ثبت توضيحي بمصطلحات وأسماء أحزاب وهيئات يهودية وصهيونية**»، وردت في أوراق الملف. ووظيفته وضع القاريء أمام معلومات إضافية عن المشهد السياسي والحزبي اليهودي والصهيوني، كان من الصعب تضمينها داخل مواد الملف تحاشياً لإثقال مسار العرض التوثيقي المكثف. وقد تم الإستناد في إعداد هذا الثبت إلى مصادر متخصصة وموثوقة.

لم يتضمن الثبت «الحزب الشيوعي الإسرائيلي» وتفريعاته لسببين، لكونه غير يهودي صرف، بل «مختلط» بأغلبية عربية، ولكونه غير صهيوني برنامجاً وسياسة، وقد تأسس تحت إسم «الحزب الشيوعي الفلسطيني» في العام 1919، وقد تم التعريف به وبالأحزاب والقوائم العربية في الورقة الثانية من هذا الملف■

عن تطورات المشهد السياسي – الحزبي
اليهودي والصهيوني في فلسطين.. 1897 – 1948

[■ أدت عوامل عدة إلى قيام الدولة العبرية في فلسطين بعد نحو 51 عاماً على انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول–1897، شهد العالم خلالها حربين عالميتين غَيَّرت نتائج الأولى خريطة المنطقة العربية، مع إنهيار الأمبراطورية العثمانية، فيما رسَّمت نتائج الثانية نظاماً عالمياً بقطبين جديدين بقيادة كل من الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة.

لقد إستمد المشروع الصهيوني مصادر قوته الموضوعية من التقاء أهدافه مع مصالح الدول الإستعمارية الكبرى، وفي المقدمة بريطانيا التي تبنته سياسياً عبر وعد بلفور–1917، وميدانياً منذ إنتدابها على فلسطين–1922. كما استمد قوته الذاتية من قدرته على استقطاب تيارات سياسية ومراكز ثقل إقتصادية يهودية تبنت حل «المسألة اليهودية» وفق شعارات الحركة الصهيونية، التي وظفت ماتعرض له اليهود في عدد من بلدانهم الأوروبية لصالح تسويق «حل قومي» زائف عبر إقامة «دولة اليهود» في فلسطين.

■ شهد عمل المنظمة الصهيونية نقلة مفصلية عندما انتقلت من مرحلة تثبيت هيكليتها وبلورة برنامجها(«برنامج بازل»)، إلى مرحلة تكثيف نشاطها في فلسطين، على يد الأحزاب والتيارات الصهيونية. وفي هذا السياق، تشكلت في فلسطين هيئات ومؤسسات وأطر يهودية وصهيونية «مشتركة»، مثلثة الأهداف:

أ) تنفيذ توجهات المؤسسات الصهيونية العالمية، من زاوية استيعاب المهاجرين اليهود، وتمكينهم، وتفعيل دورهم في تحقيق هدف «قيام دولة اليهود».

ب) تقديم «الحالة اليهودية» في فلسطين، أمام سلطات الإنتداب، كجسم موحد يغطي على واقع «التجميع»، متعدد المنابع. كما يغطي على الخلافات حول مسألة «قيام الدولة»، على خلفية رفضها من قبل التيار الديني الحريدي.

ج) مأسسة الحالة اليهودية في فلسطين(القائمة والوافدة)، وتوحيد دور الحركات والأحزاب اليهودية والصهيونية في هذا الاتجاه، لخلق نواة «منظومة سياسية–حزبية وتمثيلية» ، تتولى مهام إدارة «الدولة» عند قيامها.

■ مع كل خطوة من هذه الخطوات كانت ترتسم في فلسطين ملامح نظام سياسي – حزبي صهيوني ويهودي. وبلغت هذه العملية ذروتها خلال فترة الإنتداب البريطاني، الذي ما أن أعلن عن نهايته حتى كانت هناك منظومة عسكرية وسياسية وحزبية صهيونية حاضرة للإستيلاء على فلسطين، وإقامة الدولة العبرية.

تتضمن هذه الورقة عرضاً مكثفاً لمسار تشكل الأحزاب والأطر التمثيلية والتنظيمات العسكرية الصهيونية في فلسطين منذ انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول–1897، حتى إنتهاء الإنتداب البريطاني على فلسطين، وقيام الدولة العبرية–1948. مع الإشارة إلى أنه تم التركيز فحسب، على الأحزاب والأطر، التي لعبت دوراً بارزاً في تشكيل المشهد السياسي – الحزبي اليهودي والصهيوني في فلسطين:]

(1)

«المؤسسات القومية للشعب اليهودي»..

آليات التشكيل ونسب التمثيل

■ حضر المؤتمر الصهيوني الأول 204 مندوبين مثلوا 117 جمعية صهيونية، منهم 70 مندوباً من روسيا وحدها. ووضع المؤتمر لائحة تنظيمية نَصَّت على تشكيل المؤتمر بالإنتخاب، وحددت نسبة تمثيل الجمعيات الصهيونية فيه بـ1%. ونَصَّت على انتخاب لجنة تنفيذية (موسعة) من بين أعضائه من 15 عضواً بالإقتراع السري، من بينهم 5 أعضاء (لجنة مصغرة)، يشكلون فعلياً القيادة اليومية للمنظمة الصهيونية العالمية، التي تم الإعلان عن تشكيلها في هذا المؤتمر.

■ في الهرم التنظيمي للمنظمة يقع أولاً المؤتمر: «برلمان الشعب اليهودي»، كما يطلقون عليه، ثم اللجنة التنفيذية(الموسعة والمصغرة)، وبعدهما اللجان «الإقليمية»، التي تتولى إدارة عمل الإتحادات والجمعيات الصهيونية المنتسبة للمنظمة والمنتشرة في عدد من البلدان. وقد ساهم نشوء الأحزاب الصهيونية واتساع صفوف المنظمة في إجراء تعديلات على اللائحة التنظيمية، من بينها إعطاء الحق لكل 50 جمعية صهيونية في تشكيل إتحاد خاص بها، بعد أن كان ممنوعاً تشكيل أكثر من إتحاد في البلد الواحد، وقد سعت الأحزاب الصهيونية لذلك كي تعزز تمثيلها في المؤتمر في مواجهة خصومها ومنافسيها.

■ إنعقد المؤتمر في دوراته الخمس الأولى مرة كل عام، ثم مرة كل عامين منذ المؤتمر السادس–1903، ثم مرة كل 5 سنوات منذ المؤتمر الـ22– 1946. وقد توقف إنعقاده ما بين العامين 1913–1921 بسبب الحرب العالمية الأولى بشكل أساسي (عقدت ثلاثة لقاءات صهيونية موسعة خلال هذه الفترة). وقد إختلفت نسب تمثيل التجمعات الصهيونية في المؤتمر بعد قيام الدولة العبرية، إذ تحددت في السنوات الأخيرة بواقع 39% من المندوبين من إسرائيل، 29% من الولايات المتحدة، 33% من الدول الأخرى.

■ شكلت المنظمة الصهيونية العالمية مؤسسات مالية وإدارية لتنفيذ أهدافها، أبرزها:

1–«الصندوق القومي اليهودي»/«كيرين كيميت»

ويتولى تمويل الإستيطان الصهيوني عبر شراء الأراضي وإقامة المشاريع الإستيطانية في فلسطين، وقد أقر تشكيله في المؤتمر الصهيوني الخامس–1901. وبعد قيام الدولة العبرية، قرر الكنيست–1954، إخضاع الصندوق للقوانين الإسرائيلية، فلم يعد يقوم بشراء الأراضي بل استصلاحها وتشجيرها، بالإضافة إلى رعاية المهاجرين اليهود. وتم إبرام اتفاق بين الحكومة الإسرائيلية وبين الصندوق العام 1960، بحيث سُلمت الأراضي الخاضعة له إلى «دائرة أراضي إسرائيل»، على أن يكون نصف أعضاء مجلس ادارة الدائرة من مندوبي الصندوق.

2- «الصندوق التأسيسي»،«كيرين هايسود»

تأسس في العام 1920، بهدف تمويل الهجرة والاستيطان في فلسطين. وقام الصندوق بجمع الأموال لهذا الغرض من كل أرجاء العالم، واستمر بذلك بعد قيام الدولة العبرية. يُدار الصندوق من قبل مجلس إدارة يتم تعيينه من قبل الإدارة الصهيونية وإدارة الوكالة اليهودية.

من نشاطات الصندوق أنه أقام أكثر من 250 مستوطنة زراعية في مواقع مختلفة من فلسطين، وساهم في إقامة شركات متنوعة مثل شركة المياه «مكوروت»، وشركة النقل البحري (تسيم) وشركة النقل الجوي (العال)، بالإضافة إلى دعم مشاريع تعليمية وصحية وإجتماعية متنوعة.وبعد أن تم توحيد الجباية إثر قيام الدولة العبرية تحت اسم «الجباية الموحدة لاسرائيل»، حدد المؤتمر الصهيوني مهمة «الكيرن هايسود» بجمع الأموال من خارج اسرائيل، وسُجل الصندوق رسميا كشركة إسرائيلية.

3- «الوكالة اليهودية»

تأسست في العام 1929.كان اسمها في فترة الانتداب البريطاني «الوكالة اليهودية لأرض اسرائيل». وهي هيئة عامة مشتركة بين المنظمة الصهيونية وتيارات خارجها، وظهر اسمها لأوّل مرة في «صك الانتداب»، الذي أشار في مادته الرابعة إلى «أن وكالة يهودية مناسبة سوف يُعترف بها كهيئة استشارية لإدارة فلسطين والتعاون معها في المسائل الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ما قد يؤثر في إقامة وطن قومي يهودي وحماية مصالح السكان اليهود في فلسطين».

إعترفت الحكومة البريطانية و«عصبة الأمم» بهذه الوكالة، وعملت أقسام ومؤسسات المنظمة الصهيونية في فلسطين تحت إدارة الوكالة اليهودية. وأصبح استخدام إسمي المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية مترادفين في «اليشوف اليهودي» في فلسطين لهيئة واحدة. وتركزت مهامها على توسيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وشراء الأراضي وتحويلها إلى ملكية يهودية، وإقامة استيطان زراعي أساسه العمل العبري، وبعث اللغة والأدب العبريين.

وكانت هذه الوكالة خلال فترة الانتداب أشبه بـ«حكومة يهودية مستقلة»، وتمتعت بصلاحيات واسعة من قبل سلطات الإنتداب لتشرف بنفسها على المرافق التعليمية والاقتصادية اليهودية في فلسطين■

(2)

تبلور التيارات السياسية في المنظمة الصهيونية، وتشكل الأحزاب

[■ لم ينظر مؤسس المنظمة الصهيونية العالمية، تيودور هرتزل، ومؤيدوه بعين الرضى إلى نشوء تيارات سياسية وأحزاب في إطار المنظمة الصهيونية العالمية، لأن الحفاظ على وحدة المنظمة برأيهم يتعارض مع «وجود أحزاب وتيارات متصارعة». لكن مكونات المؤتمر الصهيوني الأول كانت تنتمي بالأساس إلى منابع فكرية واتجاهات سياسية مختلفة، أدى احتدام السجال فيما بينها حول الكثير من القضايا، إلى بلورة إتجاهات وتيارات وأطر وأحزاب صهيونية وحريدية في صفوف المنظمة.. وخارجها:]

■ أطلق على الاتجاه الذي يقوده وينظِّر له هرتزل بـ «الصهيونية السياسية»، ويعتمد النشاط السياسي – الديبلوماسي لكسب موافقة الدول المؤثرة على قيام الدولة العبرية، واعترافها بها، ويقلل من أهمية الإستيطان في

فلسطين لتحقيق هذه الغاية ويعتبره «تسللاً لايقيم دولة»، في حين يولي معارضوه الاستيطان اليهودي أهمية كبرى إلى جانب الإتصالات السياسية، وأطلق على هذا الإتجاه «الصهيونية العملية».

■ وفي سياق معارضة الأسلوب الفردي لهرتزل في قيادة المنظمة الصهيونية العالمية، وتجاهله فئة الشباب لصالح تمسكه بالحاخامات، وفشله في تحقيق أي إنجاز سياسي، تشكلت «الكتلة الديمقراطية» على يد مجموعة من الشباب الأكاديميين عشية المؤتمر الصهيوني الخامس–1901، كأول كيان صهيوني ضمن المنظمة. من بين المؤسسين حاييم وايزمان، الذي أصبح رئيساً للمنظمة الصهيونية وأول رئيس للدولة العبرية. وقد دمج وايزمن ما بين الصهيونية السياسية والعملية في إطار ما سمي بـ«الصهيونية التوفيقية» أو«الصهيونية المركبة»، التي جمعت ما بين النشاط السياسي – الديبلوماسي، وما بين المباشرة على الأرض في خطوات عملية تمثلت في تحفيز الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتوطين المهاجرين وتنظيم صفوفهم.

■ وحول هوية «ثقافة الشعب اليهودي»، المفترض نشرها بين صفوف اليهود، نشأ صراع ما بين «الكتلة الديمقراطية» العلمانية وما بين التيار الديني الصهيوني. فقد أرادها الطرف الأول «قومية علمانية»، فيما أصر الثاني على أن تكون «قومية دينية»، وعندما انحازت قرارات المؤتمر الخامس للطرف الأول، رد المتدينون الصهيونيون بتأسيس حركة «مزراحي» (المركز الروحي)– 1902، وفق شعار «توحيد شعب إسرائيل في أرض إسرائيل تحت سلطة توراة إسرائيل».

■ هدأ الخلاف ما بين التيارين العلماني والديني حول هوية النشاط الثقافي اليهودي، بعدما قرر المؤتمر الصهيوني السادس–1903 تشكيل لجنتين للنشاط الثقافي الصهيوني، إحداهما بيد العلمانيين، والثانية بيد المتدينين. لكن الخلاف عاد للإشتعال إثر قرار المؤتمر العاشر–1911 تكليف اللجنة التنفيذية الصهيونية (أعضاؤها من العلمانيين) بتنظيم النشاط الثقافي العبري، الأمر الذي دفع «مزراحي» لعقد اجتماع لمندوبيها رفضت الأغلبية فيه إقتراح الإنفصال عن المنظمة الصهيونية، مما دفع أصحاب الإقتراح لإعلان إنشقاقهم عن المنظمة الصهيونية و«مزراحي» معاً، وعقدوا –عام 1912– مع بعض الحاخامات ومتدينين آخرين مؤتمر «المتدينيين الورعين»، تشكلت فيه منظمة «أغودات إسرائيل» (رابطة اليهود).

■ تشكلت حركة «تساعيري تسيون» (شباب صهيون) في أوروبا العام 1903. وهي حركة شبابية صهيونية ضمت تيارات مختلفة ومتناقضة، ربطتها علاقات قوية مع حزب «هبوعيل هاتسعير» لاحق الذكر.

■ تمثل حزب«هبوعيل هاتسعير»، (العامل الشاب)، في المؤتمر الصهيوني الثامن–1907. تأسس الحزب في العام 1905 في فلسطين. وهو حزب صهيوني عمالي يرفض مباديء الإشتراكية، من موقع إنكاره للصراع الطبقي بين اليهود.

■ تأخر التمثيل الحزبي للتيار العمالي «الصهيوني الإشتراكي» في المنظمة حتى المؤتمر التاسع–1909، عندما حضره مندوبون عن «بوعالي تسيون» (عمال صهيون). وهو حزب تأسس في روسيا العام 1906، وأقام له فرعاً في فلسطين العام ذاته، من بين مؤسسيه ديڤيد بن غوريون. وقد تبنى ما يسمى بـ «الصهيونية الإشتراكية».

وسيكون لهذا الحزب والتغيرات الهيكلية والبرنامجية التي مر بها دوراً فاعلاً وقيادياً في تأسيس مقومات الكيانية الصهيونية في فلسطين.

■ تأسست حركة «هاشومير هاتسعير» (الحارس الشاب) في العام 1913، وهي منظمة شبابية إشتراكية – صهيونية، هاجرت مجموعة من أعضائها إلى فلسطين في العام 1919، وتحولت إلى حزب سياسي في العام 1946 بعد إتحادها مع مجموعة أخرى.

■ في العام 1925 أسس ڤلاديمير جابوتنسكي حركة «الصهيونية التنقيحية»، أو«التصحيحية». وتطلق عليها بعض المصادر «حزب الإصلاح»، وهي تعبر عن التيار اليميني الصهيوني.

■ وقعت تطورات على خريطة الأحزاب المذكورة سابقاً تحت تأثير تطورات سياسية وميدانية مفصلية، منها إطلاق وعد بلفور–1917 والاحتلال العسكري البريطاني لفلسطين–1918، وبتأثير الموجة الثانية من الهجرة اليهودية الثانية بين عامي 1904–1914، والتي قدم من خلالها إلى فلسطين مجموعة واسعة نشطاء أحزاب التيار العمالي الصهيوني في روسيا وغيرها من دول أوروبا الشرقية، وخاصة من «بوعالي تسيون» و«تساعيري تسيون»، ولعبت دوراً حاسماً في الحراك الحزبي – السياسي الصهيوني، وتوحيد عدد من الأحزاب والحركات العمالية، وإقامة النقابات والجمعيات والأطر التمثيلة.

1– تأسيس «أحدوت هعفودا»

■ جرت محاولات توحيد الكتل والجمعيات العمالية الصهيونية في فلسطين منذ العام 1918 ، إنطلاقاً من قناعة الحركات العمالية بالدور المركزي الذي ينبغي أن يلعبه العمال وأحزابهم في رسم مستقبل النشاط الصهيوني في فلسطين وإقامة «الوطن القومي». بدأت المحاولات عملياً خلال المؤتمر السابع للمنظمة الزراعية، الذي خَلُصَ إلى أن مركز الثقل في النشاط الصهيوني هو «العمل على تحرير الأرض وتأمينها وخلق ظروف سياسية واستيطانية واقتصادية تشجع على هجرة شعبية واسعة»، وطالب المنظمة الصهيونية بإنشاء مؤسسة مالية تخصص لإستصلاح الأراضي ومنح القروض الزراعية للمستوطنين اليهود.

■ لكن النقاشات الرئيسية التي دارت في المؤتمر تمحورت حول نقد ظاهرة التناحر الحزبي في صفوف المنظمة خاصة بين حزبي «بوعالي تسيون» و«هبوعيل هاتسعير». واستمرت النقاشات، بعد انفضاض المؤتمر، بين الكتل والأحزاب العمالية حول مسألة الوحدة وبرز خلالها ثلاث نقاط ينبغي حسمها: **1**– دور العمال في بناء «الوطن القومي». **2**– طبيعة العلاقات بين أرض إسرائيل والمهجر عموماً، وبين الحركة العمالية اليهودية في فلسطين والمهجر خصوصاً. **3**– هل يتم تنظيم العمال على أساس سياسي – حزبي، أم على أساس طبقي شامل غير حزبي؟

■ ودعت خلال النقاشات مجموعة من اللاحزبين لإلغاء الأحزاب السياسية واستبدالها بتنظيم شامل يوحد العمال على أسس طبقية. وفي تلك الفترة كان حزب «بوعالي تسيون» قد غير من مواقفه خاصة عندما استبدل صراع الطبقات بالعمل من أجل «العمل العبري» وتبنى اللغة العبرية بدلا من اليديشية.

وبذلك إقترب من مواقف منافسه «هبوعيل هاتسعير»، وهو ماخلق مناخاً مؤاتياً لإستئناف محاولات الوحدة، خاصة بعد موافقة «بوعالي تسيون» على مبادرة اللاحزبيين لإنجاز وحدة الحركات العمالية. وبالفعل عقد مؤتمر عام للعمال الزراعيين في 1919/3/26، قرر إقامة الحزب الموحد، دون موافقة مندوبي «هبوعيل هاتسعير» الذي طالب بأن يكون الحزب «إتحاد عمالي فيدرالي» وليس حزباً إندماجياً، وبالتالي رفضوا المشاركة في الحزب الجديد. ومع ذلك عقد في اليوم الثالث للمؤتمر مؤتمر عمالي عام ضم أيضاً عمال المدن وأعضاء نقابات مهنية ومندوبين عن الكتائب اليهودية، وأعلن عن تشكيل «الإتحاد الصهيوني- الإشتراكي لعمال أرض- إسرائيل»، واختصاره «أحدوت هعفودا» (وحدة العمل).

■ على الرغم من عدم دخول «هبوعيل هاتسعير» إلى الحزب «الجديد»، إلا أن محاولات توحيد النشاط العمالي الصهيوني لم تتوقف، ولكن هذه المرة عبر إطار مهني نقابي يحافظ على إستقلال الأحزاب. وأدى ذلك إلى إتفاق بين الحزبين عام 1920 على «تأسيس الإتحاد العام للعمال اليهود في أرض إسرائيل» (الهستدروت) بمشاركة قوائم وأحزاب عمالية أخرى. شارك في الإنتخابات التمهيدية لعقد المؤتمر التأسيسي للاتحاد الذي عقد في حيفا، 4,433 عاملاً إنتخبوا 87 مندوباً كانت حصة «أحدوت هعفودا» 37 مندوباً، وحصة «هبوعيل هاتسعير» 16، وتوزع المندوبون الثمانية على قوائم عمالية أخرى. وتعمقت قوة الهستدروت في الأوساط العمالية اليهودية وغدا من أقوى الهيئات الداعمة للمشروع الصهيوني.

2- تأسيس «ماباي»

■ تفاقم التناحر بين «هبوعيل هاتسعير» و«أحدوت هعفودا»، وإنعكس ذلك سلباً على دور «الهستدروت» والحركة العمالية، وهو ما دفع لتجديد المحاولات لتوحيد الحزبين. وقد أثار تدفق رأس المال اليهودي الخاص إلى فلسطين مخاوف قيادات الأحزاب العمالية من إضعاف دور العمال وأحزابهم في توجيه مسار إقامة «الدولة»، وساهم ذلك في نجاح مساعي الوحدة بين الحزبين بعدما أظهر إستفتاء حزبي جرى في كل منهما موافقة أغلبية الأعضاء على توحيد الحزبين. وفعلا عُقد المؤتمر التأسيسي للحزب الجديد في 1930/1/5 وأعلن عن قيام حزب «عمال أرض إسرائيل» (ماباي).

■ لاحظ باحثون أنه إضافة إلى التطورات التي طرأت على موازين القوى داخل المنظمة الصهيونية ، فإن أسباباً ذاتية لدى الحزبين أدت إلى إتمام الوحدة بينهما، فحزب«هبوعيل هاتسعير» بات «أقل يمينية» في نظر «أحدوت هعفودا» على خلفية موقفه الرافض لتزايد نفوذ «البورجوازية اليهودية»، عبر ضخ المال في فلسطين لصالح مشاريع تهدد مكانة الحركات العمالية وسيطرتها على جمهورها العمالي، والتالي إقترب من موقف «أحدوت هعفودا» في هذا المجال. كما أن تزايد قوة الأخير وبسط نفوذه على معظم المؤسسات والهيئات ذات الصلة بمصالح العمال المهنية والمعيشية أزال تحفظ غالبية قيادة «هبوعيل هاتسعير» على مبدأ الوحدة الإندماجية، من زاوية تفضيل مشاركة «أحدوت هعفودا» في مكاسبه عبر الوحدة معه، على الاستمرار في التناحر معه في معركة غير مضمونة النتائج، عدا عن ضررها على مصالح العمال وموقعهم في المشروع الصهيوني.

■ بالمقابل، يلحظ الباحثون أن «أحدوت هعفودا» مارس وهو على رأس «الهستدروت» سياسات وسطية في تعامله مع أوساط يمينية نافذة في المنظمة الصهيونية، وعقد معها صفقات وفق قاعدة «الحلول الوسط»، وهذا

يعكس ميله العملي «للتخفيف من يساريته»، ما جعله أقرب إلى مواقف «هبوعيل هاتسعير» من الناحية العملية». وهذا الجنوح التدريجي نحو اليمين بدأ بالأساس منذ تأسيس الحركة الأم «بوعالي تسيون»، التي نظَّرت للجمع مابين الإشتراكية والصهيونية النقيضتين. كما أن المتابع للمشهد الحزبي والسياسي الإسرائيلي يخلص إلى تأكيد هذا الجنوح نحو اليمين من خلال التدقيق في مواقف حزب العمل الحالي، والذي تعود جذوره إلى هذه الحركة والأطر الحزبية التي شكلتها منذ تاسيسها وقدومها إلى فلسطين، وتخليه بالتدريج عن برنامجه الإقتصادي – الإجتماعي الذي رفع عناوينه منذ تأسيسه ووضع نفسه وفق ذلك في خانة «اليسار الصهيوني».

■ ونلحظ أيضا من خلال دراسة خطوتي الوحدة اللتين تم عرضهما في المسار الحزبي للحركات العمالية الصهيونية في فلسطين، أن قيام حزب موحد بين حركتين أو أكثر لايؤدي إلى إنصهار مكوناته مع بعض. بل تبقى كتيارات داخل الحزب الواحد، وهذا يفسر الإنشقاقات المتتالية التي باتت سمة من سمات المشهد الحزبي الصهيوني في فلسطين، إستمر حتى بعد قيام الدولة العبرية. ويعود عدم الإنصهار هذا برأينا إلى عدة أسباب أبرزها أن الحزب الأكبر في إطار هذه الوحدة يسعى إليها من زاوية التخلص من منافسة الأحزاب الصغيرة، التي تعمل في صفوف التيار الذي يقوده، ووضعها تحت هيمنته. كما أن الأحزاب والحركات الصغيرة تدخل في إطار هذه الوحدة لأسباب مصلحية مباشرة، وليس وفق أسس مبدئية، وبالتالي تحافظ على كيانتها الخاصة داخل الحزب الموحد، وفي حال رأت أن مصلحتها لم تتحقق، كما سعت تنشق وتبحث عن مصلحتها في إطار آخر. وهذه السمة لا تقتصر على الحركات والجماعات الحزبية بل تنطبق على الأفراد أيضا، كما أنها لا تقتصر على التيار العمالي، بل تشمل جميع التيارات الصهيونية.

3– تأسيس«مابام»

■ تزايدت قوة «ماباي»، وأصبحت له الحصة الأكبر من المندوبين المنتخبين من فلسطين إلى المؤتمرات الصهيونية في عقد الثلاثينيات من القرن الـ 20، وأحكم سيطرته على معظم فروع ومؤسسات المنظمة الصهيونية العاملة في فلسطين. لكن تعارضات نشأت داخل الحزب في العام 1941، وتبلورت داخل الحزب مجموعة أطلقت على نفسها «المجموعة ب»، عارضت سياسات الحزب بشأن «قيام دولة صهيونية في فلسطين تكون جزءاً من العالم الغربي». ومع اتخاذ الحزب بقيادة بن غوريون قراراً يمنع التكتلات داخله، إنشقت الكتلة واتخذت لنفسها إسم «أحدوت هعفودا» على إسم الحزب الذي اتحد مع اللاحزبيين و«هابوعيل هاتسعير» عند تأسيس «ماباي». واتحدت هذه المجموعة مع مجموعة «بوعالي تسيون/يسار» التي إنشقت عن الحزب الأم، إعتراضاً على سياساته التي وصفتها بـ«اليمينية»، والتي تخالف برأيها الأسس التي تشكل وفقها الحزب، وشكلت المجموعتان عام 1946 إطاراً حزبياً حمل إسم «أحدوت هعفودا–بوعالي تسيون» (الحزب الصهيوني الموحد)، ورفع شعار إقامة «الدولة اليهودية الإشتراكية»، ثم إتحد هذا الحزب مع «هاشومير هاتسعير» (الحارس الشاب)، وشكلوا معاً «مابام» (حزب العمال الموحد) عام 1948.

■ عارض حزب «مابام» الخطوط السياسية لحزب «ماباي» بزعامة بن غوريون، ونادى بضرورة سيطرة العمال على إدارة الدولة، والغاء الحكم العسكري، وفصل الدين عن الدولة ووضع دستور، وإلغاء الفوارق الطبقية داخل المجتمع الإسرائيلي، وتوفير أماكن عمل لجميع العمال، وتقوية «الهستدروت». لكن المفارقة، أن «مابام» شارك

معظم الائتلافات التي شكلها حزب «مباي»، ولاحقاً «المعراخ»، الذين يعترض على سياساتهما، وهو ما افقده الشعبية التي كان يتمتع بها عند تأسيسه.

■ إستقال ڤلاديمير جابوتنسكي من المنظمة الصهيونية لأسباب متعددة أبرزها عدم قناعته بالأساليب «اللينة» التي تتبعها المنظمة لإقامة «الوطن القومي» لليهود، وكان هو من الأقلية التي رفضت «خيار أوغندا» كمكان لتنفيذ المشروع الصهيوني. خلاصة أفكاره تدعو إلى إقامة دولة اليهود في فلسطين عبر خطين متكاملين ومتزامنين: تكثيف الإستيطان وتشكيل قوة عسكرية صهيونية ضاربة. وكان من أوائل الذين دعوا لتشكيل كتائب عسكرية يهودية تقاتل إلى جانب البريطانيين بهدف الإستفادة منها بعد الحرب في فرض قيام «الوطن القومي» لليهود.

شكل جابوتنسكي عام 1925 حزب «هتسومر» (إتحاد الصهيونيين التصحيحيين) في باريس، ولم تطل فترة إستقالته من المنظمة الصهيونية، فحضر المؤتمر الصهيوني الـ 14 بنفسه، مع ممثلي حزبه الجديد، كما شارك الحزب في إنتخابات جمعية النواب «أسفات هانفاخريم» في فلسطين. تجاوز جابوتنسكي «برنامج بازل» معبراً عن «رؤية توسعية» خاصة به ، عندما أعلن في أحد مؤتمرات حزبه عن تطلعه إلى قيام الوطن القومي لليهود في فلسطين وشرق الأردن، قائلاً «إن فلسطين بالكاد ستكفي لثلاثة، أو أربعة أجيال قادمة».

■ هاجم جابوتنسكي الجميع، أولا الحركات العمالية الصهيونية و«الهستدروت»، واعتبرهم «بوقاً للماركسية». ورأى في التيار العمالي «حجر عثرة أمام تحقيق المشروع الصهيوني». فيما إتهمه التيار العمالي بأنه «فاشي وديماغوجي وعدو للعمال». وهاجم قيادة المنظمة الصهيونية، واتهمها بالتراخي والمهادنة مع سلطات الإنتداب البريطاني، التي نالت نصيبها أيضاً من الهجوم بسبب ما وصفه بالإجراءات التي تؤخر تحقيق المشروع الصهيوني في فلسطين. ونظر جابوتنسكي بعنصرية إلى الفلسطينيين ودعا إلى طردهم. تحولت الحركة في العام 1948 إلى حزب «حيروت» (الحرية) على يد مناحيم بيغن، وتعود إليها بشكل أساسي جذور حزب «الليكود»، الحالي.

وربما تخرج المقارنة مابين تصريحات ومواقف جابوتنسكي في تلك الفترة، وبين ماينفذ من سياسات على يد الليكود ومعسكره اليوم، بإستخلاص يشير إلى أن حقبة حكم نتنياهو تمثل إلى حد كبير إستعادة للسياسات العنصرية والعدوانية والتوسعية، التي سعى جابوتنسكي لتطبيقها على الأرض، ولم يسعفه الوقت والظروف لفعل ذلك■

(3)

التياران الدينيان الصهيوني والحريدي..

تحت سقف «الدولة القومية»

■ مثلت حركة «أغودات إسرائيل»، التيار الديني الحريدي بشكل رئيسي. وهي حركة يهودية عالمية للمتدينين المتزمتين. أنشأت فرعها في فلسطين عام 1918. ترى الحركة أن «التوراة والتراث اليهودي هما الأساس في وجود وديمومة شعب اسرائيل».

أعلنت الحركة عداءها للمنظمة الصهيونية بكافة تياراتها، لكنها مع ذلك تفاعلت مع الأطر والجمعيات اليهودية والصهيونية «المشتركة» ،التي أقيمت في فلسطين بإشراف المنظمة الصهيونية وشاركت في بعضها، كما أن

موقفها العدائي من الصهيونية تلاشى وانضمت الحركة عام 1947 إلى المطالبين بإقامة دولة يهودية في فلسطين. وجرى في أعقاب هذا الانضمام، التوقيع على اتفاق «ستاتوس كو» في الشؤون والقضايا الدينية بين الحركة وبين مؤسسات «الييشوف» (التجمع اليهودي الصهيوني في فلسطين)، قضى باحترام التقاليد الدينية. وتمثلت الحركة بعضوين في «مجلس الشعب» و«مجلس الدولة المؤقت»، وشاركت في إنتخابات الكنيست الأولى في إطار «الجبهة الدينية المتحدة». وتعود لهذه الحركة جذور كل من «يهودوت هاتوراة» (يهودية التوراة)، و«شاس» («حراس التوراة الشرقيين») الحاليتين.

■ في العام 1922، تشكل «بوعالي أغودات إسرائيل» (عمال أغودات إسرائيل) كجناح عمالي ديني للحركة، وأنشأ فرعاً له في فلسطين عام 1923، لكن مرونة هذا الجناح مع الأطروحات الصهيونية أدخله في صراع مع الحركة الأم التي توقفت عن تقديم المساعدات المالية له. أعيد تأسيسه عام 1933، وتحول إلى حزب سياسي عند قيام الدولة العبرية، وشارك في إنتخابات الكنيست منذ الدورة الأولى.

تقف الحركة ضد تجنيد الفتيات اليهوديات والشبان اليهود المتدينين الذين يدرسون الدين اليهودي، واهتمت بإقامة معاهد تعليمية مستقلة وخاصة بها، وعملت وما زالت، من أجل نيل مخصصات وميزانيات لدعم استمرار عمل هذه المعاهد الدينية. وهذا من أهم أسباب مشاركتها في الإئتلافات الحكومية في إسرائيل. وعلى الرغم من نظرتها غير الودية إلى التيار العلماني وأحزابه، إلا أنها تفضل التعامل من بينه مع معسكر اليمين، وخاصة الليكود الذي «يحترم التراث الديني اليهودي»، ويدعو إلى إحيائه والحفاظ عليه، بخلاف الأحزاب العلمانية اليسارية التي تنظر إليها الحركة بعين الشك «لجرأتها على تعاليم التوراة». وربما هذا من دوافع تفضيل التيار الحريدي، ومعه التيار الديني الصهيوني، التحالف مع الليكود في إطار الحكومة.

■ ومثلت حركة «همزراحي» بشكل أساسي التيار الديني الصهيوني في المنظمة الصهيونية. ولا تختلف عن «أغودات إسرائيل» من ناحية التمسك بتعاليم التوارة والتقاليد الدينية اليهودية، لكنها تختلف معها من ناحية قناعتها بأن تشكيل المنظمة الصهيونية لايتعارض مع التعاليم الدينية، التي تربط خلاص اليهود بالمشيئة الإلهية، وهي ترى أن الصهيونية تأتي في سياق رسم الطريق نحو هذا الخلاص.

■ مع تقدم المشروع الصهيوني في فلسطين وقيام الدولة العبرية لم يعد هناك خلاف جدي بين التيارين، وهما يعملان اليوم معاً في إطار حكومة نتنياهو من خلال الأحزاب التي تناسلت منهما، وكانت الحركتان شاركتا معا في إنتخابات الكنيست الأولى في إطار «الجبهة الدينية المتحدة».

شكلت الحركة عدداً من الأطر المهنية أبرزها «هبوعيل مزراحي» (عمال مزراحي)، الذي عمل بشكل مستقل، وخاض إنتخابات الكنيست الأولى، إلى جانب الحركة، ثم توحدا معاً عام 1956 في إطار حزب «المفدال»، (حزب المتدينين الوطنيين)،الذي إندمج بدوره لاحقاً في إطار حزب «البيت اليهودي»■

(4)

«جمعية النواب»..

صيغة «الكنيست» في فترة الإنتداب

■ «الكنيست»، أو «جمعية المنتخبين»، اسمها بالعبرية «أسيفات هانفخاريم». وهي الهيئة التي كانت تمثل ما يشبه «برلمان اليهود في فلسطين» في فترة الانتداب البريطاني. فبعد صدور وعد بلفور، وإثر دخول الجيش البريطاني الأجزاء الجنوبية من فلسطين أواخر عام 1917 ،جرت محاولات أولى لم تكتمل لإقامة مؤسسات تمثيلية لليهود في فلسطين .

وفي 1918/1/2، إجتمع ممثلون عن الأحزاب السياسية والمؤسسات الاقتصادية والتعليمية الصهيونية واليهودية في يافا وقرروا إقامة «لجنة مؤقتة ليهود أرض إسرائيل»، أنيطت بها معالجة المسائل الداخلية والخارجية للجالية اليهودية في فلسطين، والإعداد لإجراء انتخابات لإقامة إطار تمثيلي لليهود.

وبعد أن تم استيلاء القوات البريطانية على جميع أراضي فلسطين عقد اجتماع تحضيري آخر في يافا في 1918/6/17 لمناقشة موضوع إقامة جمعية تأسيسية. وفي هذا الاجتماع ظهر اختلاف بين ممثلي الأحزاب الصهيونية وممثلي المتدينين من حركة «أغودات يسرائيل»، الذين رفضوا منح النساء حق التصويت والترشيح في الانتخابات.

■ جرت أول انتخابات للجمعية في 1920/4/19 وفق التمثيل النسبي، وقد شاركت فيها 20 قائمة حزبية ومهنية وطائفية. وقد صوت في هذه الإنتخابات 22,200 يهودي يشكلون 70% من أصحاب حق الإنتخاب. وقد أقام المتدينون صناديق خاصة بهم منعوا فيها المرأة من التصويت. واجتمعت الجمعية (314 عضواً) في القدس في 1920/10/7 وإنتخبت «لجنة قومية»، (ڤاعاد ليئومي) من 38 عضوا، إنتخبوا بدورهم لجنة تنفيذية مصغرة من 11 عضواً. وتكون اللجنة بمثابة الجهاز التنفيذي لجمعية النواب، ينوب عنها في إدارة شؤون اليهود في فلسطين بين دورات إنعقاد الجمعية. كما أُنيط باللجنة مهمة إعداد مشروع دستور لـ«الإدارة الذاتية اليهودية في فلسطين».

وفي هذه الدورة، أعلنت الجمعية نفسها السلطة العليا التي تتولى إدارة الشؤون العامة لليهود في فلسطين، والممثل الوحيد لهم في المسائل الداخلية. وكلفت جمعية النواب جهازها التنفيذي بالعمل على نيل إعتراف حكومة الإنتداب بالمقررات والاجراءات التي تم اتخاذها.

■ ناقشت الجمعية في دورة إنعقادها الثانية في شهر 1922/3 مشروع الدستور، الذي نص على أن كل يهودي في فلسطين ملزم بالخضوع لمؤسسات الجالية اليهودية التي لها الحق في فرض ضرائب على اليهود لكي تتمكن من تقديم الخدمات لهم. وقد تضمن مشروع الدستور كذلك نظام الانتخابات المقبلة.

وفي 1925/12/6، جرت انتخابات جمعية النواب الثانية، وتشكلت من 221 عضواً. وفي شهر 1926/2 أصدرت حكومة الانتداب الأنظمة المتعلقة بإدارة الطوائف الدينية في فلسطين، وبموجبها إعتبرت الجالية اليهودية فيها طائفة دينية. ثم نشرت حكومة الانتداب في 1928/1/1 الأنظمة المتعلقة بإدارة شؤون الطائفة اليهودية في فلسطين، واعترفت بموجبها بجمعية النواب كأعلى سلطة في الطائفة اليهودية، لجهة توليها الإشراف على المؤسسات التعليمية والصحية اليهودية في فلسطين .

■ وفي 1930/3/3، صدرت أنظمة تحدد طريقة إنتخاب أعضاء الجمعية، وبموجبها تجري الانتخابات بطريقة الاقتراع السري النسبي المباشر. ويحق لكل يهودي بلغ العشرين من عمره، ذكراً كان أو أنثى، الإشتراك في الاقتراع وترشيح نفسه لعضوية المجلس التمثيلي شريطة أن يكون ملماً باللغة العبرية قراءة وكتابة. وتقرر كذلك أن تكون ولاية الجمعية ثلاث سنوات، وأن تعقد إجتماعاتها مرة كل سنة، وتم تحديد عدد أعضائها بـ 71 عضواً.
وفي 1931/1/5 جرت ثالث إنتخابات للجمعية، ثم توقفت الإنتخابات بسبب أحداث الثورة العربية في فلسطين بين عامي 1933–1939 ثم بسبب الحرب العالمية الثانية. وفي 1944/1/1، جرت الإنتخابات الرابعة للجمعية، ورفع عدد أعضائها إلى 171 عضواً. وظلت الجمعية تمارس دورها حتى نهاية فترة الانتداب البريطاني، وألغيت رسمياً في 1949/2/13، موعد تنصيب الكنيست الإسرائيلي الأول الذي إنتخب في 1949/1/25■

(5)

من «حراسة المستوطنات»

إلى اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه

■ عملت الأحزاب الصهيونية بمختلف تياراتها على تشكيل تنظيمات عسكرية. وكان حزب «بوعالي تسيون» أول من بدأ في هذا المجال عندما شكل في العام 1909 منظمة «هاشومير»(الحارس) للقيام بأعمال الحراسة، ثم تحوَّلت إلى قوة محاربة منظمة؛ كانت مهمتها الدفاع عن المستوطنات الصهيونية في الجليل، ثم في مختلف أنحاء فلسطين. إنضمت في وقت لاحق إلى «الهاغاناة»(الدفاع الذاتي) عند تشكيلها في العام 1920 على يد «أحدوت هعفودا»، وكانت بمثابة الذراع العسكري للوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية.

■ قام جابوتنسكي بتشكيل منظمة «بيتار»–1935، لتي عرفت فيما بعد باسم «الإرغون» وكان يرأسها مناحيم بيغن، إنشقت عنها منظمة «شتيرن»–1939. وقد وافقت سلطات الإنتداب على تشكيل هذه المنظمات العسكرية على الرغم من معرفتها بطبيعتها الإرهابية، وعدم صحة الإدعاء بأنها تشكلت بهدف الدفاع عن المستوطنات اليهودية، وهو ما يتناقض مع نص صك الإنتداب الذي صدر عن عصبة الأمم.
وقد نفذت هذه العصابات المسلحة سلسلة واسعة من المجازر بحق أبناء الشعب الفلسطيني في سياق خطة «دالت» التي وضعتها القيادة الصهيونية لإقتلاعه من أرضه، وقد إمتلكت من عناصر القوة والتنظيم ما مكنها من هزيمة الجيوش العربية التي شاركت في حرب 1948.

■ عشية قيام الدولة العبرية، وصل عدد أعضاء «الهاغاناة» وحدها نحو 36,000 عنصر، بالإضافة إلى3,000 من «البالماخ» (سرايا الصاعقة) التابعة لها، وكان بناؤها التنظيمي قد إكتمل، الأمر الذي سهل عملية تحويلها إلى جيش موحد ومحترف للدولة الصهيونية، فقرر بن غوريون في 1948/5/31 حل الإطار التنظيمي للهاغاناه وتحويلها إلى «جيش الدفاع الإسرائيلي»، الذي إنضمت إليه أيضاً جميع المنظمات العسكرية الصهيونية التي سبق ذكرها■

(6)

المشهد الحزبي والسياسي في الكنيست الأول–1949

■ كشفت الفترة الأولى من تشكيل مؤسسات الدولة العبرية بعيد قيامها الأشواط الواسعة التي قطعتها عملية بناء ملامح الكيانية اليهودية والصهيونية في فلسطين التي إشتغلت عليها المنظمة الصهيونية وأحزابها.وساهمت نسبة الحسم المنخفضة في إنتخابات الكنيست الأول(1%) في تظهير الجانب الحزبي من هذه المكونات. كما كشف الإجماع الحزبي الصهيوني واليهودي على المشاركة في الإنتخابات إلتقاء «الجميع» تحت سقف بناء مؤسسات الدولة العبرية.

■ يمكن القول إن تشكيلة الكنيست الأول ضمت جميع الأحزاب الصهيونية الرئيسية التي تشكلت في فلسطين، والتي تم عرض مسار تبلورها، وأظهر موقع حزب «ماباي» القيادي في المشهد الحزبي السياسي الإسرائيلي والذي حصل على 46 مقعداً في الكنيست من أصل 120، تلاه «مابام» بـ19 ، ثم الجبهة الدينية الموحدة بـ 16، وبعدها «حيروت» بـ14 مقعداً. أي أن مربع القوى هذه التي تصدرت عملية تأسسيس مكونات الكيانية اليهودية والصهيونية في فلسطين قد تصدرت أيضاً قيادة العمل السياسي والإداري في الدولة العبرية في العقدين الأولين من تأسيسها.

■ وماتزال معظم هذه القوى في واجهة المشهد الإسرائيلي اليوم باستثناء التبدل الكبير الذي وقع منذ العام 1977 بتقدم الليكود إلى مقدمة هذا المشهد وتراجع «ماباي» (حزب «العمل» اليوم)، إثر انحسار البرنامج الإجتماعي – الإقتصادي والسياسي الذي رفع يافطته منذ تأسيسه. وهذا تعبير عن المسار الذي يتجه نحوه بسرعة المشهد الحزبي والسياسي والمجتمعي الصهيوني في إسرائيل، بما يعني المزيد من العنصرية والعدوانية والتوسعية على حساب الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني■

2021/1/11

المشاركة العربية في إنتخابات الكنيست

2021-1949

[■ عشية إعلان قيام الدولة العبرية، شهدت فلسطين مسارين متعاكسين: مسار صهيوني ناهض ومتحفز يستند إلى دعامات مؤسسية حزبية ونيابية ونقابية وعسكرية، ومسار فلسطيني منكوب على وقع خطى طوابير مئات آلاف الفلسطينيين، في رحلة لجوء قسرية إلى خارج ديارهم وممتلكاتهم.

ما بين هذين المسارين، تمكن نحو 160 ألف فلسطيني من البقاء في وطنهم. وبهذا الصمود، بقيت ميادين الصراع مفتوحة مع المشروع الصهيوني داخل فلسطين وخارجها، على الرغم من النكبة التي لحقت بالشعب الفلسطيني وحركته الوطنية، التي إحتاجت نحو عقدين من الزمن لتعيد ترتيب صفوفها، وتنهض مجدداً بسواعد اللاجئين وعزيمتهم.

وخلال العقود التي إنقضت على قيام الدولة العبرية، جهد فلسطينيو الـ48 من أجل الحفاظ على هويتهم الوطنية، وواجهوا تحديات كبرى في هذا السبيل. وكانت موضوعة المشاركة في الإنتخابات الإسرائيلية العامة من أبرز هذه التحديات، مابين الوظيفة التي تريدها قيادة المشروع الصهيوني من هذه المشاركة، وما بين فرض إستحقاقات وجودهم على أرض وطنهم كما هم يريدون.

■ تسعى هذه الدراسة إلى توثيق مشاركة فلسطينيي الـ48 في الإنتخابات البرلمانية الإسرائيلية، إقتراعا وترشحاً، منذ دورتها الأولى حتى الرابعة والعشرين، مستندة إلى قوائم العضوية المنشورة على موقع الكنيست الإلكتروني، ومستفيدة من مصادر المعلومات الموثوقة في هذا المجال. وعلى الرغم من توافر عشرات وربما مئات الدراسات التي خاضت في هذا الموضوع، إلا أنه لوحظ إفتقاد كل من القاريء المتابع، والباحث المتخصص إلى توافر مصدر يقدم بشكل دقيق ومكثف خريطة المشاركة العربية في هذه الإنتخابات، مدعمة بأسماء النواب العرب سواء ترشحوا على قوائم الأحزاب الإسرائيلية، أو العربية.

■ في هذا الإطار، تابعت الدراسة التغيرات التي تطرأ على عضوية الكنيست خلال فترة ولايتها بما يخص النواب العرب، وعدم الإكتفاء بتسجيل نتائج الإنتخابات واعتبارها سجلا ثابتا للعضوية. فهذا خطأ كبير لأن «قانون أساس- الكنيست»، يحدد عدد أعضاء الكنيست الثابت عند 120 نائباً، لكن ثبات هذا العدد لايفترض بالضرورة ثبات قوام الكنيست، التي تشهد حركة خروج ودخول في عضويتها، ليس فقط بسبب الوفاة، أو الإستقالة، وعددها قليل، وإنما تنفيذاً لإتفاقات تناوب، تبرم داخل الحزب أو القائمة الإئتلافية قبل الإنتخابات، وتسجل لدى رئاسة الكنيست عند ترسيمه، ويتم تنفيذ الإتفاقات بعد إعتمادها من الحكومة وتقديمها إلى المجلس. وهذه الحركة تصل في بعض دورات الكنيست إلى 30 عضواً، أي ربع عدد أعضاء المجلس:]

(1)

قوائم «مابام»: مقاولو أصوات لصالح الحزب الحاكم

■ بدأت المشاركة العربية في انتخابات الكنيست منذ محطتها الأولى، العام 1949. وجاء القرار الصهيوني بذلك لتحقيق 3 أهداف متكاملة:

- تسويق الدولة العبرية أمام المجتمع الدولي كـ«نموذج ديمقراطي» فريد في المنطقة، في وقت إنصبت فيه جهود إدارة المشروع الصهيوني وحلفائها على كسب الإعتراف الأممي بقيام هذه الدولة.
- وضع الحراك الإجتماعي – السياسي لفلسطينيي الـ48 تحت مجهر المتابعة، وتوجيه مساره بما لا يتعارض مع متطلبات توطيد أركان الدولة العبرية في فلسطين، وتمكين مؤسساتها الإحتلالية من إحكام سيطرتها على أراضي وممتلكات الفلسطينيين.
- إستثمار حالة إنهيار البنى السياسية والحزبية الفلسطينية، من زاوية التعامل مع من بقي في فلسطين كخزان أصوات إنتخابية، تعزز موقع الأحزاب الصهيونية الكبيرة في قيادة مؤسسات الدولة العبرية، وفي سياق تحقيق ذلك، منعت السلطات الإسرائيلية لنحو ربع قرن من الزمن، قيام تنظيم عربي مستقل.

■ كان حزب «عمال أرض إسرائيل»(ماباي)، سبَّاقاً في تشكيل «قوائم عربية» مساندة للحزب في الإنتخابات. واعتمد في تشكيلها على زعامات محلية ذات طابع «حمائلي» وطائفي وجهوي ومناطقي، وفقاً للتقسيم الصهيوني لفلسطينيي الـ48، الذي لا يعترف بهم كأقلية واحدة بل أقليات متعددة (درزية، مسيحية، بدوية، مسلمة..).
شكل الحزب قائمة عربية واحدة في انتخابات الكنيست الأولى. ومنذ الإنتخابات الثانية– 1951، شكل عدة قوائم في الدورة الإنتخابية الواحدة، وفق التقسيم المذكور. وعند فوزها، تقتصر وظيفتها على مساندة مواقف الحزب في الكنيست دون أن تمارس في مجتمعاتها المحلية أي دور سياسي– إجتماعي خارج وظيفتها الإنتخابية، مقابل بعض الإمتيازات التي يمنحها الحزب، من موقعه في السلطة، لأعضاء هذه القوائم الذين يتعامل معهم الحزب كـ«مقاولي أصوات» لصالحه. وفي سياق هذه الإمتيازات، يتم تعزيز موقع هؤلاء من خلال تسهيلات لبعض جمهورهم الإنتخابي (تصاريح عمل وتنقل..) في ظل حالة الطوارىء، إبان فترة الحكم العسكري الذي إمتد لنحو عقدين بعد قيام الدولة العبرية. وعبر هذه الآلية، ضَمِنَ الحزب مقاعد «مجانية» لا تكلفه صوتاً واحداً من جمهوره الصهيوني، ودون أن يُضطر في الوقت نفسه إلى مواجهة أية تجاذبات داخل الحزب في حال فتح باب عضويته لمنتسبين عرب، الأمر الذي لم يحصل إلا في عقد السبعينيات(1973)، وفعلت أحزاب صهيونية أخرى الشيء نفسه في تلك الفترة.

■ معظم الأحزاب الصهيونية سعت لتوظيف الصوت العربي لصالحها، لكنها لا تمتلك النفوذ الذي يؤهلها لتشكيل قوائم عربية ملحقة بها، كما فعل حزب «ماباي» الممسك بمقاليد الحكم. وهذا ما أدركه حزب «مابام» (العمال الموحد)، عندما فشلت القائمة العربية التي شكلها عشية الإنتخابات الأولى في تجاوز نسبة الحسم–1%، فقدم مرشحين عرباً على قائمته الحزبية في الإنتخابات اللاحقة، وحُسمت داخل الحزب مسألة فتح باب عضوية الحزب للمنتسبين العرب، بعد إنفصاله عن حزب «أحدوت هعفوداه» (وحدة العمل)، في العام 1954.

■ نشط الحزب الشيوعي الإسرائيلي في الشارعين العربي واليهودي، وكان الحزب غير الصهيوني الوحيد الذي شارك في انتخابات الكنيست. ضمت قوائم الحزب مرشحين عرباً ويهوداً بحكم عضويته المختلطة، وحاز على نسب تصويت مرتفعة بين الناخبين العرب وصلت إلى 54% منهم في انتخابات الكنيست الثالثة– 1955، التي حاز فيها على 6 مقاعد.

تعرض الحزب الشيوعي للإنشقاق، «مع ظهور تيارين: الأول بقيادة شموئيل ميكونيس، والثاني بقيادة مائير ڤلنر وتوفيق طوبي. وبلغت الأزمة حدتها عندما وقع الانشقاق في صفوف الحزب العام 1965، فأعلن ڤلنر ورفاقه عن تأسيس «القائمة الشيوعية الجديدة» (راكاح)، التي شكلت بدورها «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة»، (حداش)، في منتصف سبعينيات ق20، كإطار يضم في داخله عدة قوى يسارية عربية ويهودية■

(2)

المشهد الإنتخابي في ظل غياب الأطر الحزبية العربية المستقلة

1949–1977

[■ نقدم فيما يلي عرضاً توثيقياً مكثفاً حول العضوية العربية في الكنيست في الفترة التي نجح فيها حزب «ماباي» في تشكيل قوائم عربية موالية له وإدخالها الكنيست وتمتد من إنتخابات الكنيست الأولى– 1949، حتى التاسعة– 1977، التي شهدت آخر فوز لإحدى قوائمه:]

- **الكنيست الـ1– 1949/1/25**

عدد النواب العرب– 3: فازت في الإنتخابات قائمة عربية واحدة مرتبطة بحزب «ماباي» تحت إسم «القائمة الديمقراطية للناصرة»، وحازت على 7,387 صوتاً– 1,7%، وحصلت على مقعدين في الكنيست شغلهما: سيف الدين الزعبي ،أمين سليم جرجورة. وفاز توفيق طوبي على قائمة «الحزب الشيوعي الإسرائيلي»(4 مقاعد). فيما فشلت قائمة «الكتلة الشعبية العربية»، الملحقة بحزب «مابام» من عبور نسبة الحسم.

- **الكنيست الـ2– 1951/7/30**

عدد النواب العرب– 8: فاز النائبان توفيق طوبي وإميل حبيبي على قائمة «الحزب الشيوعي الإسرائيلي» (5 مقاعد). وفازت«القائمة الديمقراطية لعرب إسرائيل» بـ 3 مقاعد شغلها كل من: سيف الدين الزعبي، جبر معدي، مسعد قسيس. وقائمة «التقدم والعمل» بمقعد واحد شغله صالح حسن خنيفس، كما فازت «الزراعة والتطوير»(7851 صوتاً– 1,1%)، بمقعد واحد شغله فارس حمدان، والقوائم الثلاث مرتبطة بحزب «ماباي». وفاز رستم بستوني ضمن قائمة مرشحي حزب «مابام».

- **الكنيست الـ3– 1955/7/26**

عدد النواب العرب– 8: فاز النائبان توفيق طوبي وإميل حبيبي على قائمة «الحزب الشيوعي الإسرائيلي» (6 مقاعد)، وفازت قائمة «الديمقراطية لعرب إسرائيل»(15,475 صوتاً– 1,8%) بمقعدين للنائبين: سيف الدين الزعبي ومسعد قسيس. وفازت «التقدم والعمل» (12,511 صوتاً– 1,5%) بمقعدين للنائبين: صالح خنيفس وصالح سليمان. وفازت «الزراعة والتطوير» (9,791 صوتاً– 1,1%) بمقعد واحد للنائب فارس حمدان، والقوائم الثلاث السابقة مرتبطة بحزب «ماباي». وفاز يوسف خميس على قائمة حزب «مابام».

- **الكنيست الـ4– 1959/11/3**

عدد النواب العرب– 7: فاز توفيق طوبي على قائمة «الحزب الشيوعي الإسرائيلي»(3 مقاعد).وفازت «التقدم والتطور» بمقعدين للنائبين: أحمد الظاهر والياس نخلة. وفازت« التعاون والأخوة» بمقعدين للنائبين: لبيب حسين

أبو ركن ويوسف دياب. وفازت «الزراعة والتطوير» بمقعد واحد للنائب محمود ناشف. وفاز يوسف خميس للمرة الثانية على قائمة حزب «مابام».

- **الكنيست الـ5– 1961/8/15**

عدد النواب العرب– 8: فاز النائبان توفيق طوبي وإميل حبيبي على قائمة «الحزب الشيوعي»(5 مقاعد). وفازت «التقدم والتطور» بمقعدين للنائبين أحمد الظاهر وإلياس نخلة.وفازت «التعاون والأخوة» بمقعدين للنائبين: جبر معدي ودياب عبيد. والقائمتان مرتبطتان بحزب «ماباي». وفاز يوسف خميس للمرة الثالثة على قائمة مرشحي «مابام»، وخليل سليم جبارة عن حزب «أحدوت هعفودا» (وحدة العمل).

- **الكنيست الـ6 – 1965/11/1**

عدد النواب العرب –7: فاز النائبان توفيق طوبي وإميل حبيبي على قائمة «راكاح» (3 مقاعد). وفازت «التقدم والتطور» بمقعدين للنائبين: سيف الدين الزعبي وإلياس نخلة. وحصلت «التعاون والأخوة» على مقعدين للنائبين: جبر معدي ودياب عبيد. والقائمتان مرتبطتان بحزب «ماباي». وفاز عبد العزيز الزعبي على قائمة مرشحي «مابام».

- **الكنيست الـ7– 1969/11/28**

عدد النواب العرب– 7: فاز النائبان توفيق طوبي وإميل حبيبي على قائمة «راكاح»، ونالت «التقدم والتطور» مقعدين للنائبين: سيف الدين الزعبي وجبر معدي. وحصلت «التعاون والأخوة» على مقعدين للنائبين إلياس نخلة ودياب عبيد، والقائمتان مرتبطتان بحزب «ماباي». وفاز عبد العزيز الزعبي للمرة الثانية على قائمة مرشحي «مابام»/«المعراخ».

- **الكنيست الـ8– 1973/1/31**

عدد النواب العرب– 7: فاز النائبان توفيق طوبي وتوفيق زياد على قائمة «راكاح» (4 مقاعد)، و«التقدم والتطور» بمقعدين للنائبين: سيف الدين الزعبي وجبر معدي. و«القائمة العربية للبدو والقرويين»، بمقعد واحد شغله حماد أبو ربيعة، والقائمتان مرتبطتان بحزب «ماباي»(العمل). وفاز عبد العزيز الزعبي للمرة الثالثة على قائمة «مابام»/«المعراخ». كما فاز أمل نصر الدين على قائمة حزب «الليكود».

- **الكنيست الـ9– 1977/5/17**

عدد النواب العرب– 7: فاز توفيق طوبي وتوفيق زياد وحنا مويس عن «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة»، سيف الدين الزعبي عن «القائمة العربية الموحدة» المرتبطة بحزب «العمل»، أمل نصر الدين للمرة الثانية على قائمة «الليكود»، زيدان عطشي على قائمة «شينوي» (حركة التغيير)، وليد حاج يحيى عن «معسكر اليسار الإسرائيلي». ***[خلال ولاية الكنيست تناوب كل من: سيف الدين الزعبي وجبر معدي وحماد أبو ربيعة على مقعد «القائمة العربية الموحدة»، وحل وليد حاج يحيى مكان أوري أفنيري على مقعد «معسكر اليسار الإسرائيلي»■]***

جدول (1)*: النواب العرب في الكنيست.. 1949 – 1977

دورة الكنيست	التصويت العربي%	عدد النواب	قوائم ماباي	فازوا ضمن مرشحي الأحزاب				
				الشيوعي	مابام	شينوي	ليكود	أحدوت هعفودا
الأولى–1949/1/25	69,3	3	2	1(1)	–	–	–	–
الثانية–1951/7/30	85,5	8	5	2	1	–	–	–
الثالثة–1955/7/26	91	8	5	2	1	–	–	-
الرابعة–1959/11/3	88,9	7	5	1	1	–	–	-
الخامسة–1961/8/15	85,5	8	4	2	1			1
السادسة–1965/11/1	87,8	7	4	2 راكاح	1	–	–	-
السابعة–1969/11/28	82	7	4 معراخ	2 راكاح	1 معراخ	-	–	–
الثامنة–1973/1/31	80	7	3 العمل	2 راكاح	1	1	1	-
التاسعة–1977/5/17	75	6	1 العمل	3 حداش		1	1	

* إعداد: مجلة «الحرية»، إستناداً إلى معطيات وردت على موقع الكنيست. مصدر نسب التصويت العربي: «مدى الكرمل»/ تقدير موقف2021.

(3)

أحزاب وقوائم عربية مستقلة تحت خيمة البرنامج الوطني الفلسطيني العام

■ شهد عقد سبعينيات ق 20 تطورات مهمة على الصعيد الفلسطيني، أبرزها تبلور البرنامج الوطني في إطار منظمة التحرير الإئتلافية، برنامج العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة، الذي تَوَّجَ مرحلة نوعية من الكفاح بدأت مع إنطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة في العام 1965. وشكل هذا رافعة عززت مكانة المنظمة وأكسبها الإعتراف العربي والأممي بها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، قائدة لنضاله. وبذلك، تم الإنتصار على محاولات طمس الهوية الوطنية، وإلزام الشعب الفلسطيني بالتسليم بنتائج كارثتي النكبة وحرب الـ67.

وكان من الطبيعي أن تنعكس هذه التطورات على نضال الشعب الفلسطيني في أراضي الـ48، الذي قاوم المحاولات الصهيونية التي سعت لتفتيت نسيجه الوطني والإجتماعي ضمن مشروع إدامة تداعيات النكبة في حياته عبر مواصلة عمليات الإقتلاع والتضييق في إطار سياسية عنصرية منهجية. وبات الفلسطينيون في طرفي الأراضي المحتلة عامي 48 و67 عملياً في خندق واحد بمواجهة السياسات العدوانية والعنصرية والتوسعية، كما تجسد في يوم الأرض– 1976/3/30، وخلال الإنتفاضتين الكبيرتين: 1987–1994 و2000–2005، على سبيل المثال لا الحصر.

■ على وقع هذه التطورات، تقدم فلسطينيو الـ48 خطوات واسعة على طريق التخلص من وصاية الأحزاب الصهيونية على خياراتهم السياسية والتحكم بمعظم أصوات المجتمع العربي في الإنتخابات البرلمانية والمحلية والنقابية. وتتوجت هذه الخطوات بظهور مشهد سياسي حزبي – سياسي مختلف نوعياً عما كان عليه الوضع في

المرحلة السابقة، ونشير إلى أبرز الحركات والأحزاب التي تشكلت منذ سبعينيات ق20، دون الخوض في برامجها السياسية وخلفياتها الفكرية والأيديولوجية، وبالحدود التي ترسمها لنفسها هذه الدراسة:

- تأسست **الحركة الإسلامية– 1971** على يد الشيخ عبد الله نمر درويش، وكان موقفها رافضٌ للمشاركة في الانتخابات البرلمانية. وفي العام 1996 إنقسمت إلى قسمين :الجناح الشمالي بقيادة رائد صلاح الذي استمر في رفضه المشاركة بالانتخابات الإسرائيلية والدعوة لمقاطعتها، والجناح الجنوبي بقيادة إبراهيم صرصور الذي يوافق على المشاركة في الانتخابات، وجاءت مشاركة هذا الجناح ضمن تحالف مع «الحزب الديمقراطي العربي» في إطار «القائمة العربية الموحدة».
- تأسست **حركة «أبناء البلد»– 1972**، وهي ترفض المشاركة في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية وتدعو إلى مقاطعتها.
- تأسست**«الحركة التقدمية للسلام»– 1978**، في مدينة الناصرة من أبرز شخصياتها محمد ميعاري وأوري أفنيري. إنضمت اليها منتصف الثمانينيات مجموعة من حركة «أبناء البلد». حصلت الحركة في الكنيست الـ11– 1984 على مقعدين، وفي الكنيست الـ12– 1988 حصلت على مقعد واحد، وفي الكنيست الـ13– 1992 فشلت في اجتياز نسبة الحسم، ثم تلاشت.
- تأسست **«الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة»– 1977**، على يد «القائمة الشيوعية الجديدة» (راكاح)، كما ذكرنا سابقاً، وضمت قوى وشخصيات يسارية من العرب واليهود، وإنضم إليها عند تأسيسها أعضاء من حركة «الفهود السود» بقيادة شارلي بيطون. وتشارك الجبهة في الإنتخابات منذ تأسيسها.
- تأسس **«الحزب الديمقراطي العربي»– 1988**، على يد عبد الوهاب دراوشة بعد إستقالته من حزب «العمل»، إحتجاجا على قمع سلطات الإحتلال للمشاركين في فعاليات الإنتفاضة الأولى. شارك الحزب في إنتخابات الكنيست بشكل مستقل، ثم تحالف مع «الحركة الإسلامية/الجناح الجنوبي» في إطار «القائمة العربية الموحدة».
- تأسس **«التجمع الوطني الديمقراطي»– 1995**، وضم قوى يسارية وقومية نشطت داخل البلدات العربية. وتعود في أصولها التنظيمية إلى: جزء من «أبناء البلد»، و«حركة ميثاق المساواة» بقيادة عزمي بشارة، وأعضاء سابقين في «الحركة التقدمية». والتجمع يشارك في الإنتخابات منذ تأسيسه.
- تأسست **«الحركة العربية للتغيير»– 1996**، بقيادة أحمد الطيبي، وخاضت أول تجربة لإنتخابات الكنيست العام نفسه، لكنها إنسحبت قبيل الانتخابات. ومنذ تلك المحاولة، لم تخض هذه الحركة الإنتخابات منفردة، بل في إطار تحالف مع قوى أخرى■

(4)

إستقطاب الأصوات العربية في الإتجاه الصحيح

2013–1981

[■ فيما يلي القسم الثاني من العرض التوثيقي المكثف الذي يوضح بالأسماء والكتل الحزبية خريطة المشاركة العربية في إنتخابات الكنيست في مرحلة غابت عنها قوائم «مابای». وفي هذه الفترة، نما دور الأحزاب والقوائم العربية وتعزز موقعها بالتدريج في المشهد السياسي – الحزبي الإسرائيلي:]

- **الكنيست ال10– 1981/6/30**

عدد النواب العرب– 5: توفيق طوبي وتوفيق زياد على قائمة «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة»، محمد وتد وحمد خلايلة عن «المعراخ»(العمل)، أمل نصر الدين عن حزب «الليكود».

وكانت 3 قوائم عربية مرتبطة بحزب «مابای» خاضت هذه الإنتخابات وفشلت جميعها في تجاوز نسبة الحسم وهي: «القائمة العربية الموحدة» برئاسة سيف الدين الزعبي وجبر معدي، «حركة المواطنين العرب في إسرائيل»، برئاسة نوري العقبي، «الأخوة العربية» برئاسة حنا حداد. وبفشلها في دخول الكنيست يسدل الستار على مرحلة شكلت فيها هذه القوائم ذراعاً إنتخابياً لحزب «مباي» على وجه الخصوص.

- **الكنيست الـ11– 1984/7/23**

عدد النواب العرب– 7: توفيق طوبي وتوفيق زياد على قائمة «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة»، محمد وتد عن حزب «مابام»/«المعراخ»، ثم إنشق عنه مع بدايات الإنتفاضة الأولى، وانضم إلى «الجبهة»، محمد ميعاري عن «القائمة التقدمية للسلام»(مقعدان، أحدهما ليهودي)، عبد الوهاب دراوشة عن «المعراخ»(العمل)، زيدان عطشي عن حزب «شينوي»(حركة التغيير)، أمل نصر الدين عن الليكود.

- **الكنيست الـ12– 1988/11/1**

عدد النواب العرب– 6: توفيق طوبي وتوفيق زياد عن «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة»، (4 مقاعد)، محمد ميعاري عن «الحركة التقدمية للسلام»، عبد الوهاب دراوشة عن «الحزب الديمقراطي العربي»، الذي أسسه بعد إنشقاقه عن حزب العمل، صالح طريف عن حزب «العمل»، حسين فارس عن «مابام». ***[خلال ولاية الكنيست: حل محمد نفاع مكان توفيق زياد («الجبهة»، تناوب)، وحَلَّت تمار غوجانسكي مكان توفيق طوبي («الجبهة»، تناوب)، وحَلَّ هاشم محاميد مكان مائير ڤلنر («الجبهة»، تناوب). وحَلَّ صالح طريف مكان عيزر وايزمان («العمل»، تناوب) في 1991/10/7، والذي أصبح رئيساً للدولة العبرية بين عامي 1993–2000].***

- **الكنيست الـ13– 1992/5/23**

عدد النواب العرب– 8: توفيق زياد وهاشم محاميد عن «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة»، عبد الوهاب دراوشة وطلب الصانع عن «الحزب الديمقراطي العربي»، أسعد أسعد عن «الليكود»، حنا حداد وصالح طريف ونواف مصالحة عن «العمل». وليد حاج يحيى عن «ميرتس». ***[خلال ولاية الكنيست حل صالح سليم مكان توفيق زياد بسبب وفاته في حادث طرق– 1994/7/5، وحل حنا حداد مكان أبراهام بورغ «العمل»].***

- **الكنيست الـ14– 1996/5/29**

عدد النواب العرب– 12: هاشم محاميد وصالح سليم وأحمد سعد «جبهة» وعزمي بشارة «تجمع» عن قائمة «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة»، عبد المالك دهامشة وتوفيق خطيب «الحركة الإسلامية»، وعبد الوهاب دراوشة وطلب الصانع (الحزب الديمقراطي العربي)عن «القائمة العربية الموحدة»، وليد حاج يحيى عن «ميرتس»، صالح طريف ونواف مصالحة ورفيق حاج يحيى عن «العمل». ***[خلال ولاية الكنيست، حل رفيق حاج يحيى مكان موشيه شاحل «العمل» بسبب إستقالته].***

- **الكنيست الـ15– 1999/5/19**

عدد النواب العرب– 13: هاشم محاميد وعبد المالك دهامشة وتوفيق خطيب وطلب الصانع ومحمد حسن كنعان عن «القائمة العربية الموحدة»، محمد بركة وعصام مخول عن «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة»، وعزمي بشارة وأحمد الطيبي عن قائمة تحالف بين «التجمع» و«الحركة العربية للتغيير»، حسنية جبارة عن «ميرتس». أيوب قرا عن «الليكود»، صالح طريف ونواف مصالحة عن حزب «العمل»/«إسرائيل واحدة».

- **الكنيست الـ16– 2003/1/28**

عدد النواب العرب– 12: محمد بركة وعصام مخول وأحمد طيبي (ترشح ضمن قائمة «الجبهة»)، عن «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة»، عزمي بشارة وجمال زحالقة وواصل طه، عن «التجمع الوطني الديمقراطي»، عبد المالك دهامشة وطلب الصانع عن «القائمة العربية الموحدة»، مجلي وهبي وأيوب قرا عن «الليكود»، صالح طريف وغالب مجادلة عن «العمل» ضمن تحالف «هعفودا ميماد». ***[خلال ولاية الكنيست، حل صالح طريف مكان عمرام متسناع «العمل»، ثم خرج من الكنيست قبيل إنتهاء ولايتها].***

- **الكنيست الـ17– 2006/3/28**

عدد النواب العرب– 13: محمد بركة وحنا سويد عن «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة»، إبراهيم صرصور وعباس زكور وطلب الصانع وأحمد طيبي(ترشح مع «الموحدة») عن «القائمة العربية الموحدة»، عزمي بشارة وجمال زحالقة وواصل طه عن «التجمع الوطني الديمقراطي»، مجلي وهبي عن «كاديما»، شكيب سنان وغالب مجادلة وناديا الحلو عن «العمل». ***[خلال ولاية الكنيست حل سعيد نفاع مكان عزمي بشارة «تجمع»، وحل شكيب سنان محل أفرام سنيه لاستقالته].***

- **الكنيست الـ18– 2009/2/10**

النواب العرب– 17: إبراهيم صرصور ومسعود غنايم وطلب الصانع وأحمد طيبي (ترشح مع «الموحدة»)، عن «القائمة العربية الموحدة»، محمد بركة وحنا سويد وعفو إغبارية عن «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة»، جمال زحالقة وسعيد نفاع وحنين الزعبي عن «التجمع الوطني الديمقراطي»، أحمد ذباح وأكرم حسون ومجلي وهبي عن «كاديما»، أيوب قرا عن «الليكود»، حمد عمار عن «إسرائيل بيتنا»، شكيب شنان عن «الإستقلال»/حزب إيهود باراك، غالب مجادلة عن «العمل». ***[خلال ولاية الكنيست حل غالب مجادلة مكان يولي تمير«العمل»، وشكيب شنان مكان متان ڤيلنائي «العمل»، وهذان التبديلان من تداعيات إنشقاق إيهود باراك عن***

«العمل» وتشكيله كتلة «الإستقلال»)، وحل أحمد ذباح مكان آڤي ديختر «كاديما» وأكرم حسون مكان جدعون عزرا «كاديما»].

- **الكنيست الـ19– 2013/2/22**

عدد النواب العرب– 12: محمد بركة وحنا سويد وعفو إغبارية عن «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة»، إبراهيم صرصور ومسعود غنايم وطلب أبو عرار وأحمد طيبي عن «القائمة العربية الموحدة»، جمال زحالقة وحنين زعبي وباسل غطاس عن «التجمع الوطني الديمقراطي»، حمد عمار عن «إسرائيل بيتنا»، غالب مجادلة عن «العمل».

[خلال ولاية الكنيست حل غالب مجادلة مكان بنيامين بن أليعازر «العمل»]■

جدول(2)*: النواب العرب في الكنيست.. 1981 – 2013

الدورة / القائمة	10 1981	11 1984	12 1988	13 1992	14 1996	15 1999	16 2003	17 2006	18 2009	19 2013
الجبهة	2	3	2	2	3	2	2	2	3	3
التجمع					1	1	3	3	3	3
العربية للتغيير						1	1	1	1	1
العربية الموحدة					4	5	2	3	3	3
الديمقراطي العربي			1	2	تحالف مع الحركة الإسلامية/الشق الجنوبي، ضمن «العربية الموحدة»					
التقدمية للسلام		1	1	_						
ميرتس				1	1	1				1
شينوي		1								
مابام	1/معراخ	1	1							
العمل	1/معراخ	1/معراخ	1	3	3	2	2	3	2	
الليكود	1			1		1	2		1	1 ليكود بيتنا
إسرائيل بيتنا									1	
كاديما								1	3	
المجموع	5	7	6	9	12	11	12	13	17	12
التصويت العربي%	69,7	73.7	73,9	69,6	69,3	75	62	65,3	53.6	57,3

*إعداد«الحرية»، إستناداً إلى معطيات موقع الكنيست. مصدر نسب التصويت العربي: «مدى الكرمل»/تقدير موقف 2021.

(5)

المد والجزر في تجربة «القائمة المشتركة»

2015–2021

■ سَنَّ الكنيست في العام 2014 قانوناً رفع فيه نسبة الحسم في الإنتخابات من 2% إلى 3,25%، باقتراح من رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» أڤيغدور ليبرمان. وكان الاستهداف العام من وراء ذلك هو منع الأحزاب الصغيرة من الدخول إلى الكنيست، لكن الهدف الأساس هو تهميش الأحزاب العربية وإقصاؤها من الكنيست في سياق تصعيد السياسة الصهيونية القائمة على العنصرية ضد الفلسطينيين. وقد شهدت الفترة ذاتها نقاشات موسعة حول إقرار «قانون القومية» العنصري .

وقد ردت الأحزاب العربية على رفع نسبة الحسم بإعلان تحالفها ضمن قائمة واحدة(القائمة المشتركة) في شهر 2015/1 ضمت الأحزاب الأربعة التي تشارك في الإنتخابات ولها تمثيل في الكنيست وهي: «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة»، «الجبهة العربية للتغيير»، «الحركة الإسلامية– الجناح الجنوبي»، و«التجمع الوطني الديمقراطي».

قوبل تشكيل القائمة بارتياح في صفوف فلسطينيي الـ48، وعبروا عن ذلك بالمشاركة الواسعة في الانتخابات. وأثمر تشكيلها 13 مقعداً. وبدلا من أن يتحقق هدف أصحاب إقتراح رفع نسبة الحسم، بتهميش الأحزاب العربية، باتت هذه الأحزاب في إطار وحدتها ضمن «المشتركة» تشكل القوة البرلمانية الثالثة في الكنيست. بالمقابل، شن نتنياهو حملة شعواء ضد القائمة ومكوناتها، وتوجه إلى ناخبي «الليكود» وعموم اليمين يدعوهم إلى «مواجهة هذا الخطر» عبر الإقبال على صناديق الاقتراع والتصويت لصالح حزبه.

■ تعطل هذا المسار في إنتخابات الكنيست الـ21– 2019 بعد أن غطت ملفات الخلاف على ضرورات إستمرار التجربة وتطويرها. فخاضت الأحزاب العربية الإنتخابات ضمن قائمتين منفصلتين. وكما هو متوقع، إنخفضت نسبة التصويت العربي، وخسرت الأحزاب مجتمعة 3 مقاعد عما حصلت عليه الإنتخابات السابقة ضمن «المشتركة». وبفعل هذا التراجع زادت غلة الأحزاب الصهيونية من الأصوات العربية لتصل إلى نحو 30% منها.

■ دفع الإستقطاب الحاد في المشهد الإسرائيلي مكونات القائمة المشتركة إلى إعادة تشكيلها وخاضت إنتخابات الكنيست الـ22– 2019 والـ23– 2020 المتتاليتين بشكل موحد، وحصدت القائمة 13 و15 مقعداً على التوالي وبدا أن هذه التجربة تتجه نحو المزيد من الإنجازات، لولا أن أعدائها دخلوا على خط التباينات بين أطرافها، وساعدهم في ذلك عدم معالجة ماظهر من أخطاء في هذه التجربة الوحدوية، وهو ماأدى إلى خوض إنتخابات الكنيست الـ24– 2021 بقائمتين بعد خروج «العربية الموحدة» من «المشتركة»، وتتراجع بالتالي نسبة التصويت العربي لأقل من 50%، وتتراجع معها حصة الأحزاب العربية من 15 مقعداً إلى 10 مقاعد. وفيما يلي عرض مكثف لحجم التمثيل العربي في الكنيست خلال الفترة التي إستغرقتها تجربة المشتركة، بمدها .. وجزرها:

- **الكنيست الـ20– 2015/3/17**

عدد النواب العرب– 18: أيمن عودة وعايدة توما سليمان ويوسف جبارين وعبد الله أبو معروف (الجبهة الديمقراطية)، ومسعود غنايم وعبد الحكيم حاج يحيى وطلب أبو عرار (الحركة الإسلامية)، جمال زحالقة وحنين

الزعبي وباسل غطاس(التجمع الوطني الديمقراطي)، أحمد طيبي وأسامة سعدي (الحركة العربية للتغيير)، وجميعهم في في إطار«القائمة المشتركة»، حمد عمار عن «إسرائيل بيتنا»، عيساوي فريج عن «ميرتس»، زهير بهلول وصالح سعد عن «العمل»/«المعسكر الصهيوني»، أيوب قرا عن «الليكود»، أكرم حسون عن «كلنا».
[خلال ولاية الكنيست، حل أكرم حسون مكان موشيه كحلون «كلنا»، وصالح سعد مكان مانويل تراختينبيرغ «العمل»/ «المعسكر الصهيوني»].

- **الكنيست الـ21– 2019/4/9**

عدد النواب العرب– 12: أيمن عودة وعايدة توما سليمان ويوسف جبارين وأحمد طيبي وأسامة سعدي عن «قائمة الجبهة والتغيير»، عباس منصور، عبد الحكيم حاج يحيى، إمطانس شحادة، وهبة يزبك عن قائمة«الموحدة والتجمع»، غدير مريح عن «أزرق – أبيض»، عيساوي فريج عن «ميرتس»، فطين ملا عن«الليكود».

- **الكنيست الـ22– 2019/9/17**

عدد النواب العرب– 14: أيمن عودة، أحمد الطيبي، عباس منصور، أسامة السعدي، يوسف جبارين، عايدة توما سليمان، إمطانيوس شحادة، هبة يزبك، جابر عساقلة، سامي أبو شحادة، وليد طه، سعيد الخرومي، عن «القائمة المشتركة»، غدير مريح عن «أزرق – أبيض»، حمد عمار عن «إسرائيل بيتنا».

- **الكنيست الـ23– 2020/3/2**

عدد النواب العرب– 18: أيمن عودة، منصور عباس، أحمد الطيبي، أسامة السعدي، جابر عساقلة، سامي أبوشحادة، سعيد الخرومي، سندس صالح، عايدة توما سليمان، هبة يزبك، إمطانس شحادة، وليد طه، يوسف جبارين، إيمان خطيب ياسين، عن «القائمة المشتركة»، غدير مريح عن «أزرق – أبيض»، أيوب قرا وفطين ملا عن «الليكود»، حمد عمار عن «إسرائيل بيتنا». ***[خلال ولاية الكنيست، حل أيوب قرا مكان شارن مريم هسكل(الليكود)].***

- **الكنيست الـ24– 2021/3/23**

عدد النواب العرب– 14: أيمن عودة، أحمد الطيبي، سامي أبو شحادة، عايدة توما سليمان، أسامة سعدي، عن «القائمة المشتركة»، سعيد الخرومي، مازن غنايم، منصور عباس، وليد طه، عن«العربية الموحدة»، إبتسام مراعنة عن«العمل»، حمد عمار عن «إسرائيل بيتنا»، غيداء زعبي وعيساوي فريج عن «ميرتس»، فطين ملا عن «الليكود»■

جدول(3)*: النواب العرب في الكنيست منذ تشكيل «المشتركة».. 2015–2021

الدورة / القائمة	20 2015	21 نيسان/2019	22 أيلول /2019	23 آذار/2020	24 آذار/2021
القائمة المشتركة	12		12	14	5
الجبهة والتغيير		5			
التجمع والموحدة		4			
العربية الموحدة					4
ميرتس	1	1			2
العمل	2				1
إسرائيل بيتنا	1		1	1	1
أزرق – أبيض		1	1	1	
الليكود	1	1		2	1
كلنا	1				
المجموع	18	12	14	18	14
التصويت العربي%	64	49	60	65	45

*إعداد: مجلة «الحرية»، إستناداً إلى معطيات واردة على موقع الكنيست. مصدر نسب التصويت العربي: «مدى الكرمل»/تقدير موقف 2021.

(6)

إشارات وخلاصات

■ يلفت الإنتباه فيما سبق عرضه إزدياد غير مفهوم في عدد النواب العرب ضمن كتلة حزب صهيوني في إحدى دورات الكنيست، ثم تراجع عددهم في دورات أخرى وربما إختفاؤهم. ففي الوقت الذي تحرص هذه الأحزاب على وضع مرشحين عرباً ضمن قوائمها لتضمن حصتها من نهب الأصوات العربية، تعمل على إدراج أسمائهم في ترتيب متأخر بعد الإنتهاء من إدراج ترشيح أركان حزبها الصهيوني في المقدمة لتضمن فوزهم. ومع تراجع قوة بعض الأحزاب الكبيرة وضعف تمثيلها في الكنيست، تصاعد تذمر المرشحين العرب بسبب إنعدام فرصهم بدخول الكنيست وهددوا بالإستقالة. عندها، عملت قيادة هذه الأحزاب على إرضائهم عبر «إتفاق تناوب» ضمن الحزب (داخلي)، ويسجل لدى رئاسة الكنيست. وبموجبه، تُدخل إلى الكنيست مرشحاً عربياً من المسجلين على قوائمها ولم يفز بمقعد نيابي، بديلا عن أحد أعضاء الحزب، وغالباً ما يتم ذلك في أواخر ولاية الكنيست، وتُضطر أحياناً إلى إجراء هذا التناوب في وقت أبكر عند إستقالة أحد أعضاء كتلتها، أو وفاته، وليس لديها بديل مسجل على قوائمها سوى المرشح العربي. وحدث مثل هذا في «العمل» و«الليكود» و«كاديما» وحتى في بعض الأحزاب الصهيونية الصغيرة.

ويلفت الإنتباه في هذا المجال، دخول المرشح العربي أكرم حسون على قائمة «كلنا» إلى الكنيست بديلاً لرئيس الحزب موشيه كحلون بعد مرور نحو عام من بدء ولاية الكنيست الـ20– 2015. ومن الواضح أن قيادة الحزب أرادت المزايدة بذلك على ناخبيه العرب، لأن واقع الأمر هو أن كحلون غارق حتى أذنيه بمهامه في وزارة المالية ضمن حكومة نتنياهو الرابعة.

■ يلاحظ أن نسب التصويت العربي كانت مرتفعة في فترة القوائم العربية الملحقة بـ«ماباي».. 1949–1977، قياساً بالفترات اللاحقة وقد بلغ متوسطها 82%. ولعبت عوامل عدة في إرتفاع النسبة، من بينها الطبيعة الجهوية والطائفية والمناطقية للقوائم، إضافة إلى تعددها(3 قوائم) في كل دورة إنتخابية مابين 1951 و1979، وترافق ذلك مع ثنائية الترغيب بالتسهيلات الإدارية في ظل الحكم العسكري، والتهديد بالملاحقة الأمنية.

■ نشير هنا إلى أن حساب نسب التصويت يستند حكماً إلى عدد أصحاب حق الإقتراع، وتعداد هؤلاء مرتبط بسجل السكان المعتمد لدى المؤسسة الصهيونية المعنية(الداخلية).وخلال فترة القوائم المذكورة لم يكن جميع الفلسطينيين في الـ48 معتمدين في هذا السجل، أي بدون جنسية، وبالتالي ليس لديهم الحق بالإقتراع، أو الترشح. وبالخلاصة: لاتعبر هذه النسب المرتفعة بالضبط عن التوجه الإنتخابي لجميع فلسطينيي الـ 48. نتحدث هنا عن عشرات آلاف الفلسطينيين (في ذلك الوقت) غابت أسماؤهم عن سجل السكان الذي صدر مرسومه في العام 1949، ووضع شروطاً غير واقعية في عملية التسجيل تحت دعوى «محاربة المتسللين»، وقد كرس قانون الجنسية الإسرائيلي– 1952 هذا الواقع، ولم تحل هذه القضية، على الرغم من صدور تعديلات على القانون في العام 1968، لأن هذه المشكلة إنتقلت إلى الأولاد إضافة إلى أهاليهم، وقد تضاعف عددهم 3 مرات، إلى أن صدرت تعديلات على القانون في العام 1980، إستوعبت وضعهم وتم اكتسابهم الجنسية الإسرائيلية، وبالتالي الحق في المشاركة بالعملية الإنتخابية. ***[أنظر: صبري جريس، «الفلسطيني في القانون الإسرائيلي..» مجلة «شؤون فلسطينية»، بيروت، العدد 112– آذار (مارس) 1981، ص 8–35].***

■ في الفترات اللاحقة إرتبطت نسب التصويت العربي إرتفاعا وهبوطا بكثير من العوامل أبرزها عناوين برامج القوائم المرشحة وعلاقتها بقضايا المجتمع العربي، لكن هذه النسب تأثرت كثيراً بأداء الأحزاب العربية بعد تشكيلها، ولوحظ بشكل واضح إلتفاف الجمهور الإنتخابي العربي حول التجارب الإئتلافية والوحدوية بين قوائم الأحزاب العربية، وهذا مابينته في وقت لاحق تجربة «القائمة المشتركة»■

2021/4/25

حكومات نتنياهو: سياسات يمينية متطرفة، تحالفات ملغومة، ونهايات مبكرة

[■ مايزال بنيامين نتنياهو على رأس الهرم السياسي – الحزبي في إسرائيل، مسجلا رقماً قياسياً في فترة إستمراره في منصب رئاسة الوزراء، وفي زعامة حزبه، «الليكود». ترأس الحكومة للمرة الأولى في العام 1996. ثم استمر على رأس أربع حكومات متتالية بين عامي 2009–2020، وهو اليوم –2021/3/23– يقف أمام نتائج إنتخابات الكنيست الـ 24، طامحاً بتشكيل حكومته السادسة.

في حكومته الأولى كان نتنياهو في طور محاولة «إثبات الذات»، وفي حكوماته الثانية والثالثة وحتى منتصف الرابعة دخل في طور المسعى لـ«فرض زعامته»، فيما إنهمك منذ صيف 2014 حتى اليوم في صراع مرير «من أجل البقاء». وخاصة بعدما بات «إسقاطه» شعاراً إلتف حوله خصومه جميعاً على اختلاف مشاربهم، منذ عشية إنتخابات الكنيست الـ21– 2019.

■ مع أن الكتابة عن مرحلة ما تفترض أساساً تظهير سماتها عقب إختتامها، إلا أن الفترة المديدة المتواصلة التي مكثها نتنياهو في منصبه، والسياسات المنهجية التي نفذها، رسمت محددات برنامجه وسلوكه على الصعيدين السياسي والحزبي، وكشفت بوضوح مسار التحول في العلاقات ما بين مكونات المشهد السياسي – الحزبي الإسرائيلي، التي انتقلت، في ظل قيادة نتنياهو من مرحلة التنافس الحاد على صدارة هذا المشهد، إلى مرحلة الصراع المكشوف على السلطة.

تلقي هذه الورقة بعض الضوء على تجربة نتنياهو في الحكم، في سياق سعيه إلى تنفيذ برنامجه السياسي – الإقتصادي، بجانبيه: الداخلي والإحتلالي، من خلال رصد أبرز المحطات في هذه التجربة:]

(1)

المسار الممتد من «الصهيونية التنقيحية» حتى الليكود

■ تعود أصول حزب الليكود إلى تيار«الصهيونية التنقيحية»، الذي أسسه ڤلاديمير جابوتنسكي في العام 1925، ونشأت عنه حركة «حيروت»، على يد مناحيم بيغن في العام 1948. وهذه الحركة هي المكون الأساسي في تركيبة الليكود عند تأسيسه.

تتلخص أفكار جابوتنسكي في الدعوة إلى إقامة «الوطن القومي» لليهود في فلسطين وشرق الأردن عبر خطين متكاملين ومتزامنين: تكثيف الإستيطان وتشكيل قوة عسكرية صهيونية ضاربة. وكان من أوائل الذين دعوا لتشكيل كتائب عسكرية يهودية تقاتل إلى جانب البريطانيين بهدف الإستفادة منها بعد الحرب في فرض المشروع الصهيوني.

إستقال جابوتنسكي من المنظمة الصهيونية، لفترة قصيرة، لعدم قناعته بالأساليب «اللينة»، التي تتبعها لإقامة «الوطن القومي» لليهود، واتهم قيادتها بالتراخي والمهادنة مع سلطات الإنتداب البريطاني، التي نالت نصيبها أيضاً من الهجوم بسبب ماوصفه بالإجراءات التي تؤخر تحقيق المشروع الصهيوني في فلسطين. وكان هو من

الأقلية التي رفضت «خيار أوغندا»، كمكان لتنفيذ المشروع الصهيوني. وقد هاجم الحركات العمالية الصهيونية و«الهستدروت»، واعتبرهم «بوقاً للماركسية»، ورأى في التيار العمالي «حجر عثرة أمام تحقيق المشروع الصهيوني»، في الوقت الذي شدد فيه على أن رأس المال الخاص هو المحرك الفعلي القادر على إقامة دولة اليهود.

■لاتصعب ملاحظة تأثير أفكار جابوتنسكي ومواقفه على برنامج الليكود وسياساته العملية. فقد تعهد الحزب في برنامجه بالعمل على« تجميع شتات الشعب اليهودي في أرض إسرائيل، والحفاظ على حقه الكامل بأرض اسرائيل، كونه حقاً أبدياً لا توجد مساومة عليه، وأن تكون دولة إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي وصاحبة السيادة على أراضيها بأكملها». فهو يرفض بالمطلق فكرة تقسيم فلسطين لأنها بالكامل «أرض إسرائيل»، ومن خلال هذا المبدأ ينظر إلى أية تسوية سياسية بشأن مستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان 1967.

يحمل الحزب توجهات ليبرالية في سياسته الإقتصادية، فيدعو إلى خصخصة المرافق والمنشآت الإقتصادية الأساسية. وقد ألحقت هذه السياسات الضرر بالشرائح الدنيا من المجتمع الإسرائيلي، وامتد تأثيرها السلبي على أوضاع الطبقات الوسطى.

■ وقعت تغيرات بنيوية في طبيعة قيادات الحزب في العقود الأخيرة، بعد أن تم إقصاء القيادات الليكودية القديمة، ذات التوجهات الليبرالية، على يد قيادات جديدة تنتمي في معظمها فكرياً إلى الصهيونية الدينية، وتحمل توجهات يمينية شعبوية. وتراجعت النخب الإشكنازية اليمينية الليبرالية في الحزب لمصلحة قيادات شرقية تحمل أجندات غير ليبرالية، وغير ديمقراطية، ومعادية للعرب، وللنخب الإشكنازية القديمة من اليسار الصهيوني. وقد ساهم خطاب الحزب الأيديولوجي المتجانس مع المصطلحات الدينية في استمالة الأحزاب الدينية لعقد تحالفات إئتلافية مع الليكود■

(2)

الليكود.. من مقاعد المعارضة إلى رأس الحكومة

■ حصلت «حيروت» في انتخابات الكنيست الأولى في العام 1949 على 14 مقعدا، ثم 8 مقاعد في العام 1951، و15 في العام 1955، و17 في العام 1959، و17 في العام 1961. وخاضت انتخابات 1965 و1969، ضمن تكتل «جاحال» الذي حصل على 26 مقعداً في كل منهما. شاركت في حكومة «وحدة» برئاسة ليفي إشكول عام 1967، وهي مشاركتها الحكومية الوحيدة قبل تشكيل الليكود.

تشكل تكتل الليكود من: «حيروت»، «الحزب الليبرالي»، «المركز الحر»، «حركة العمل من أجل أرض إسرائيل الكاملة». على أبواب إنتخابات الكنيست الثامنة– 1973، وحصل التكتل بنتيجتها على 39 مقعداً. وأصبح الليكود حزباً واحداً في العام 1988، برئاسة مناحيم بيغن.

■ كانت إنتخابات الكنيست الـ 9– 1977/5/17، مفصلية في تاريخ الحزب، إذ ألحق بنتيجتها هزيمة بحزب العمل بحصوله على 43 مقعداً(«العمل» 32 مقعداً)، وشكل الحكومة برئاسة مناحيم بيغن لأول مرة في تاريخه. واعتبر المراقبون هذه النتيجة بمثابة إنقلاب في نظام الحكم في إسرائيل، وهي المرة الأولى التي يخسر فيها حزب العمل موقعه على رأس المشهد السياسي– الحزبي في إسرائيل منذ عام 1948.

■ تعززت قوة الليكود في انتخابات الكنيست الـ 10– 1981/6/30، فحصل على 48 مقعداً، وبقي بيغن في زعامة الحزب ورئاسة الحكومة إلى أن استقال صيف عام 1983، وحلّ محله في رئاستي الحزب والحكومة إسحق شامير. تراجع الليكود في انتخابات الكنيست الـ 11– 1984، فحصل على 41 مقعداً، ليصبح في الموقع الثاني خلف حزب العمل(44 مقعداً)، ولكن لصعوبة تشكيل حكومة برئاسة أحد الحزبين تشكلت حكومة وحدة بينهما، تناوب كل من إسحق شامير وشمعون بيريس على رئاستها.

عاد الليكود إلى المركز الأول بنتيجة إنتخابات الكنيست الـ 12– 1988/11/1، فحصل على 40 مقعداً (العمل 39 مقعداً)، إثر انضمام كتلتي «أومتس» و«تامي» إلى صفوفه. وشارك الليكود في حكومة الوحدة الثانية مع حزب العمل، إلا أن شامير إحتفظ برئاستها. ثم تراجعت قوة الحزب في انتخابات الكنيست الـ 13–1992/5/23 إلى 31 مقعداً، وعاد العمل (44 مقعداً) برئاسة إسحق رابين إلى رئاسة الحكومة■

(3)

نتنياهو.. بدايات مبكرة في الطريق إلى السلطة

■ شق نتنياهو طريقه مبكراً. وتشير سيرته إلى شخص يعد نفسه جيداً ليحتل موقعاً متقدماً في المشهد السياسي والحزبي في إسرائيل. فبدأ من الخدمة في الجيش الإسرائيلي، من موقع قناعته أن هذه المؤسسة (بجذور التشكيلات التي سبقته)، هي «صاحبة الفضل» في تتويج ما قامت به الأحزاب الصهيونية في فلسطين خلال نصف قرن بإقامة الدولة العبرية. فسجل في سيرته 5 سنوات خدمة في وحدة خاصة مهمتها تنفيذ عمليات خارج إسرائيل. وجهد في تمكين نفسه كرجل دولة أكاديمياً في إختصاصات متعددة مستفيداً من إقامة والده المؤرخ، بنتسيون نتنياهو، في الولايات المتحدة، فتخرج من أهم جامعاتها ومعاهدها، وانخرط في الأوساط السياسية الصهيونية هناك. وساهم نشاطه في السياسة والإقتصاد والأبحاث وإدارة الأعمال، في لفت الأنظار إليه، فأُسندت له مناصب رفيعة على الرغم من صغر سنه.

[■ وُلد بنيامين نتنياهو في تل أبيب في 1949/10/21، وتلقى تعليمه الثانوي في الولايات المتحدة، حيث كانت تقيم عائلته. بعد عودته إلى إسرائيل، خدم جنديًا وضابطًا في إحدى الوحدات الخاصة «سييرت متكال» (دورية هيئة الأركان) في الجيش الإسرائيلي بين عامي 1967–1972، وشارك في الغارة الإسرائيلية على مطار بيروت عام 1968، كما شارك كضابط إحتياط في حرب تشرين/ أكتوبر–1973.

■ تخرّج من معهد «ماساتشوسيتس» للتكنولوجيا بدرجة البكالوريوس في الهندسة المعمارية ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال، ودرس العلوم السياسية في جامعة هارڤرد. وعمل بعد تخرجه مستشاراً في قطاع الصناعة في الولايات المتحدة وإسرائيل. وفي العام 1976 عمل مديرًا لمعهد «يوناتان» للأبحاث حول «مكافحة الإرهاب».

■ شغل منصب نائب السفير الإسرائيلي في الولايات المتحدة بين عامي 1982–1984. عُيّن في العام 1984، عضوًا في الوفد الإسرائيلي الأول للمحادثات الإستراتيجية الأميركية – الإسرائيلية. شغل منصب مندوب إسرائيل لدى الأمم المتحدة عام 1988.

■ بعد عودته إلى إسرائيل عام 1988، دخل بنيامين نتنياهو الحلبة السياسية وأصبح عضواً في الكنيست عن الليكود، وعين في منصب نائب وزير الخارجية بين عامي 1988–1991، ثم نائب وزير في ديوان رئيس الوزراء بين عامي 1991–1992. شارك نتنياهو في الوفد الإسرائيلي لمؤتمر مدريد– 1991، وفي المفاوضات التي جرت عقب المؤتمر في واشنطن. وفي الكنيست الـ 13– 1992–1996، كان نتنياهو عضوًا في لجنتي «الخارجية والأمن» و«الدستور والقانون والقضاء» البرلمانيتين.

■ ألف نتنياهو عدداً من الكتب، منها: «الإرهاب؛ كيف يحقّق الغرب الانتصار»–1986، «الإرهاب العالمي: التحدي والرد»–1991، «مكان بين الأمم: إسرائيل والعالم»–1993، «مكافحة الإرهاب: كيف تستطيع الدول الديمقراطية إلحاق الهزيمة بالإرهاب المحلي والعالمي»–1995■]

(4)

الحكومة الأولى.. 1996–1999،

الطموح السلطوي على المحك

■ ترأس نتنياهو حزب الليكود في العام 1993 بعد استقالة شامير، وخاض على رأس الحزب إنتخابات الكنيست الـ 14– 1996/5/26، التي جرت وفق نظام جديد بموجب تعديل على قانون الحكومة أقره الكنيست العام 1992، وأجَّل تطبيقه للعام 1996. ووفق هذا التعديل، تم إنتخاب رئيس الوزراء بشكل مباشر من قبل جمهور الناخبين، بالتزامن مع إنتخاب أعضاء الكنيست. وفاز نتنياهو على شمعون بيريس رئيس «العمل» بفارق ضئيل من الأصوات (0,9%)، إذ صَوَّت لصالحه 50,4% من المقترعين، فيما نال بيريس أصوات 49,5%.

■ في انتخابات الكنيست، خاض الليكود الإنتخابات متحالفاً مع حزبي «غيشر» و«تسوميت» ضمن قائمة واحدة، حصلت على 32 مقعداً في الكنيست (العمل 34 مقعداً). وعلى الرغم من تقدم «العمل» على الليكود بمقعدين، إلا أن معسكر «اليمين القومي والديني»، حقق تفوقاً واضحاً على مايسمى «معسكر اليسار» في ذلك الوقت، بحصوله على 68 مقعداً، مع إحتساب مقاعد حزبي «إسرائيل بعلياه» (حزب للمهاجرين الروس تأسس في عام الإنتخابات بقيادة ناتان تشارنسكي)، و«الطريق الثالث»، (تأسس من منشقين عن حزب العمل العام 1994،على خلفية الرفض المطلق لأي إنسحاب من الجولان، والمس بالمستوطنات/ فشل في انتخابات 1999).

■ تشير النتائج إلى الإنزياح المضطرد نحو اليمين الذي شهده المجتمع الإسرائيلي على نحو متسارع منذ سبعينيات ق 20. وعلى سوء إتفاق أوسلو لناحية تلبية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، إلا أن أحزاب معسكر اليمين وجمهورها تقف مجتمعة ضد مبدأ الإنسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد حشدت كل قواها ومعها أوساط المستوطنين قبيل هذه الإنتخابات. يضاف إلى ما سبق أن المهاجرين الروس(نحو نصف مليون)، الذين صوت ثلثا ناخبيهم لصالح حزب«العمل» في الإنتخابات السابقة، إنحازوا بالنسبة ذاتها في التصويت لمنصب رئاسة الوزراء، لصالح نتنياهو، عقاباً للحزب على عدم إلتزام تعهداته بتأمين متطلبات إستيعابهم. وعندما فاز حزبهم الجديد«إسرائيل بعلياه» بـ 7 مقاعد في الكنيست أبدى إستعداده للمشاركة في حكومة الليكود برئاسة نتنياهو. وعززت الأحزاب الدينية، الشريك الأقرب لليكود، موقعها، فحصلت على 23 مقعداً بزيادة 5 مقاعد عن

حصتها في الكنيست السابق. كما خسر حزب العمل أصواتاً كثيرة في محطتي هذه الإنتخابات، بسبب إنشقاق عدد من «صقوره»، وتشكيلهم حزب«الطريق الثالث»، الذي فاز بـ 4 مقاعد عززت موقع معسكر اليمين في الكنيست.

شكل نتنياهو الحكومة الإسرائيلية الـ 27، ونالت ثقة الكنيست في 1996/6/18، وشاركت فيها إلى جانب الليكود أحزاب: «شاس»– 10 مقاعد، «المفدال»– 9 مقاعد، «إسرائيل بعلياه»– 7 مقاعد، «يهودوت هتوراة»– 4 مقاعد، «الطريق الثالث»– 4 مقاعد.

وتؤشر نتيجة هذه الإنتخابات إلى بداية مرحلة تراجع قوة الحزبين الكبيرين العمل والليكود، وزيادة تأثير الأحزاب الدينية والطائفية والجهوية والقطاعية على المشهد السياسي– الحزبي في إسرائيل، وقدرتها على التحكم باستقرار الحكومات التي تشارك فيها. وظهور ما سمي بأحزاب «المركز»، أو «الوسط»، التي تركز في برامجها على قضايا إقتصادية – إجتماعية تهتم بالأساس بمطالب الطبقات الوسطى.

■ على صعيد التسوية، شهدت فترة عمل الحكومة توقيع إتفاقين مع الجانب الفلسطيني: «بروتوكول الخليل» في 1997/1/17، ويتعلق بإعادة انتشار القوات الإسرائيلية في مدينة الخليل، ومذكرة «واي ريفر» في 1998/10/23 في واشنطن، ونَصَّت على الانسحاب الإسرائيلي من بعض مناطق الضفة، وعلى «اتخاذ تدابير أمنية لمكافحة الإرهاب»، واستئناف مفاوضات الوضع الدائم.

في هذا الجانب، وجد نتنياهو نفسه بين مسارين متعارضين: الأول، هو برنامجه السياسي وفق محددات «الليكود»، الذي يرفض أي إنسحاب من الأراضي المحتلة. والثاني، هو المقاربة الأميركية لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي وفق أوسلو والتي إنخرط فيها حزب العمل. وقد سبق لإسحق شامير أن مر بهذا الوضع عشية مؤتمر مدريد–1991، فوافق تحت الضغط الأميركي على المشاركة، في الوقت الذي وجه فيه الوفد الإسرائيلي المشارك في المؤتمر، والمحادثات التي تلته (وكان نتنياهو من بين أعضائه)، بالتمسك بمحددات مواقف الليكود.

وعلى هذا الأساس، عمل نتنياهو منذ بداية تسلمه الحكومة على إيقاف عجلة إتفاق أوسلو بما يخص الإلتزامات الإسرائيلية في الإتفاق، لناحية إستكمال نقل المزيد من مناطق الضفة للسلطة الفلسطينية، واستكمال المفاوضات التي تبحث في قضايا الوضع الدائم، وأبقى على دوران هذه العجلة بما يخص القيود الأمنية والإقتصادية التي فرضها الإتفاق على الجانب الفلسطيني.

■ في الجانب الحكومي، رأى نتنياهو أن انتخابه رئيساً للوزراء يعطيه صلاحيات إضافية تمكنه من إعادة تشكيل نظام الحكم بما ينزع عنها الطابع المؤسساتي الذي يعتبره قيداً يعيق إشباع نزعته في التفرد بالقرار الحكومي، وخاصة أن لديه مشروعاً سياسياً إقتصادياً يود تطبيقه بلا معيقات. ضمن هذه الرؤية، شكل هيئتين تعملان بإشرافه، الأولى، «مجلس الأمن القومي»، والثانية، «المجلس الأعلى للتخطيط الإقتصادي»، ولم يخفِ عزمه على نقل عملية الإشراف على خصخصة الإقتصاد وعلى سلطتي الإعلام والتلفزة إلى ديوان رئيس الوزراء، أي سحب هذه المهام من صلاحيات الوزارات المعنية، وفي المقدمة وزارتا الدفاع والمالية.

لقد وجد المحللون في هذه الإجراءات مايتجاوز تلبية نزعات نتنياهو الجامحة في التفرد بالحكم، ورأوا فيها مَسَّاً مباشراً بأسس «الدولانية» في النظام السياسي والقانوني الإسرائيلي، وإضعافاً متعمداً لدور السلطات التشريعية والقضائية والإعلامية، ووضعها تحت سقف طموحاته السلطوية وضمن محددات مشروعه السياسي والإقتصادي – الإجتماعي، في الوقت الذي تلقى فيه هذه السياسات(الإقتصادية خصوصاً) إنتقادات واحتجاجات واسعة. وهو الأمر الذي سيتبدى على نحو أوسع خلال رئاسته لحكومات قادمة.

■ من جانب متمم، رأى نتنياهو في انتخابه المباشر ما يعطيه صلاحيات أقوى في تعيين الوزراء وتحديد حقائبهم الوزارية، وأن هذه الصلاحية ستمنع عنه إنتهازية الأحزاب الصغيرة، التي تسعى أولاً لنيل المكاسب المالية والإدارية مقابل مشاركة الحزب الأكبر في إئتلافه الحكومي.
لقد اكتشف نتنياهو بنفسه أنه بالغ في تقديره لاستحقاقات إنتخابه المباشر، فعند تشكيل الحكومة إصطدم بمطالب الشركاء المفترضين وبخاصة الأحزاب الدينية التي شددت على وجوب إعفاء جمهورها الشاب من الخدمة في الجيش، وطالبت بزيادة مخصصاتها المالية للإنفاق على معاهدها الدينية. كما اشترط حزب «إسرائيل بعلياه» بقيادة تشارنسكي، حديث التشكيل، تقديم ضمانات لتأمين متطلبات إستيعاب المهاجرين الروس. وطالبت هذه الأحزاب بتقلد حقائب وزارية يتخطى عددها قاعدة التناسب مع عدد المقاعد لكل منها في الكنيست. وبما أن نتنياهو كان متلهفا لتشكيل الحكومة وممارسة دوره كرئيس للوزراء بأي ثمن، نزل عند معظم هذه المطالب، على حساب حصص حزبه الليكود من الحقائب الوزارية، وسيتكرر هذا الأمر، كما سنرى في حكوماته اللاحقة، وبخاصة الثانية.

■ برزت خلافات كثيرة داخل الحكومة وخاصة بين نتنياهو ووزير الخارجية ديڤيد ليڤي(حزب غيشر) الذي إعترض على بنود الميزانية، وبين نتنياهو والأحزاب الحريدية على خلفية تدخله في تعيين القضاة المتدينين، مما دفع حزب «المفدال» إلى التهديد بالإستقالة. وفي العام الأول للحكومة، إستقال منها 3 وزراء من بينهم ليڤي، فأجرى نتنياهو تعديلاً وزارياً تجاوز من خلاله مطالبة أطراف في الحكومة بانتخابات مبكرة، أو تشكيل حكومة وحدة. وخلال ولاية هذه الحكومة، ظهر لأول مرة ملف قضائي لنتنياهو عندما حققت معه الشرطة في 1997/2/18، بتهمة الإحتيال وخيانة الأمانة، لكن النيابة العامة لم تأخذ بذلك بدعوى عدم توافر الأدلة. ومع اشتداد الخلافات بين أطراف الحكومة صادقت الكنيست على حل نفسها في 1999/1/4 وحددت موعد الإنتخابات المبكرة يوم 1999/5/17، وكان من المفترض أن تنتهي ولاية الحكومة في شهر 10/ 2000.
وهكذا أُسدل الستار على أول تجربة لنتنياهو كرئيس للوزراء والتي لم تستمر لأكثر من سنتين وسبعة أشهر. وربما أمل نتنياهو في تجديد ولايته بالفوز مرة أخرى في مواجهة منافسه من حزب العمل، كما فعل مع رئيسه السابق بيريس في العام 1996، لكن الذي حصل.. هو العكس■

(5)

ما بين حكومتين..1999–2009

■ إستقال نتنياهو من رئاسة الليكود وعضوية الكنيست بعد خسارته في الإنتخابات المباشرة لمنصب رئيس الوزراء في 1999/5/17، على يد إيهود باراك رئيس «العمل»، الذي حاز على 56,08% من الأصوات مقابل 43,92% لنتنياهو، وهو فارق كبير. كما تراجعت قوة الليكود في هذه الإنتخابات إلى 19 مقعداً في الكنيست.

وفي العام 2001 فضل باراك الإستقالة إثر تضعضع إئتلافه الحكومي، وجرت الإنتخابات التي إقتصرت على منصب رئيس الوزراء في شباط(فبراير) 2001، ففاز فيها أريئيل شارون على باراك بفارق 25% من الأصوات، وشكل على رأس «الليكود» الحكومة الـ 29.

■ في العام 2002 عاد نتنياهو إلى الحياة السياسية، كوزير للخارجية في حكومة شارون الأولى، ثم وزيراً للمالية في حكومته الثانية التي تشكلت عقب إنتخابات الكنيست الـ 16– 2003، وحصل فيها الليكود برئاسة شارون على 38 مقعداً. وفي العام 2005 إستقال نتنياهو من منصبه إحتجاجاً على خطة «الإنطواء»، التي طرحها شارون، حيث أعاد بموجبها جيش الإحتلال إنتشاره من قطاع غزة، إلى جانب تفكيك مستوطناته وخروج المستوطنين من القطاع.

■ تلقى حزب الليكود ضربة قاصمة في العام 2005، عندما خرج منه شارون ومعه عدد واسع من قيادات الحزب وأعضائه ليشكل حزب «كاديما»، الذي حصل على 29 مقعداً في إنتخابات الكنيست الـ 17– 2006، والذي شكل الحكومة الـ 31 برئاسة إيهود أولمرت(بسبب مرض شارون)، فيما اقتصرت حصة الليكود في هذه الإنتخابات على 12 مقعداً، وهي أدنى نتيجة له منذ تأسيسه.

(6)

الحكومة الثانية.. 2009–2013،

بين تداعيات «الخصخصة» وإستحقاقات التسوية

■ عاد نتنياهو لمنصب رئيس الوزراء بعد 10 سنوات من هزيمته أمام باراك. ونجح بتشكيل الحكومة الإسرائيلية الـ 32 عقب إنتخابات الكنيست الـ 18– 2009. ومع أن الليكود برئاسة نتنياهو حصل على 27 مقعداً، مقابل 28 حصل عليها «كاديما» برئاسة تسيبي ليڤني، إلا أن طبيعة الكنيست ذي الغالبية اليمينية، وانحياز رئيس «العمل» إيهود باراك لصالح نتنياهو ضد ليڤني، ساعدا رئيس الليكود على النجاح في تشكيل الحكومة بمشاركة أحزاب: الليكود– 27 مقعداً، «العمل»– 13 مقعداً (رفض 5 نواب منه المشاركة)، «إسرائيل بيتنا»–15 مقعداً، «شاس»–11 مقعداً، «يهودوت هتوراة»–5 مقاعد، «البيت اليهودي»–3 مقاعد. وبلغ مجموع مقاعد الائتلاف: 69 مقعداً. وكانت هذه الحكومة هي الأوسع من بين أيٍ من الحكومات الإسرائيلية التي سبقتها، وضَمَّت 30 وزيراً و9 نواب وزراء: الليكود– 13 وزيراً، «إسرائيل بيتنا»–5 وزراء، «العمل»–5 وزراء، «شاس»–4 وزراء، «البيت اليهودي»– وزير واحد. وتركت حقيبتان لتسمية متقلديهما في وقت لاحق.

■ في العام الأول من ولاية هذه الحكومة، واجه نتنياهو تحد كبير بشأن التسوية، على لسان الرئيس الأميركي باراك أوباما الذي تحدث عن ضرورة قيام دولة للفلسطينيين، ودعا في خطاب له بجامعة القاهرة في 2009/6/4، إلى تجميد مؤقت للاستيطان تسهيلا لإحياء المفاوضات بعد فشلها الذريع في العام الأخير لولاية بوش الإبن– 2008.

وكان رد نتنياهو سريعاً من على منبر جامعة بار إيلان في 2009/6/14، فأكد أن الإستيطان في القدس والضفة حق لإسرائيل، كما هو في تل أبيب. وعندما أشار مضطراً إلى «دولة فلسطينية»، أفرغها من مضمونها الإستقلالي ومقوماتها السيادية، مشيراً بوضوح إلى أن الوجود الإسرائيلي في الضفة «أصيل»، وأن الحديث الإسرائيلي عن دولة للفلسطينيين (كمقيمين، وليس كأصحاب الأرض)، ينطلق من أن إسرائيل لاتريد أن تدير شؤون حياتهم. ومن هذه الزاوية، أطلق لاحقاً مشروعه المسمى «السلام الإقتصادي»، القائم على تمكين الفلسطينيين إقتصادياً ومن إدارة شؤونهم الحياتية – بالتسيير الذاتي– ضمن تجمعاتهم السكنية، وعلى نفقة الدول المانحة، وتحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، أمنياً واقتصادياً، وبالتالي سياسياً.

■ إنطلاقاً من هذا، وعلى امتداد الولاية الأولى لأوباما.. 2009–2013، لم تخرج بأي نتيجة تُذكر الجولات التفاوضية الثلاث التي إنتظمت خلال هذه الفترة: **1**– محادثات «التقريب» بين شهري 5 و2010/9. **2**– المفاوضات المباشرة في شهر 2010/9. **3**– المباحثات «الإستكشافية» بين شهري 2011/12 و 2012/1.

■ على الصعيد الإقتصادي والإجتماعي، شهدت إسرائيل في شهر 2011/7 تظاهرات واسعة على غلاء أسعار الشقق، واتسعت عناوين الإحتجاجات لتشمل مختلف القضايا المعيشية التي تعانيها شرائح الطبقة الوسطى والفقيرة، في ظل تقليص الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة. وقد طالب المتظاهرون بتغيير النهج الاقتصادي – الاجتماعي للحكومة التي تمضي فيه قدماً بخصخصة القطاع العام.

[■ محللون إسرائيليون كشفوا أن تفاقم الأوضاع المعيشية في إسرائيل يدحض تعريفها كـ «دولة الرفاه والعدالة الإجتماعية»، الذي تسوقه الحكومات الإسرائيلية، وأشار عدد منهم إلى أن أبرز أسباب تفاقم الأوضاع المعيشية للإسرائيليين هو تخصيص ميزانيات ضخمة للمؤسسات الأمنية، وتمويل الإستيطان ودعم المستوطنين.

وعزا المحللون إستمرار تأثير الليكود على قطاعات من مختلف الشرائح والطبقات الإجتماعية في المجتمع الإسرائيلي، على الرغم من مضار سياساته الإقصادية، إلى عدة أسباب، أبرزها، الخطاب الأمني والقومي الذي يضخه الليكود وباقي أحزاب اليمين تحت يافطة الخطر الوجودي المتعاظم الذي يتهدد إسرائيل. وفي ظل هكذا خطاب، من الطبيعي أن يخف نسبياً تأثير سياسات الليكود الإقتصادية على شعبيته.]

■ إلى جانب ذلك، ساهم تغول حكومات نتنياهو في السياسة التوسعية، عبر ثلاثية الإستيطان والتهويد تمهيداً لتنفيذ مخطط الضم لاحقا، في حشد أوساط واسعة من جمهور المستوطنين خلف الليكود. يضاف إلى ماسبق، إضمحلال الأحزاب التي كانت تصنف في خانة اليسار الصهيوني، والتي كانت تتبنى برامج إقتصادية – إجتماعية تتعارض في عناوينها مع سياسات الليكود.

واجهت نتنياهو مشاكل عدة خلال سير عمل الحكومة، من بينها الخلافات حول إقرار ميزانية العام 2013، وفي إيجاد صيغة جديدة لـ «قانون طال»، المتعلق بتجنيد اليهود المتدينين المتزمتين. ونظراً لعدم وجود منافس جدي

له، وطموحه في تعزيز قوة حزبه في مواجهة شركائه في الإئتلاف القادم، قرر تبكير موعد إنتخابات الكنيست الـ 19، 9 شهور، أي من شهر 2013/10، كما هو مفترض، إلى شهر 2013/1■

(7)

الحكومته الثالثة.. 2013–2015،

إقفال باب التسوية وفتح باب العدوان

■على أبواب إنتخابات الكنيست الـ 19– 2013/1/22، تحالف الليكود مع «إسرائيل بيتنا» في قائمة واحدة («الليكود – بيتنا»)، وقد سعى نتنياهو لهذا التحالف بناءً على النتيجة الكبيرة التي حققها حزب ليبرمان في الإنتخابات السابقة– 15 مقعداً، معتقداً أن جمع حزبين في قائمة واحدة يؤدي إلى جمع أصوات جمهورهما لصالح هذه القائمة، وبذلك يضمن أن يشكل هو الحكومة القادمة، وينجو بالتالي من إبتزازات الأحزاب الصغيرة عند تشكيل الحكومة.. وهو إعتقاد ثبت خطأه، وحصل التحالف على 31 مقعداً، 20 منها لليكود، فيما كان طرفاه قد حصلا على 42 مقعداً، عندما خاضا الإنتخابات السابقة كل على حدة. وقد شاركت في الإنتخابات 33 قائمة فازت منها 12.

■ من بين الفائزين حزبان جديدان هما: **1**–«يش عتيد» (يوجد مستقبل) برئاسة الإعلامي يئير لبيد، ويرفع الحزب شعارات إقتصادية – إجتماعية ذات طابع مطلبي، وحقق فوزاً كبيراً بحصوله على 19 مقعداً. وقد ربط المراقبون بين هذه النتيجة، وبين تداعيات الإحتجاجات الواسعة التي إندلعت في 2011 رفضاً للسياسة الإقتصادية لحكومة نتنياهو السابقة. **2**–حزب «هتنوعاه» (الحركة) برئاسة تسيبي ليفني، الرئيسة السابقة لـ«كاديما» التي غادرته بعد أن خسرت في المنافسة مجدداً على رئاسته أمام شاؤول موفاز(2012).

■ عند تشكيل الحكومة، وجد نتنياهو نفسه مضطراً للإستغناء عن حليفيه الطبيعيين (شاس، ويهودوت هتوراة)، تحت ضغط «يوجد مستقبل»، و«البيت اليهودي» (مجموع مقاعدهما 31)، وبدون مشاركة هذين الحزبين لن يتمكن من تشكيل الحكومة. وعلى هذا، تشكلت الحكومة الإسرائيلية الـ 33 برئاسة نتنياهو من أربعة أطراف، هي «الليكود–بيتنا»–31 مقعداً، «ويش عتيد»–19 مقعداً، و«البيت اليهودي»–12 مقعداً، و«الحركة» –6 مقاعد. وضمت الحكومة 22 وزيراً. وكان واضحاً منذ تشكيلها أن نتنياهو سيقود الحكومة وسط حقل من الألغام، كونها مدججة بأصحاب الطموح المسلحين بوزن برلماني معتبر نسبياً قياساً بوزن الليكود–20 مقعداً– في هذه الكنيست.

■ على الرغم من إستمرار التعنت الإسرائيلي في رفض البحث بأي من قضايا الحل الدائم (باستثناء الأمن)، واصلت واشنطن سعيها لإعادة مشهد المفاوضات إلى الواجهة، لأنها تراه ضرورياً لوضع الأطراف العربية، ذات الصلة بتنفيذ إستراتيجيتها في المنطقة، أمام معادلة توحي بأن مطلبها بإحداث تقدم في مسار تسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي هو قيد التحقيق من خلال إستعادة المشهد التفاوضي، وعلى هذه الأطراف أن تركز إهتمامها على تلبية إستحقاقات إصطفافها إلى جانب الولايات المتحدة ضد «أعدائها» في المنطقة، وفي المقدمة إيران.

■ في الولاية الثانية لأوباما (2013–2017)، نجح الضغط الأميركي على الجانب الإسرائيلي، فوافق على المشاركة في مفاوضات إستغرقت 9 شهور (2013/7/30–2014/4/29) بعد أن أعلنت إسرائيل موافقتها على إطلاق 104 أسرى فلسطينيين على أربع دفعات. ولم يختلف مسار هذه المفاوضات عن السابق، فعلى امتداد 18 لقاءً تفاوضياً، أطنب المفاوض الفلسطيني في شرح رؤيته تجاه الحل السياسي، دون أن يسمع من الوفد الإسرائيلي رداً عليه، أو طرحاً للرؤية الإسرائيلية، إلتزاماً بقرار نتنياهو (مرجعية الوفد) إلى تسيبي ليڤني المعنية في الحكومة بمتابعة هذا الملف. فنتنياهو، من موقع سعيه لتجنب الإشتباك المباشر مع إدارة أوباما بشأن التسوية، رأى أن إفشالها بتكتيك التعنت والممطلة طيلة الوقت هو الخيار الأفضل، وخاصة أن حجته الحاضرة دوماً هي خطر الإرهاب الكامن في أحشاء الدولة الفلسطينية، فإن قامت، إنفلتت الأخطار «الوجودية» على إسرائيل(!)
بالنتيجة لم تلتزم إسرائيل بإطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى، وانتهت فترة الـ 9 أشهر المحددة كسقف زمني للمفاوضات، دون أن يوضع لها جدول أعمال. وفي هذه المرة لم يسجل كالسابق فشل جديد يمكن تعويضه بموعد آخر، بل تم عملياً إقفال باب التسوية، بعدما أحال الرئيس أوباما في بداية ولايته الثانية– 2013، ملفها من على رأس إهتماماته، إلى متابعة وزارة الخارجية، قبل أن تنشغل الولايات المتحدة بتداعيات الأوضاع المتفجرة في المنطقة العربية.

■ على امتداد 51 يوماً، من 7/6 إلى 2014/8/27، شَنَّت قوات الإحتلال الإسرائيلي عدوانا واسعاً على قطاع غزة، بمسمى «الجرف الصامد»، أدى إلى استشهاد 2,322 فلسطينيًا، بينهم 578 طفلاً ويافعاً من عمر شهر واحد إلى 16 عاما، و489 إمرأةً، و102 مسنً (50–80 عاماً)، وفق إحصائية رسمية صدرت عن وزارة الصحة الفلسطينية. كما أصيب بجروح نحو 11 ألفًا، منهم 302 سيدة، وبات 100 ألف فلسطيني بلا مأوى إثر تدمير 13,217 منزلا في القطاع. بالمقابل، أدى تصدي فصائل المقاومة الفلسطينية للعدوان إلى مقتل 68 جندياً إسرائيلياً، و4 مستوطنين، وإصابة 2,522 إسرائيلياً بجروح، بينهم 740 جندياً. ولحقت بدولة الإحتلال خسائر إقتصادية قُدرت بمئات ملايين الدولارات.

■ بدئاً من اليوم الذي خمد فيه العدوان إشتعلت الخلافات ما بين «الشاباك» والجيش، وتبادل الجميع الإتهامات بالتقصير، في حين حاول نتنياهو الهروب من المسؤولية بتحميلها إلى وزير الدفاع موشيه يعلون ورئيس الأركان بيني غانتس، مع أن قرار شن العدوان صدر عن رئيس الوزراء.
وتتوارى خلف التحليلات الكثيرة لمقدمات العدوان الميدانية دوافع نتنياهو السياسية – الشخصية لشن هذا العدوان للتغطية على تداعيات الخلافات التي كانت تعصف بالحكومة، بعدما أجمع ثلاثة من رؤساء الأحزاب فيها (بينيت، لبيد، ليڤني) على إتهامه بالإلتفاف على قرارات الحكومة عبر المجلس الوزاري المصغر. بالمقابل إتهم نتنياهو كلا من ليڤني ولبيد بالتآمر ضده، كما نشأت خلافات حادة بين نتنياهو ووزير المالية لبيد حول بنود الميزانية المفترض إقرارها. يضاف إلى ذلك مواقف رئيس «البيت اليهودي»، نفتالي بينيت المتكررة التي يزايد فيها على نتنياهو بشأن الإستيطان سعياً لكسب تأييد المستوطنين الذي يتنافس الإثنان على إستقطابهم.

مع إجتماع هذه الأسباب ورغبة نتنياهو بالتخلص من عبء شركائه في الحكومة قام بخطوة إستباقية، فأقال وزير المالية يائير لبيد، ووزيرة العدل تسيبي ليڤني رئيسة حزب الحركة. إثر ذلك، إستقال وزراء «يوجد مستقبل» الأربعة من الحكومة... ليتجه الجميع نحو إنتخابات مبكرة للكنيست الـ 20■

(8)

الحكومة الرابعة..2015 – 2019،

الفلسطينيون في مواجهة «صفقة القرن»

■ عشية إنتخابات الكنيست الـ 20– 2015/3/17، تشكلت «القائمة المشتركة» في أول معركة انتخابية تخوضها الأحزاب العربية بشكل موحد. وجاء تشكيلهاَ رداً رفع نسبة الحسم في الإنتخابات من 2% إلى 3,25% بقرار من الكنيست السابق، وباقتراح من ليبرمان وبتشجيع من نتنياهو بهدف إقصاء الأحزاب الصغيرة، وفي المقدمة الأحزاب العربية من المشهد السياسي في الكنيست. وتشكل حزب جديد، هو« كولانو»(كلنا) برئاسة الليكود السابق موشيه كحلون، وشكل هذا قلقاً لرئيس «يوجد مستقبل» يئير لبيد لأن أطروحات هذا الحزب تتعلق بمصالح الطبقة الوسطى التي تشكل خزان الأصوات التي ينهل منها حزب لبيد. أما تحالف «المعسكر الصهيوني» الذي تشكل عشية إنتخابات الكنيست، فقد ضم حزب «العمل» برئاسة إسحق هرتزوغ، وحزب «هتنوعاه» (الحركة) الذي تشكل من قبل تسيبي ليڤني بعد انشقاقها عن حزب «كاديما».

■ جاءت نتائج الفائزين فيها على النحو الآتي: «الليكود»– 30 مقعداً، «المعسكر الصهيوني»– 24، «القائمة المشتركة»– 13 مقعداً، «يوجد مستقبل»– 11 مقعداً، «كولانو»– 10 مقاعد، «البيت اليهودي»– 8 مقاعد، «شاس»– 7 مقاعد، «يهودوت هتوراة»– 7 مقاعد، «إسرائيل بيتنا»– 6 مقاعد، «ميرتس»– 5 مقاعد.
شكل نتنياهو الحكومة الإسرائيلية الـ 34 بمشاركة الأحزاب التالية: «الليكود»– 12 وزيراً، «كولانو»– 3 وزراء، «البيت اليهودي»– 3 وزراء، «شاس»– وزيران، «يهودوت هتوراة»– نائب وزير، حيث يرفض الحزب لأسباب دينية المشاركة باجتماعات الحكومة ويكتفي بمنصب نائب وزير. إستندت الحكومة إلى إئتلاف ضيق–61 نائباً فقط، بعدما رفض ليبرمان في اللحظة الأخيرة مشاركة حزبه، «إسرائيل بعلياه» في الحكومة، بسبب تنازلات نتنياهو للأحزاب الدينية بخصوص قانون خدمة المتدينين في الجيش، لكنه عاد عن موقفه بعد نحو عام وشارك كوزير للأمن، (أي وزارة الدفاع : والحرب)، لترتفع مقاعد الإئتلاف إلى 67 .

■ **برنامج نتنياهو مجسداً في «صفقة القرن»:** بدأ نتنياهو ولايته الحكومية الرابعة متحرراً من الهواجس التي كانت تنتابه كلما فتحت إدارة الأميركية ملف المفاوضات مع الجانب الفلسطيني، بعد إقفال هذا الملف منذ أواخر شهر 2014/4. ومع إنشغال الولايات المتحدة وأقطاب المجتمع الدولي الآخرين بملفات أخرى من بينها أحداث المنطقة العربية، وتراجع الإهتمام بالقضية الفلسطينية، أطلق العنان لسياساته التوسعية في القدس وأنحاء الضفة الغربية، التي شهدت إندلاع الإنتفاضة الشبابية في 2015/10/1، قبل أسابيع قليلة من ترسيم حكومته الرابعة.
ومع أنه فشل في مشروع التقسيم الزماني والمكاني للأقصى بسبب الهَبَّة الجماهيرية المقدسية ضد هذا المشروع، إلا أنه واصل حربه التهويدية على محيط مدينة القدس بدءاً من قرية «الخان الأحمر»، التي وصفتها الصحافة

القريبة من نتنياهو بـ«أخطر البؤر الفلسطينية». وفي هذه الفترة، بلغت الإجراءات الإستيطانية في منطقة الأغوار مستويات غير مسبوقة أشَّرَت لمخطط ضمه قبل الإعلان عن ذلك في وقت لاحق.

■ تطابقت سياسة واشنطن بالكامل مع «رؤية» نتنياهو تجاه حل الصراع الفلسطيني/العربي– الإسرائيلي، عندما تسلمت إدارة ترامب الحكم في الولايات المتحدة في 2017/1/20، من خلال عناوين وخطوات ما أسمي بـ«صفقة القرن». ومارست هذه الإدارة دور «رأس الحربة» في فرض تطبيق هذه «الرؤية». فاعترفت بالقدس عاصمة لدولة الإحتلال ونقلت سفارتها إليها، ومنحت «الشرعية» للإستيطان، وشنت حرباً على حقوق اللاجئين الفلسطينيين عبر حصار «الأونروا» وضغطت لإنهائها. وفي معادلة التسوية، شطبت «حل الدولتين» والحل الثنائي، لصالح «الحل الإقليمي»، عبر التطبيع الرسمي العربي مع إسرائيل. ووضعت خطة نتنياهو «السلام الإقتصادي»، بوصلة لعناوين «الصفقة» في شقها الإقتصادي، وعقدت على أساسها «مؤتمر المنامة». وفي هذه المعادلة، توارى المسار الفلسطيني مع شطب «الحل الثنائي»، وبات رهينة مايصل إليه الحل على المسار الإقليمي. واعتمدت إدارة ترامب في آليات تطبيق خطتها على سياسة الإملاء وفرض الشروط بسلاح العقوبات السياسية والديبلوماسة والإقتصادية.

ومع إعلان الشق السياسي للصفقة في 2020/1/28، شكل مخطط الضم العنوان الأبرز في مشروع نتنياهو للقضاء على أي إحتمال لقيام دولة فلسطينية. وكان واضحا من خلال كل ماسبق أن نتنياهو وجد في «الصفقة» فرصته الذهبية لإلحاق الهزيمة بالمشروع الوطني الفلسطيني، وتنفيذ مسعاه لإقامة «دولة إسرائيل الكبرى» على أنقاض حقوق الشعب الفلسطيني.

■ ووجدت حكومة نتنياهو في سياسات إدارة ترامب تجاه القضية الفلسطينية عاملا مشجعاً على تشريع «قانون القومية» العنصري، الذي تم التداول فيه مرات عدة في الإئتلافات الحكومية السابقة. ففي 18/6/ 2018، أقرت الكنيست «قانون أساس: إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي»، وينص على أن «إسرائيل هي دولة قومية للشعب اليهودي وكذلك إسمها، رمزها ونشيدها». وحسب القانون، فإن «القدس كاملة وموحدة هي عاصمة دولة إسرائيل، واللغة العبرية هي اللغة الرسمية للدولة». وبحسب القانون، فإن «إسرائيل ستكون مفتوحة للهجرة اليهودية» وأن «الاستيطان اليهودي قيمة وطنية..».

■ خلال ولاية هذه الحكومة، تَغَوَّل نتنياهو في تنفيذ برنامجه الإستعماري الإستيطاني العنصري في كل من الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967 وأراضي الـ 48. وظهَّرت «القائمة المشتركة» إنعكاسات هذا البرنامج على مجمل الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية لفلسطينيي الـ 48، وعرضت للآثار الكارثية التي أوقعتها سياسة البناء والإسكان في منعها التوسع العمراني الأفقي في البلدات والتجمعات العربية، ومن ثم حملات هدم المنازل تحت حجج عدم الترخيص. ورصدت «المشتركة» إرتفاع مستوى الجريمة والعنف في الوسط العربي كنتيجة لسياسة رسمية إسرائيلية منهجية. وأوضحت أن كل هذه التطبيقات ترافقت مع حملة تصريحات عنصرية أدلى بها نتنياهو ضد فلسطينيي الـ 48 وأحزابهم ونوابهم في الكنيست.

■ منذ بداية العام 2018، جهد نتنياهو لإطالة عمر إئتلافه الحكومي حتى نهاية ولايته خريف العام 2019، وشكلت ملفات داخلية كثيرة ألغاما هددت إستقرار الحكومة واستمرارها، وخاصة موضوع «قانون التجنيد»، الذي

إنقسمت مواقف أحزاب الائتلاف بشأنه. ومن موقع معرفته بأن التصويت عليه بصيغته الجديدة في الكنيست سيقاطع ما بين مواقف أحزاب في الحكومة مع مواقف أحزاب في المعارضة، عقد صفقة مع الأحزاب «الحريدية» لتأجيل بحث هذا الملف، مقابل إمتيازات أغضبت شركاء آخرين في الحكومة من بينهم ليبرمان .

■ لكن بنيامين نتياهو وجد نفسه آخر المطاف أمام إستحقاقات إنتخابات مبكرة للكنيست، وتقف في خلفية الإعلان عن هذه الإنتخابات المبكرة، عدة أحداث متزامنة، أولها إعلان وزير الأمن الإسرائيلي أڤيغدور ليبرمان في شهر 2018/11 عن إستقالته من الحكومة وانسحاب حزبه، «إسرائيل بيتنا»–6 مقاعد من الائتلاف، مما خفض عدد أعضاء الائتلاف إلى 61 مقعداً من أصل 120. من جانب آخر، فشل نتنياهو في تمرير «قانون التجنيد»، بعد أن أعلن حزب «هناك مستقبل» بقيادة يئير لبيد عن عدم نيته التصويت لصالح القانون، وترافق ذلك مع تهديد الأحزاب الدينية بإسقاط الحكومة. والعامل الثالث هو تخوف نتنياهو من إقتراب موعد الإعلان عن تقديم لوائح إتهام بحقه في أربعة ملفات فساد.

وهكذا، إتفق قادة أحزاب الائتلاف الحكومي يوم 2018/12/24 على حل الكنيست، وتم تحديد موعد إجراء الإنتخابات المبكرة في 2019/4/9، بعد أن إجتمعت هيئة الكنيست واتخذت قرار حل نفسها في 2018/12/26، كان من المفترض أن تجري الإنتخابات الدورية في شهر 2019/11■

(9)

الحكومة الخامسة..2019–2020

الولادة العسيرة من رحم الإستقطاب

■ يفصل الحكومة الإسرائيلية الـ35 عن سابقتها ثلاث دورات إنتخابية مبكرة ومتلاحقة للكنيست [الكنيست الـ21– 2019/4/9، الـ22–2019/9/17، الـ23–2020/3/2]. وهي سابقة في تاريخ الإنتخابات والحكومات الإسرائيلية. فقد فشل نتنياهو وكذلك منافسه غانتس في تأمين في الأغلبية اللازمة لتشكيل الحكومة (الحد الأدنى 61 نائباً)، بسبب حالة الإستقطاب الحاد الذي وصل إليها المشهد السياسي– الحزبي في إسرائيل، مع إجتماع أبرز خصوم نتنياهو في تحالف «كاحول–لاڤان» (أزرق–أبيض)، برئاسة بيني غانتس رئيس أركان الجيش الأسبق، على رأس حزب«حوسن ليسرائيل» (مناعة لإسرائيل)، ومعه يئير لبيد على رأس حزب «يوجد مستقبل»، وموشيه يعلون وزير الأمن(الحرب) الأسبق على رأس حزب «تيلم»، وغابي أشكنازي، رئيس الأركان الأسبق. وباستثناء «يوجد مستقبل»، فإن التحالف وحزبي غانتس ويعلون تشكلوا عشية إنتخابات الكنيست الـ 21– 2019/4/9. وفي هذه المحطات الإنتخابية الثلاث إجتمع خصوم نتنياهو في كاحول–لاڤان وخارجه على هدف مركزي واحد: إسقاطه.

■ حصل «كاحول–لاڤان» بنتيجة الإنتخابات الثلاث المذكورة على: 35،35،33 مقعداً على التوالي، وحصل الليكود على: 35،32،36 على التوالي، وتوقع المراقبون إستمرار الفشل في تشكيل الحكومة بعد إنتخابات الكنيست الـ23 واللجوء إلى إنتخابات رابعة، لولا أن رئيس تحالف «كاحول–لاڤان» أعلن في اللحظة الأخيرة إستعداده المشاركة في حكومة تحت قيادة نتنياهو شرط التناوب على رئاستها بعد عام ونصف العام من تشكيلها. وكان من الطبيعي أن يتلقف نتنياهو هذا الإعلان ويعقد إتفاقاً مع غانتس في 2020/4/20 لتشكيل الحكومة،

فيما إنشق تحالف «أزرق أبيض»، وبقي غانتس مع بعض حلفائه (15 مقعداً في الكنيست)، بعد مغادرة «يوجد مستقبل»– 15 مقعداً، ومعه يعلون– مقعد واحد، الذي إنشق عنه نائبان من حزبه «تيلم»، وشكلا حزباً جديداً، «ديرخ أرتس» (طريق إسرائيل).

وبأغلبية 72 عضوا، صادقت الكنيست في 2020/5/17، على الحكومة الإسرائيلية الجديدة، الخامسة والثلاثين، وهي الحكومة الأوسع في تاريخ الحكومات الإسرائيلية، وضمت 34 وزيرا، و7 نواب وزراء. وتوزع الوزراء كالتالي: ليكود– 15، كاحول/لاڤان– 12، شاس– 2، العمل– 2، يهودوت هتوراة– 1، غيشر– 1، البيت اليهودي– 1.

■ خلال ولاية هذه الحكومة، على قصرها، صعَّد نتنياهو على رأس معسكر اليمين حربه ضد القضاء، في ظل قرار المحكمة تكثيف جلسات محاكمته، على خلفية إتهامه بالفساد وخيانة الأمانة. وسعى لاستصدار قرار بفصل منصب المدعي العام الجنائي عن منصب المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية، كي يستطيع التأثير على قراراته. ومع أنه إدعى طوال الوقت أن التهم الموجهة إليه تنطلق من «كيدية سياسية»، إلا أنه كان يدرك حرج موقفه وضعفه حيال مسار التحقيقات وجلسات الإستماع إلى الشهود. ولذلك، كان يعد لتشريع «القانون الفرنسي» الذي يحصنه من الخضوع للمحاكمة طالما هو رئيسا للحكومة.

وكان نتنياهو في حكوماته السابقة، قد سعى لتشكيل قوة سياسية برلمانية ضاغطة من أجل إحداث تغيير في طابع هيئة قضاة المحكمة العليا، من خلال إجراء تغيير جوهري في تركيبة لجنة تعيين قضاة المحكمة العليا التي تضم ممثلين عن الحكومة والكنيست وجهاز القضاء ونقابة المحامين، بحيث يكون التأثير الأكبر فيها للمستوى السياسي.

■ حملت هذه الحكومة أسباب فشلها منذ اليوم الأول لبدء مهامها. فقد إعتبر نتنياهو التحالف «الضروري» مع غانتس وحزبه من أسوأ الخيارات التي خضع لها في مسيرته السياسية على رأس الحكومات التي قادها، وخاصة النص في الإتفاق الإئتلافي على التناوب مع غانتس، وهذا يتناقض مع طموحه في الإستمرار في الحكم. بالمقابل، أدرك غانتس منذ البداية أن الليكود ورئيسه يتهربون من إستحقاق التناوب، ويضغطون باستمرار على «كاحول–لاڤان» لتعديل نص الإتفاق لجهة تجاوز هذا الإستحقاق، ولوحوا بإمكانية اللجوء لإنتخابات جديدة مستغلين تراجع شعبية حزب غانتس في إستطلاعات الرأي، وتخوفه من نتائج أي إنتخابات مبكرة.

■ إلى جانب ماسبق، إختلف طرفا الحكومة الرئيسيين حول ملفات كثيرة من بينها سبل مواجهة إستفحال إنتشار جائحة كورونا، وألقى «كاحول–لاڤان» مسؤولية الفشل في ذلك على عاتق نتنياهو وحزبه في ظل تصاعد إحتجاجات الشارع الإسرائيلي على سياسات نتنياهو في هذا المجال.

لكن «القشة» التي قطعت خيوط بقاء الحكومة كانت عدم طرح الميزانية في الكنيست. فقد طالب «كاحول–لافان» بالمصادقة عليها لمدة عامين فيما أصر نتنياهو على سنة واحدة كي لاتمتد فترة صلاحيتها حتى موعد إستحقاق التناوب مع غانتس على رئاسة الحكومة في2021/11/27. وبحسب قانون أساس– الكنيست، إذا لم يتم إقرار الميزانية السنوية فإن ذلك يعني إعلان الكنيست حلّ نفسها وإجراء إنتخابات خلال 90 يوما.

تم تأجيل موعد التصديق على الميزانية إلى 22 /2020/12، لكن إستمرار الخلاف بين الليكود وكاحول–لاڤان منع التصديق عليها في هذا الموعد، فقررت الكنيست حل نفسها، والتوجه نحو إنتخابات جديدة، حددت موعدها في 2021/3/23؛ وهي الانتخابات البرلمانية الرابعة التي تخوضها إسرائيل في غضون 23 شهراً■

2021/3/1

ملحق

إحصائيات ومؤشرات

■ واكب نتنياهو فترات حكم 3 إدارات أميركية، إثنتان منها منها «ديمقراطية» برئاسة بيل كلينتون وباراك أوباما، وواحدة «جمهورية» برئاسة دونالد ترامب، وشهد مؤخراً بداية ولاية إدارة «ديمقراطية» جديدة برئاسة جو بايدن. جميع حكومات نتنياهو لم تكمل ولاياتها المفترض أن تمتد لأربع سنوات، وانتهت بالدعوة إلى إنتخابات مبكرة. وعلى الرغم أن حكومات غيرها لاقت المصير نفسه، إلا أن الفارق هو أن نتنياهو هو من كان يسعى لتبكير، الإنتخابات في معظم المرات، بهدف تعزيز موقع حزبه في الإنتخابات في ظل تقدير بضعف المنافسين والخصوم.

■ إتبع نتنياهو في علاقته مع الأحزاب الأخرى سياسة نفعية، تنطلق من طموحه السلطوي. وبإستثناء الأحزاب العربية، أدخل إلى حكومته حتى من كان يناصبه العداء (إيهود باراك وليڤني، على سبيل المثال)، شرط ألا يتعارض ذلك أو يحد من أسلوبه المتفرد في الحكم. وعندما يحصل هذا التعارض يتخلص من هذا الشريك مثلما فعل مع لبيد وليڤني أواخر ولاية حكومته الثالثة.
وعندما يحقق أي حزب نتيجة كبيرة، يسعى نتنياهو لاحتوائه، كما فعل مع حزب «كولانو» (كلنا) برئاسة كحلون، أو الإستفادة من أصوات جمهوره، كما فعل مع «إسرائيل بيتنا»، برئاسة ليبرمان، عندما تحالف معه في قائمة إنتخابية واحدة عشية إنتخابات الكنيست الـ 19 – 2013..

■ ترأس نتنياهو حكومتيه الأولى والثانية، على الرغم من أن الليكود جاء بعد حزب «العمل» في المركز الثاني في نتائج إنتخابات الكنيست–1996، بسبب إنتخابه مباشرة من الناخبين؛ كما جاء بعد حزب «كاديما» في انتخابات الكنيست– 2009، بسبب إنحياز رئيس «العمل» إيهود باراك لصالحه. وفي جميع المرات، شكلت الطبيعة اليمينية لغالبية الكنيست العامل الحاسم في ذلك.
رأى نتنياهو في حزبي «شاس» و«يهودوت هتوراة»، الحريديين شريكين طبيعيين في حكوماته. وبعكس شركائه الآخرين، عمل الحزبان على إستقرار حكوماته. وقد ضاعف نتنياهو مخصصات الحزبين التي ينفقونها على مدارسهما الدينية، وتحاشى إغضابهما بمسألة الخدمة العسكرية لمنتسبيهما الشبان، فتجنب إقرار«قانون الخدمة في الجيش» حتى لايخسر دعمهما، وهو ما أغضب على الدوام شركاء آخرين وخاصة ليبرمان.

■ بلغ عدد أعضاء الأحزاب الدينية في الكنيست الـ17– 2006، 34 عضواً. وفي الكنيست الـ18– 2007، بلغ عددهم 29، ليرتفع في الكنيست 19– 2013 إلى 40، ليهبط بعد ذلك في الكنيست 20– 2015 إلى 27 عضواً فقط، لضياع 4 مقاعد على «شاس» بعد إنشقاقه وخسارة المنشقين عنه في الإنتخابات، كما وتراجع «البيت

اليهودي»، بسبب إنزياح مصوتين من جمهوره لصالح الليكود. وبلغ عدد أعضاء الأحزاب الدينية في الكنيست الـ21– 2019/4، 21 عضواً، دون إحتساب المتدينين القوميين في الليكود. وفي انتخابات 2019/9 حصلت الأحزاب الدينية على 24 مقعداً، فيما حصلت في انتخابات 2020/3 على 22 مقعداً.

■ بلغ تمثيل المستوطنين في الكنيست، العام 1984 عضواً واحداً فقط، فيما وصل تمثيلهم في الكنيست الـ 19– 2013 إلى 11 (6 من قائمة «الليكود– بيتنا»، و5 من «البيت اليهودي»)، وفي الكنيست الـ 20– 2015، بلغ عددهم 10 أعضاء كنيست، وهو تمثيل أكبر من نسبتهم إلى إجمالي السكان في إسرائيل.

■ كشفت حركة «السلام الآن» الإسرائيلية، في تقرير لها في 2019/5/16، أنه تم تشييد نحو 20 ألف وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية المحتلة منذ تسلم بنيامين نتنياهو رئاسة حكومته الثانية– 2009، وحتى نهاية 2018، وأنه تمت إقامة 31 بؤرة استيطانية جديدة■

2021/3/30

إنتخابات الكنيست الـ 24

2021/3/23

[■ فشلت الفرصة الأخيرة لإنقاذ الحكومة الإسرائيلية الـ35 من السقوط، بعدما رفض الكنيست في 2021/12/22، بأغلبية 49 نائباً، مقابل 47، تمديد موعد مناقشة مشروع قانون الميزانية. وهذا، بحسب القانون، يوجب حل الكنيست والتوجه نحو إنتخابات جديدة، تحدد موعدها في 2021/3/23، وهي الإنتخابات الرابعة خلال 23 شهراً. وبذلك إنتهى أجل حكومة نتنياهو الخامسة بعد7 أشهر فقط من ترسيمها .

عدم مناقشة مشروع قانون الميزانية كان«السبب القانوني»، الذي أسقط الحكومة وحلَّ الكنيست، لكن رزمة من الأسباب تقف عملياً خلف ذلك. فمنذ بداية عمل الحكومة ضغط الليكود ورئيسه على شريكه «كاحول–لاڤان» لحمله على التراجع عن مكاسبه في الإتفاق الإئتلافي بينهما، وفي المقدمة تولي غانتس رئاسة الحكومة في 2021/11/27. كما رفض «كاحول–لاڤان» الإستجابة إلى محاولة نتنياهو فرض سلسلة من التعيينات في مناصب ذات صلة بسير محاكمته، مثل منصبي المدعي العام للدولة، والقائد العام للشرطة، بهدف تعزيز قدرته على مواجهة إستحقاقات ملفه القضائي.

■ منذ تشكيلها، لم تعمل الحكومة كفريق واحد في أي من الملفات الموضوعة على جدول أعمالها. فقد رمى «كاحول–لاڤان» مسؤولية فشل الحكومة في مواجهة تداعيات إنتشار كورونا على عاتق الليكود ورئيسه، في محاولة لتسجيل نقاط لصالحه عجز عن تحقيقها في السياسة، على وقع تهافت عدد من الرسميات العربية على التطبيع مع إسرائيل، والتي سجلها نتنياهو في خانة إنجازاته، إلى جانب الخطوات والإجراءات التي تفرعت عن «صفقة القرن»، وأبرزها مخطط الضم.

■ يأتي تبكير الإنتخابات في سياق مستجدات أبرزها خسارة دونالد ترامب في الإنتخابات الرئاسية الأميركية وفوز المرشح الديمقراطي جو بايدن، الذي كان نائباً للرئيس باراك أوباما بين عامي 2009–2017، وقد أطلقت حكومة نتنياهو عطاءات إستيطانية واسعة في القدس خلال زيارة بايدن الأولى لإسرائيل في شهر 2009/3، تحدياً لمقترح أوباما تجميد البناء الإستيطاني بشكل مؤقت، كمقدمة لإحياء مفاوضات التسوية. وبعودة الإدارة الديمقراطية إلى البيت الأبيض، إفتقد نتنياهو للزخم السياسي، الذي منحته إياه إدارة ترامب من موقع تلاقيها مع رؤيته تجاه التسوية.

■ كما تأتي الإنتخابات في ظل تفاقم تداعيات تفشي جائحة كورونا في إسرائيل، وتصاعد الإحتجاجات على الإجراءات الحكومية في مواجهتها. لكن نتنياهو، وكما استثمر إنتشار الڤيروس للضغط على «كاحول–لاڤان» لتشكيل «حكومة طوارىء» تتصدى للجائحة، يقدم نفسه عشية الإنتخابات كمنقذ للإسرائيليين من خطر كورونا من خلال إستقدام ملايين الجرعات الوقائية من الڤيروس، واستقبال كل دفعة منها تحت أضواء الكاميرات.

وكما طُرح عشية كل جولة إنتخابية منذ نحو عامين، يتكرر السؤال: هل تخرج هذه الجولة الإنتخابية بنتائج تنهي الأزمة التي يعانيها المشهد السياسي والحزبي الإسرائيلي، أم أن نتنياهو سيُبقي هذا المشهد أسير طموحاته السلطوية مسلحاً باستقرار معسكره .. وضعف منافسيه؟]

(1)

نتنياهو بين هتافين: إسقاطه .. أو التمسك به!

■ منذ انتخابات الكنيست الـ20 – 2015، بات نتنياهو محط هجوم مركز من قبل أطراف سياسية وحزبية وأمنية إسرائيلية، بعد تآكل صورته «الزعاماتية»، على خلفية فشل أهداف العدوان على غزة صيف العام 2014، وتضاعفت شدة هذا الهجوم مع تطورات ملفه القضائي في السنوات اللاحقة. وفي الإنتخابات الثلاث المتتالية (4/9/2019+17/9، 2/3/2020). كان إسقاطه أبرز العناوين التي اجتمعت حولها أحزاب وتحالفات إسرائيلية متعددة المشارب. طبعاً، لم يتحقق هذا الهدف وبقي الليكود في صدارة المشهد الحزبي الإسرائيلي، وقد حاز في الإنتخابات السابقة على 36 مقعداً، وهي أعلى نتيجة يحققها الليكود برئاسة نتنياهو. لكن مع ذلك، أصبح نتنياهو للمرة الأولى عاجزا عن تشكيل حكومة دون الإستعانة بألد خصومه، وهو ماحدث عند تشكيل حكومته الخامسة، قصيرة الأجل.

■ اللافت أنه في الطريق إلى إنتخابات الكنيست الـ24 التي نحن بصددها، أن نتنياهو بات معياراً «مستحدثاً» على لسان المراقبين عند تصنيف الأحزاب والقوائم المشاركة في هذه الإنتخابات، فحصروها ضمن خانتين فقط: إما مع نتنياهو أو ضده، وهذا يشمل أحزاب اليمين واليسار والوسط، حسب التصنيف الإسرائيلي.

■ كما يلفت الإنتباه عشية هذه الإنتخابات أن كثيراً من المراقبين خلصوا إلى أن الصراع الأساسي يدور الآن في صفوف الأحزاب اليمينية حول من سيقود اليمين في المرحلة القادمة. وهذا برأينا ليس دقيقاً، لأن الليكود برئاسة نتنياهو نجح في فرض نفسه كحامل للبرنامج السياسي–الإقتصادي لليمين الصهيوني. وما يدور اليوم بين صفوف اليمين من خلافات حول قيادة نتنياهو، لا يقترب من جوهر هذا البرنامج، الذي بات محط إجماع غالبية الأحزاب الصهيونية. وهذا من أبرز الأسباب التي أدت إلى استمرار نتنياهو على رأس هرم السلطة، على الرغم من تعدد جبهات الهجوم المشتعلة ضده. هذا طبعاً إلى جانب غياب برنامج صهيوني مقابل قادر، ويريد مقارعة أطروحات اليمين، واليمين المتطرف في صفوف المجتمع الإسرائيلي■

(2)

خريطة المشاركة .. إستقطاب متعدد الرؤوس

[■ وقعت تغيرات كبيرة في خريطة المشهد الحزبي الإسرائيلي عشية هذه الإنتخابات. فانفرط عقد تحالفات خاضت الإنتخابات السابقة، ونشأت أحزاب وتحالفات جديدة. واللافت في الأمر، أن الحراك الحزبي والتغيرات في واقع التحالفات لم تبدأ مع إقرار هذه الجولة من الإنتخابات، بل وقع بعضها كهزة إرتدادية لتوقيع الإتفاق الإئتلافي مابين الليكود و«كاحول–لاڤان» في 2020/4/20، عشية تشكيل الحكومة المنتهية ولايتها، وبعضها الآخر بدأت إرهاصاته في الهزيع الأخير من ولاية الكنيست الـ 23:]

1– تفكك «كاحول–لاڤان»

■ أدّى التحاق غانتس بنتنياهو إلى تفكك تحالف «كاحول–لاڤان» (أزرق–أبيض)، الذي شكل نداً إنتخابياً لليكود على مدى 3 جولات إنتخابية. وبعد توقيع الإتفاق الإئتلافي بين الإثنين، انقسمت كتلة التحالف البرلمانية إلى

كتلتين: الأولى إحتفظت باسم «كاحول–لاڤان» برئاسة غانتس– 15 مقعداً، والثانية «يوجد مستقبل» برئاسة لبيد– 16 مقعداً، ومعه موشيه يعلون، الذي بقي لوحده، بعدما إنشق حزبه «تيلم»– 3 مقاعد، على يد عضوي الكنيست عن الحزب، يوعز هندل وتسفي هاوزر، اللذين شكلا بدورهما حزب «ديرخ إيرتس» (أرض إسرائيل)، وانضما إلى فريق غانتس، كوزيرين في حكومة نتنياهو الخامسة. ومع إنسحاب غابي أشكنازي وموشيه يعلون من المشهد السياسي، إنحصرت مكونات التحالف على القائمتين المذكورتين، اللتين خاضتا هذه الإنتخابات كل على حدة. وبذلك، تلاشى حزب «تيلم» بعد نحو عامين من تأسيسه، إنحصر دوره كرديف لحملة «تغيير» فاشلة.

2– تأسيس «تيكڤا حداشا»

■ خسر القيادي في الليكود جدعون ساعر أمام نتنياهو في معركة الإنتخابات على رئاسة الحزب، بحصوله على نسبة 28% مقابل 72% لصالح غريمه. لكن ساعر قرأ في هذه النتيجة أن أكثر من ربع أعضاء مركز الحزب يؤيدونه، على الرغم من سطوة نتنياهو داخل الليكود. وخلص إلى أن نقل معركته ضد نتنياهو إلى خارج الحزب، عبر تشكيل حزب جديد، سيشجع مؤيدينه على الالتحاق به، خاصة في حال نجح في استقطاب عدد من الوجوه الليكودية المعروفة.

■ وعلى هذا الأساس، أعلن ساعر إنشقاقه عن الليكود، وشكل في نهاية شهر 2020/11 حزباً جديداً أسماه «تيكڤا حداشا» (أمل جديد)، وانضم له فعلا أربعة نواب من كتلة الليكود البرلمانية، أبرزهم الوزير المستقيل زئيف إلكين، والوزير الأسبق بنيامين بيغن، إضافة للرئيس الأسبق لمجلس المستوطنات داني ديان. وقد حاز الحزب الجديد على موقع متقدم في استطلاعات الرأي، خاصة في الفترة الأولى من إعلان تأسيسه.

في السياسة، يُعبر ساعر عن مواقف اليمين الاستيطاني المتطرف. فهو يرفض قيام أي كيان فلسطيني «بين النهر والبحر»، ومواقفه تجاه المؤسسات في إسرائيل قريبة من مواقف نتنياهو لجهة إضعاف دور السلطة القضائية ومنعها من التدخل في قرارات الكنيست، والأمر ذاته في توجهاته الإقتصادية القائمة على تعميم الخصخصة.

3– تأسيس قائمة «الصهيونية الدينية»

■ أعلن رئيس حزب «الصهيونية الدينية»، بتسلئيل سموتريتش في 2021/2/3، عن التوصل إلى اتفاق مع رئيس حزب «عوتسما يهوديت» (قوة يهودية)، المنبثق عن حركة «كاخ» الإرهابية برئاسة الفاشي إيتمار بن غفير، لخوض الانتخابات بقائمة واحدة. وتشترك معهما في هذا التحالف حركة «نوعم»، وهي أيضا منبثقة عن حركة «كاخ». وقد ضغط بنيامين نتنياهو لتشكيل هذا التحالف بهدف الإستفادة من أصوات جمهور اليمين المتطرف، وعدم حرقها كما حصل في إنتخابات سابقة عندما خاضت الأحزاب والحركات اليمينية المتطرفة الصغيرة الإنتخابات منفردة. وقد وضع نتنياهو أحد أعضاء حزب سموتريتش في موقع مضمون على قائمة الليكود، لـ«إقناع» الأخير بالتحالف مع «قوة يهودية». وقع الليكود عشية الإنتخابات، وفي 2/10 بالتحديد، إتفاق فائض أصوات مع قائمة «الصهيونية الدينية»، التي أصرت على أن يتعهد نتنياهو، في الإتفاق، بأن تكون القائمة جزءاً من الحكومة التي يشكلها بعد الإنتخابات.

4- «العمل»: بوادر صحوة أم حصاد تشتت الآخرين؟

■ شهدت إنتخابات 2020/3/2 إنهياراً لحزب العمل، وكان ضمن تحالف «ميرتس والعمل – غيشر»، وحصلت القائمة مجتمعة على 7 مقاعد (3 منها للعمل)، بينما كانت قد حصلت في انتخابات 2019/9/17 على 11 مقعداً (6 مقاعد للعمل– غيشر، و5 مقاعد لميرتس)، أي أن التحالف خسر أربعة مقاعد عن الإنتخابات السابقة. وقد إنشقت رئيسة غيشر(الجسر)، أورلي ليڤي– أبكسيس، عن هذا التحالف، بعد 72 ساعة فقط من الانتخابات، ثم إنضمت في وقت لاحق إلى حكومة نتنياهو الخامسة عند تشكيلها، كوزيرة للتطوير الأهلي.

■ فازت ميراڤ ميخائيلي برئاسة حزب العمل في منتصف شهر 2021/1. وكانت ميخائيلي رفضت إنضمام حزبها، الذي كان ممثلا بثلاثة نواب، هي أحدهم، لحكومة نتنياهو– غانتس. وطلبت بعد فوزها برئاسة الحزب إنسحاب الوزيرين عمير بيرتس رئيس الحزب السابق، وإيتسيك شمولي، من الحكومة، إلا أنهما رفضا، وأعلنا خروجهما من الحزب، ولاحقا من المنافسة في الإنتخابات كليا. وساهمت المواقف التي اتخذتها ميخائيلي ضد نتنياهو ودعوتها لاستنهاض دور الحزب في تقدم موقعه في استطلاعات الرأي، الأمر الذي تأكد من خلال فوز الحزب بـ 7 مقاعد.

■ رأى عدد من المحللين أن النقلة في موقع حزب العمل قياساً بوضعه في الإنتخابات السابقة، إنما يعود لواقع التشتت في خريطة المشاركة في هذه الإنتخابات، بعد تفكك عدد من التحالفات، وخاصة تللك التي كانت تضم أحزاباً يلتف حولها جمهور قريب نسبياً من حزب العمل.ويشير المحللون إلى أنه في ظل حالة الإستقطاب الحاد الذي يعيشه المشهد الحزبي الإسرائيلي، فإن التحسن النسبي لموقع أي حزب يأتي ضمن مساحة المعسكر الذي يتحرك فيه، أي على حساب حزب، أوقائمة أخرى شهدت تراجعا في قوتها الإنتخابية مثل «كاحول–لاڤان» و«القائمة المشتركة» على سبيل المثال، وهذا ينطبق أيضاً على «ميرتس» الذي ارتفعت أسهمه في إستطلاعات الرأي عشية هذه الإنتخابات.

■ أسس رون خولدائي، رئيس بلدية تل أبيب حزب «الإسرائيليون» في منتصف شهر 2020/12، وانهار بسرعة في استطلاعات الرأي، وانسحب الحزب من السباق الإنتخابي. كذلك، رفض حزب «البيت اليهودي» (المفدال سابقاً) الإنضمام إلى تحالف «الصهيونية الدينية»، وأعلن انسحابه من السباق الإنتخابي، موجهاً جمهوره لدعم حزب«يمينا» برئاسة نفتالي بينيت. ويذكر أن «البيت اليهودي» لم يتمكن من تجاوز نسبة الحسم في الإنتخابات السابقة■

(3)

المشهد الحزبي العربي..

إنشقاق الحركة الإسلامية عن «المشتركة»

■ تأسست القائمة المشتركة في 2015/1/25، على أبواب إنتخابات الكنيست الـ20، كرد سياسي على رفع الكنيست نسبة الحسم من 2 إلى 3,25% باقتراح من أڤيغدور ليبرمان، وذلك بهدف إقصاء الأحزاب الصغيرة من الكنيست وفي المقدمة منها الأحزاب العربية. ونجحت القائمة في تلك الإنتخابات في حصد 13 مقعداً بزيادة 3

مقاعد عن حصة مكوناتها، عندما خاضت الإنتخابات كل على حدة. وقد أدى تشكيل القائمة إلى رفع نسبة التصويت العربي، الذي صب في غالبيته العظمى لصالح «المشتركة». وضمت القائمة كلا من: الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والتجمع الوطني الديمقراطي، والحركة العربية للتغيير، والحركة الإسلامية– الجناح الجنوبي. وعلى الرغم من تعدد المنابت الفكرية والسياسية لأحزاب القائمة، إستطاعت خلال تجربتها الوحدوية تقديم مشروع برنامجي متعدد المحاور، يلبي مطالب وطموحات فلسطنيي الـ48 في المرحلة الراهنة، في مواجهة السياسات العنصرية الرسمية الإسرائيلية.

■ لم تصمد «المشتركة» عشية إنتخابات 2019/4/9 أمام الخلافات التي تصاعد بين مكوناتها على خلفيات متعددة، منها ماهو برنامجي إجتماعي، ومنها ماله علاقة بتقاسم المقاعد في إطار القائمة، فتفككت إلى قائمتين، ليتراجع تمثيل الأحزاب العربية في الكنيست إلى 10 مقاعد.

■ مع تفاقم حالة الإستقطاب في المشهد الحزبي الإسرائيلي، وأمام النتيجة المتقدمة التي حققها «كاحول–لاڤان» في الإنتخابات المذكورة بتساويه مع الليكود(35 مقعداً لكل منهما)، وفي ظل تصعيد نتنياهو هجومه على الأحزاب العربية، إستجمعت الأحزاب العربية مرة أخرى عناصر وحدتها، وخاضت جولتي إنتخابات 2019/9/17 و 2020/3/2 في إطار القائمة المشتركة، وحققت 13 و15 مقعداً على التوالي.

■ كان لتفكك كاحول–لاڤان بسبب إلتحاق غانتس بنتنياهو إرتدادات عديدة، أصاب بعضها مكونات المشتركة، في الوقت الذي بدا فيه هذا الحدث كفشل معلن لشعار إسقاط نتنياهو، الذي من أجل تحقيقه، زَكَّت معظم مكونات المشتركة غانتس لتشكيل الحكومة عقب إنتخابات 2020/3/2. ومع تفاقم الخلافات بين الليكود وكاحول–لاڤان داخل الحكومة، بات واضحاً للجميع (ومنهم المشتركة) أن هذه الحكومة تلفظ أنفاسها الأخيرة. وجاءت الفرصة لإسقاطها عند التصويت في 2020/12/22 على مشروع قرارا يمدد مناقشة الموازنة كي لاتسقط الحكومة. وكان قرار المشتركة التصويت ضد المشروع، لكن نواب الحركة الإسلامية– الجناح الجنوبي برئاسة النائب منصور عباس، رفضوا الالتزام بالقرار ولم يشاركوا في التصويت. وقد أحال مطلعون السبب إلى «حوار» جار بين الحركة والليكود، بشأن قضايا مطلبية للأقلية العربية طرحها منصور عباس على رئيس الليكود، الذي وعد بالنظر فيها.

■ كان ماحصل بمثابة القشة التي قصمت عقد تحالف الأحزاب العربية الأربعة في إطار المشتركة. وبما أن مشروع تمديد موعد مناقشة الموازنة قد سقط، فقد أصبحت الإنتخابات المبكرة واقعاً ملموساً بحكم القانون. وقد جرت محاولات لرأب الصدع الذي حصل في «المشتركة»، إلا أنها فشلت. وقبيل تسجيل القوائم في إنتخابات الكنيست الـ24، أعلنت القائمة العربية الموحدة، الذراع البرلماني للحركة الإسلامية–الجناح الجنوبي، أنها ستخوض الانتخابات بقائمة منفصلة؛ فيما أعلنت أحزاب الجبهة والتجمع والعربية للتغيير في 2021/2/4، أنها توصلت إلى اتفاق لخوض الانتخابات البرلمانية المقبلة ضمن القائمة المشتركة. يذكر أن قائمة «معاً» العربية برئاسة محمد دراوشة قد أعلنت في 3/17، أي قبل الإنتخابات بخمسة أيام، سحب ترشيحها وانضمامها إلى المشتركة، بموجب إتفاقية تم توقيعها بين الطرفين■

(4)

النتائج الرسمية

■ خاضت 39 قائمة إنتخابات الكنيست، وأعلنت لجنة الإنتخابات المركزية أن نسبة التصويت العامة بلغت 67,4%، بالمقارنة مع 71,5% في الانتخابات السابقة. بلغ عدد أصحاب حق الإقتراع: 6,578,084، وعدد الأصوات الصحيحة 4,410,052 صوتاً، فيما بلغ «ثمن» المقعد في الكنيست 32,210 أصوات، لكن بما أن عتبة الحسم هي 3,25%، يتوجب على القائمة الحصول على حد أدنى مقداره 143,327 صوتاً كي تتمثل في الكنيست، أي ما يقابل «ثمن» 4 مقاعد.

■ أشارت المعطيات إلى أنه في هذه الجولة الانتخابية إرتفع عدد الناخبين نحو 125 ألف ناخب جديد، بينما انخفض عدد المصوتين 180 ألفاً، ما يعني أن أكثر من ربع مليون ناخب صوتوا في الانتخابات السابقة، لم يصوتوا في الانتخابات الحالية . وجاءت النتائج النهائية لفرز الأصوات كما يلي:
«الليكود»–30 مقعداً، «يوجد مستقبل»–17 مقعداً، «شاس»–9 مقاعد، «كاحول–لاڤان»–8 مقاعد، «يمينا»–7 مقاعد، «العمل»–7 مقاعد، «يهودوت هتوراة»–7 مقاعد، «إسرائيل بيتنا»–7 مقاعد، «الصهيونية الدينية»–6 مقاعد، «ميرتس»–6 مقاعد، «أمل جديد»–6 مقاعد، «القائمة المشتركة»–6 مقاعد، «القائمة العربية الموحدة»–4 مقاعد.

■ وقد حصل الليكود على1,066,892 صوتاً، يليه حزب «يش عتيد» (يوجد مستقبل) وحصل على 416,112 صوتاً، ثم «شاس» بـ 316,008 أصوات، ثم «كاحول–لاڤان» برئاسة بيني غانتس، بـ 292,257 صوتاً، وحصل «يمينا» برئاسة نفتالي بنيت على 273,836 صوتاً، وحزب العمل برئاسة ميراڤ ميخائيلي بـ 268,767 صوتاً، تلاه «يهودوت هتوراة» بـ 248,391 صوتاً، و«إسرائيل بيتنا» برئاسة أڤيغدور ليبرمان بـ 248,370 صوتاً، ثم «الصهيونية الدينية» بـ 225,641 صوتاً، والقائمة المشتركة بـ 212,583 صوتاً، وحصلت «تكڤا حداشا» (أمل جديد) على 209,161 صوتاً، وحزب ميرتس على 202,218. وحصلت الحركة العربية الموحدة للحركة الإسلامية– الجناح الجنوبي، على 167,064 صوتاً.

جدول بالنتائج الرسمية

الرقم	الحزب / القائمة	عدد الأصوات	النسبة	عدد المقاعد
1	الليكود	1,066,892	%24,19	30
2	«يوجد مستقبل»	416,112	%13,93	17
3	«شاس»	316,008	%7,17	9
4	«أزرق – أبيض»	292,257	%6,63	8
5	«يمينا»	273,836	%6,21	7
6	«العمل»	268,767	%6,09	7
7	«يهودوت هتوراة»	248,391	%5,63	7
8	«إسرائيل بيتنا»	248,370	%5,63	7
9	«الصهيونية الدينية»	225,641	%5,12	6
10	«القائمة المشتركة»	212,583	%4,82	6
11	«أمل جديد»	209,161	%4,74	6
12	«ميرتس»	202,218	%4,59	6
13	«العربية الموحدة»	167,064	%3,79	4
				120

• **المصدر: الموقع الرسمي للكنيست.**

(5)

تداعيات إنشقاق «المشتركة» واتجاهات التصويت العربي

■ بلغت نسبة التصويت في المجتمع العربي في هذه الإنتخابات 45%، مقارنة بِـ 65% في الانتخابات التي سبقتها في 2020/3/2. وتعتبر هذه النسبة الأدنى في تاريخ المشاركة الانتخابية لفلسطينيي الـ48 منذ بدء انتخابات الكنيست– 1949. ويفسر هذا المؤشر سبب تدني مقاعد الأحزاب العربية وخسارتها 5 مقاعد عما كانت عليه في الإنتخابات السابقة ، كما تراجع عدد المصوتين للقوائم العربية بـ 200 ألف صوت. وقد رأى محللون في انخفاض نسبة التصويت هذه عقاباً مارسه أصحاب حق الإقتراع العرب ضد الأحزاب العربية لعدم خوضها الإنتخابات في قائمة واحدة، دون أن يعني ذلك – يضيف المحللون – موقفاً سلبياً من العمل البرلماني العربي في الكنيست ، باستثناء طبعاً من لهم موقف منذ البداية من هذه المسألة، ومعظم هؤلاء من جمهور الحركة الإسلامية – الجناح الشمالي.

■ في هذه الإنتخابات، سلك نتنياهو سلوكاً مغايراً لعادته تجاه الناخب العربي، فبدلا من إسطوانته المعتادة التي عزفت على خطر تدفق الناخبين العرب على صناديق الإقتراع، خصص نتنياهو جزءًا من دعايته الانتخابية للمجتمع العربي، وزار بلدات عربية ونظّم فيها لقاءاتٍ إنتخابيةً. جاء ذلك في سياق إستراتيجية جديدة يتبعها نتنياهو وتهدف إلى وضع المجتمع العربي من خلال بعض رؤساء البلديات المحلية أمام «خيار إيجابي» يستبدل فيه خطاب مناهضة حكم نتنياهو بخيار التفاعل مع حكومته كطريق أجدى لتحقيق مطالب هذا المجتمع.
وربما من هذه الزاوية فتح الليكود حوارا مع قيادة القائمة العربية الموحدة قبل حل الكنيست السابق، وكان عدم تصويت نواب القائمة ضد مشروع قرار تمديد موعد إقرار الميزانية من مفاعيل هذا الحوار. وقد رأى محللون أن الرهان على أية وعود من الليكود ورئيسه في هذا الشأن هو مجرد وهم، وأن نتنياهو الذي نكث باتفاقات مكتوبة ومصدقة في الكنيست عقدها مع شركائه، لن يكون مختلفاً في التعامل مع أي حزب عربي. وأن هدفه الوحيد هو شق طريقه قدماً باتجاه الإستمرار على رأس هرم السلطة.

■ في سباقها لكسب الأصوات العربية، أدرجت أحزابٌ صهيونية مرشحين عربًا ضمن قوائمها الانتخابية في أماكن متقدمة. فقد أدرج حزب ميرتس مرشحَين عربيَين إثنين في الموقعين الرابع والخامس ضمن قائمته البرلمانية، وأدرج حزب العمل مرشحة عربية في الموقع السابع، وأدرج حزب الليكود لأول مرة في تاريخه مرشحًا عربيًا مسلمًا في الموقع الـ 36.

■ بالنتيجة، حصلت الأحزاب الصهيونية في هذه الانتخابات على نحو 80 ألف صوت من البلدات العربية أي ما يعادل 19% من مجمل الأصوات العربية. في المقابل، حصلت الأحزاب الصهيونية على نحو 92 ألف صوت من المجتمع العربي في انتخابات 2020/3/2، ما يعادل 13% من الأصوات. وتعود هذه الفجوة بين النسب والأصوات المطلقة إلى تراجع نسبة التصويت في المجتمع العربي، فعلى الرغم من أنّ الأحزاب الصهيونية حصلت على 19% من الأصوات العربية في الانتخابات الأخيرة، فإن هذا العدد أقل مقارنة بانتخابات 2020/3/2 .

وحصل الليكود على أكبر نسبة من الأصوات العربية التي صوتت للأحزاب الصهيونية بنسبة 26%، يليه ميرتس بنسبة 19%، ثم حزب «يسرائيل بيتينو» (إسرائيل بيتنا) برئاسة أڤيغدور ليبرمان بنسبة 17%، يليه حزب «يش عتيد» (يوجد مستقبل) برئاسة يئير لبيد بنسبة 11%، وأحرزت الأحزاب الصهيونية الأخرى باقي الأصوات.

■ لاحظت دراسة لـ«مدى الكرمل» بعنوان «قراءة في نتائج إنتخابات الكنيست الـ24 في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل»، أن الأحزاب الصهيونية «لم تحظ بعدد كبير من المصوتين العرب كما توقعت. فرغم ازدياد نسب التصويت لها في المجتمع العربي من 13% عام 2020، إلى نحو 19% في هذه الانتخابات، فإنّ عدد المصوتين لها كان أقل من الدورة السابقة. مما يدل على أنّ الخيارين الأساسيَين اللذَيْن كانا أمام الناخبِين العرب هما: إما التصويت للقائمتين العربيتين، وإمّا عدم الإدلاء بأصواتهم، على الرغم من خيبة الأمل في القوائم العربية والدعاية المكثفة للأحزاب الصهيونية في المجتمع العربي، لا سيّما حزب الليكود»■

أنماط التصويت العربي ونتائج الأحزاب العربية منذ تشكيل «المشتركة»[1]

	2015/3	2019/4[2]	2019/9	2020/3	2021/3[3]
نسبة التصويت العربي	%64	%49	%60	%65	%45
عدد المصوتين للمشتركة	446,583	337,108	470,212	581,507	317,384
عدد مقاعد المشتركة	13	10	13	15	10
نسبة التصويت للمشتركة	%82	%70	%80	%87	%79,5
التصويت للأحزاب الصهيونية	%18	%30	%20	%13	%19,4
الإمتناع عن التصويت	%36	%51	%40	%35	%55

• المصدر: «قراءة في نتائج انتخابات الكنيست الـ24 في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل»، تقدير موقف، مدى الكرمل(2021).

1- لا تشمل هذه النتائج المدن المختلطة.

2- تتعلّق الأرقام بالتصويت للقائمتين: تحالف الجبهة والعربيّة للتغيير، وتحالف الموحَّدة والتجمّع.

3- تتعلّق الأرقام بالتصويت للقائمتين: القائمة المشتركة (ثلاثة مركّبات)، والقائمة العربيّة الموحَّدة.

(6)

المشهد الحزبي الإسرائيلي كما رسمته نتائج الإنتخابات

■ فازت 13 قائمة في هذه الإنتخابات مقابل 8 فقط في الإنتخابات السابقة، بسبب إنفراط عقد عدد من التحالفات التي دخلت الكنيست السابق: كاحول-لاڤان، القائمة المشتركة، تحالف ميرتس-العمل-غيشر. وتساوت في

النتيجة 4 قوائم بواقع 7 مقاعد لكل منها، كما تساوت 4 أخرى بـ 6 مقاعد لكل قائمة مما يشير إلى احتدام المنافسة في ظل تقارب منسوب قوتها الإنتخابية. ومع توزع معظم هذه القوائم على ضفتي الموقف من نتنياهو، باتت خريطة الكنيست الجديدة أكثر ضبابية، مما يشير إلى أن الأزمة مفتوحة على جميع الإحتمالات، بانتظار مايرسو عليه بازار التفاوض بشأن تشكيل الحكومة الجديدة.

■ دلّت النتائج أن الليكود خسر نحو 285 ألف صوت، بالمقارنة مع الانتخابات السابقة (من 1,352,449 صوتاً، إلى1,066,892). وخسر الحزب 6 مقاعد قياساً بنتيجته في الإنتخابات السابقة (36 مقعداً). ولفتت القناة 12 الإسرائيلية في 2021/3/26 إلى تراجع تأييد الليكود في مدن تعتبر من معاقله. فقد تراجع تأييده في القدس من 28% إلى 21%، وفي بئر السبع من 50% إلى 42%، وفي أشكلون من 48% إلى 40%، وفي نتيڤوت من 37% إلى 31%، وفي طبرية من 51% إلى 43%، وكذا الأمر في عدد من الدوائر الأخرى.

■ أشارت القناة 12 إلى أن موجة الإنتقادات الموجهة إلى نتنياهو من داخل الليكود إلى نتنياهو تأتي «على خلفية أن الظروف خلال جولة الانتخابات الرابعة كانت مثالية، وتَعَيَّن على نتنياهو أن يحقق أغلبية وحكومة. فقد نجح بتفكيك البديل المركزي الذي خاض الانتخابات مقابله في جولات الإنتخابات الثلاث، أي تحالف كاحول–لاڤان، كما نجح في شق القائمة المشتركة، واستهدف نسب التصويت في المجتمع العربي، وأضعف تمثيل المشتركة في الكنيست إلى الثلث».

يمكن القول إن نتنياهو إستخدم سلاحاً ذا حدين عندما ضغط لتشكيل تحالف «الصهيونية الدينية»، الذي نجح في «إنقاذ» عشرات آلاف الأصوات اليمينية المتطرفة من الحرق بسبب عدم تجاوز نسبة الحسم كما حصل مع «قوة يهودية»(إحدى مكوناته) في الإنتخابات السابقة، لكنه في الوقت نفسه إمتص عدداً لايستهان به من أصوات جمهور الليكود الأكثر تشدداً. كما أن الليكود تأثر سلباً بتشكيل حزب «أمل جديد» على يد القيادي الليكودي السابق جدعون ساعر، ومعه عدد من الشخصيات الليكودية المعروفة.

■ نجا بيني غانتس وحزبه «كاحول–لاڤان» مما توقعته إستطلاعات الرأي التي رأى معظمها أن الحزب لن يتجاوز نسبة الحسم. نجا بيني غانتس وحزبه «كاحول–لاڤان» مما توقعته إستطلاعات الرأي، التي رأى معظمها أن الحزب لن يتجاوز نسبة الحسم. وتعتبر النتيجة التي حققها–8 مقاعد، ممتازة قياساً بهذه التوقعات. لكن شتان مابين موقع غانتس عندما كان قبل عام واحد رئيساً لأوسع تحالف مناهض لنتنياهو وهدد فعلياً مستقبله السياسي، وبين حاله اليوم على رأس حزب لايملك من البرنامج والتجربة مايؤهله للصمود طويلا على مقاعد المعارضة. وربما هذا ماسيشجع الخصوم وخاصة نتنياهو على رصد أية حالات تذمر داخل كتلة الحزب البرلمانية لاستقطابها عبر إغرائها بنصيب في الحكومة، في حال إستعصى عليه تشكيلها.

■ نجح جدعون ساعر في حجز 6 مقاعد لحزبه في الكنيست، وإن كانت هذه النتيجة أدنى بكثير مما منحته له إستطلاعات الرأي، وخاصة في الفترة الأولى من تشكيل الحزب. وتبدو هذه النتيجة منطقية قياساً بنتائج معظم الأحزاب الأقدم منه. ومن الممكن القول أن ساعر قام بمحاولة فاشلة لاستدراج أصوات من جمهور أحزاب الوسط، لأن مواقفه تتطابق مع خطاب اليمين الإستيطاني من جهة، ومع خطاب الليكود الذي إنشق عنه من جهة

أخرى. وقد حد قيام تحالف «الصهيونية الدينية» من فرص «أمل جديد» في استمالة أصوات اليمين المتطرف بالدرجة التي راهن عليها ساعر.

■ لاحظ محللون إنتقال «الحريديم»، خلال العقدين الأخيرين، من أحزاب فوق أيديولوجية وقطاعية إلى أحزاب قطاعية يمينية؛ وينعكس هذا في تحالف أحزاب الحريديين مع نتنياهو وتحولهم إلى جزء أساس من معسكره بعد أن كانوا حتى سنوات التسعينيات يتنقلون بين ائتلافات الليكود والعمل وفق ما يحققون من مصالح لجمهورهم. وعزا المحللون ذلك إلى الصراع العلماني– الديني، وخاصة المواجهة بين تيار «يوجد مستقبل» الذي رفع راية تجنيد الحريديم من جهة، وإلى سياسات الاستيطان الحكومية للحريديين، من جهة أخرى، حيث تم في هذا الإطار بناء مستوطنات خاصة بهم، بحيث باتوا يشكلون اليوم أكبر كتلة استيطانية (حوالي 35%). إلى جانب ذلك؛ فقد أسهم صعود قوة المتدينين الحريديم والتيار الديني القومي في زيادة معسكر اليمين من جهة، وفي تحويل الشرخ الديني– العلماني إلى شرخ أساس في المشهد الإسرائيلي، من جهة أخرى.

■ حصلت قائمة «الصهيونية الدينية» على 5,1% من مجموع الأصوات، ما مَكَّنها من الحصول على ستة مقاعد. وقال موقع صحيفة «يديعوت أحرونوت»– 2021/3/26، إن القوة الرئيسة للحزب تتركز في المستوطنات، إذ حصل في مستوطنة بيت إيل في رام الله على نسبة 75% من الأصوات، وفي كل من مستوطنتي كدوميم وأفني حيفتس في شمال الضفة على نسبة 56% من الأصوات، وفي كريات أربع قرب الخليل حصل على 54%، وفي كرني شومرون على 37%.

وأشار محللون إلى أن قائمة «الصهيونية الدينية» إستمالت جزءاً مهماً من قاعدة حزب «يمينا» الإنتخابية. وفسروا ذلك بأن رئيس «يمينا»، نفتالي بينيت، سعى، في سياق منافسته لنتنياهو على رئاسة الحكومة، إلى تقديم حزبه «القطاعي» ذي الصبغة الدينية الذي يمثل المستوطنين، باعتباره «حزباً وطنياً يمينياً» يمثل الجميع، فكان أن خسر جزءا من أصوات المستوطنين، دون أن يكسب ما يعوضه عن ذلك■

2021/4/8

هامش

***[■** بخصوص الجولات الإنتخابية الوارد ذكرها، نحيل إلى الدراسات ذات الصلة التي وردت في عدد من كتب سلسلة «الطريق إلى الإستقلال»، وهي من إصدارات «المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات»(ملف):*

***1– إنتخابات الكنيست الـ 20–2015/4**، راجع: «الإنتخابات الإسرائيلية، 2015/3/17»، ص 199–228 من الكتاب الرقم 31 من السلسلة المذكورة، بعنوان: **«إنتفاضة الشباب»**. ط1: أيار (مايو) 2016 .*

***2– إنتخابات الكنيست الـ 21–2019/4**، راجع: «إنتخابات الكنيست 21–2019/4/9»، ص 161–176 من الكتاب الرقم 35 من السلسلة المذكورة، بعنوان :**«في مواجهة صفقة القرن»**. ط1: أيلول (سبتمبر) 2019 .*

3- إنتخابات الكنيست الـ 22-2019/9، *راجع: «إنتخابات الكنيست الـ22-2019/9/17»، ص 145-157 من الكتاب الرقم 37 من السلسلة المذكورة، بعنوان: «**ملفات فلسطينية (2/2) – صفقة القرن في الميزان..**». ط1: كانون الثاني (يناير) 2020 .*

4- إنتخابات الكنيست الـ 23-2020/3، *راجع:«إنتخابات الكنيست الـ 23- 2020/3/2»، ص 137- 152 من الكتاب الرقم 39 من السلسلة المذكورة، بعنوان «**صفقة القرن في الميدان..**». ط1: تشرين الثاني(نوفمبر) 2020■]*

ملحق

الإنتخابات الإسرائيلية..

ظاهرها أزمة حزبية، وباطنها تغيرات بنيوية[1]

[..] رغم أن الأزمة الإنتخابية التي تعيشها إسرائيل تبدو نتاجاً لصراعات آنية مرتبطة بشكل أساس بشخص نتنياهو وتُهم الفساد الموجهة إليه، إلا أن قراءة معمَّقة للمشهد الإسرائيلي وللخطاب المرافق له تُظهر أن الأزمة هي انعكاس لمجموعة من المتغيّرات والعوامل العميقة، والبنيوية التي تخمَّرَت في العقود الفائتة ووصلت ذروتها في هذه الأزمة. ويمكن تلخيص أهمها بالتالي:

أولاً- التحولات الديمغرافية والإجتماعية

■ ترتبط هذه التحولات ببنية المجتمع الإسرائيلي كمجتمع مهاجرين، وتنعكس في انتهاء هيمنة جيل المؤسسين العلماني- الإشكنازي-العمالي وضمور قوته المستمر، مقابل صعود قوة الجماعات التي كانت تُشكل هوامش وأطراف بنظام الهيمنة، من شرقيين، وسكان مدن التطوير وحريديين ومستوطنين ومتدينين ومواطنين فلسطينيين. وفي الوضع المستجد لم تعد هناك كتلة تعتبر أغلبية كما كان مثلاً مع إقامة إسرائيل. هذا الواقع تغير بشكل مثابر وتدريجي مع الهجرات المختلفة بدءاً من الدول العربية والمسلمة، وثم من دول الإتحاد السوفييتي لاحقاً؛ وتزايد حجم كتلة الحريديين بسبب إرتفاع نسبة الخصوبة، وظهور كتلة المستوطنين بعد احتلال 1967 وتضخمها المستمبر.

■ في هذا السياق، تفتَّت كتلة الأغلبية الإشكنازية أولاً، والعلمانية ثانياً، وظهرت جماعات متمايزة أيديولوجياً وثقافياً تحمل وجهات نظر متباينة. وقد عبَّر رئيس دولة إسرائيل رؤوفين ريڤلين عن هذا التغيير بشكل واضح، فيما صار يُعرف باسم «**خطاب الأسباط**» الذي ألقاه في العام 2015 في مؤتمر هرتسيليا، حين لخَّص أنه لم يعد هناك أغلبية في إسرائيل بل 4 «أسباط»، يحمل كل منها وجهة مغايرة تماماً عن الآخر حول النظام الإجتماعي والسياسي، ولا يلتقي أعضاؤها في أي تجربة «مشتركة» ويتعلمون في مدارس منفصلة ووفق مناهج مغايرة.

1() مقتطفات من دراسة بنفس العنوان، أجرتها الباحثة بالشئون الإسرائيلية، د. هنيدة غانم.

[■ تنعكس هذه الصورة في ديمغرافيا الصفوف الأولى في المدارس الإبتدائية، وبحسب معطيات مركز البحث والمعلومات التابع للكنيست حول التوزيع الديمغرافي للطلاب في السنة الدراسية 2018/ 2019، كان 20,3% من تلاميذ الصف الأول في المدارس حريديين، مقابل 14,5% عام 2000. وشكّل التلاميذ العرب 22,9% من المجموع الكلي، فيما درس 15,3% في المدارس الدينية القومية، و 41,5% في المدارس الرسمية العلمانية.]

■ مقابل هذا التقسيم، فإن المجموعة العلمانية تنقسم بدورها بين يمين ويسار ووسط، وفيما يصوت الحريديون بشكل شبه كامل لأحزابهم، يصوِّت المتدينون القوميون لأحزاب الإستيطان والليكود، وبالمقابل العرب عادة للقوائم العربية. إن هذا يعني فعلياً عدم وجود كتلة مهيمنة ومسيطرة تشكل الأغلبية من جهة، ويشير إلى وجود أغلبية للتيار اليميني بحكم التغيير الديمغرافي، نظراً لانضواء الحريديين والمتدينين تحت جناح اليمين. كما يشير أيضاً إلى أن إسرائيل ستذهب نحو مزيد من الاستقطاب بين بقايا النخب العلمانية الوسطية واليسارية إلى جانب العرب، وبين تيارات مجتمعة يمينية ودينية واستيطانية.

ثانياً– إنتقال الحريديم من أحزاب قوة أيديولوجية وقطاعية إلى أحزاب قطاعية يمينية

■ ينعكس هذا في تحالف أحزاب الحريدين مع نتنياهو وتحولهم إلى جزء أساس من معسكره، بعد أن كانوا حتى تسعينيات ق 20 ينتقلون بين ائتلافات الليكود والعمل، وفق ما يحققون من مصالح لجمهورهم. لقد تغير هذا الوضع تدريجياً، ويمكن أن نعزوه جزئياً إلى الصراع العلماني الديني، خاصة المواجهة بين تيار «يوجد مستقبل» الذي رفع راية تجنيد الحريديم من جهة، وإلى سياسات الإستيطان الحكومة للحريديين من جهة أخرى، حيث تم في هذا الإطار بناء مستوطنات خاصة بهم، بحيث باتوا يشكلون اليوم أكبر كتلة استيطانية (35%). إلى جانب ذلك، فقد أسهم صعود قوة المتدينين الحريديم والتيار الديني القومي في زيادة معسكر اليمين من جهة، وفي تحويل الشرخ الديني– العلماني إلى شرخ أساس في المشهد الإسرائيلي، من جهة أخرى.

■■■

■ [..] إن الإنتخابات الإسرائيلية تتمحور حول نتنياهو أساساً، وينقسم المشهد الحزبي وفق الموقف منه، ما بين مؤيد ومعارض له، وفي ظلال هذه المعركة الأساسية تجري تحالفات وتُعقد صفقات مختلفة، وتغيب عن النقاشات للوهلة الأولى تقريباً مسألة الإحتلال والصراع والتسوية، ولكن المتمعن في خارطة الأحزاب المتنافسة يستشعر حضورها الطاغي الذي لم يعد يحتاج إلى خطابة، وذلك عبر تحول الفكر الاستيطاني إلى جزء من الفكر المكرس لليمين (72 نائب من أصل 120)، وتحول القضايا التي كانت مرة خلافية إلى محل إجماع؛ الإجماع بين الأوساط المركزية على أن القدس الموحدة هي عاصمة إسرائيل الأبدية، وعلى معارضة تفكيك المستوطنات، وعلى التوافق على ضم منطقة الأغوار، على بنية إسرائيل كدولة يهودية، وعلى رفض عودة اللاجئين. في هذا السياق، فإن عجلة الاستيطان وفرض الوقائع الإستعمارية على الأرض وحدها تستمر بالعمل دون أي عائق على الرغم من كل الصراعات الداخلية■

2021/3/22

ثبت بالمصطلحات والأحزاب والهيئات اليهودية والصهيونية

[■ نقدم فيما يلي ثبتاً بمصلحات وأسماء أحزاب ومؤسسات يهودية وصهيونية وردت في أوراق هذا الملف. ونود الإشارة إلى أننا، ومن موقع تعميق الفائدة، تجاوزنا وظيفة التعريف بالأحزاب كما هو معتاد عند وضع ثبت بأسمائها، باتجاه تشكيل خريطة بالتشكيلات التي مر بها المشهد الحزبي اليهودي والصهيوني، ليصل إلى وضعه الراهن.

كما نود الإشارة إلى أننا حاولنا قدر الإمكان عند ترتيب الأحزاب في الجدول المرفق أن نوفق ما بين مراعاة التسلسل الزمني في تأسيسها، وما بين تظهير مسار حراكها ضمن سلسلة طويلة من الإنشقاقات .. والإئتلافات:**]**

ا- مصطلحات		
1	**المؤتمر الصهيوني**	هو المؤسسة العليا للمنظمة الصهيونية العالمية، إنعقد للمرة الأولى في مدينة بازل /سويسرا- 1897. يتشكل بالإنتخاب المباشر من أعضاء الإتحادات والجمعيات الصهيونية المنتشرة في العالم.
2	**المنظمة الصهيونية**	تشكلت في المؤتمر الصهيوني الأول. تقودها لجنة تنفيذية موسعة منتخبة من المؤتمر، ومن بين أعضائها لجنة مصغرة تشكل القيادة الفعلية للمنظمة. تتبع للمنظمة أجهزة إدارية ومؤسسات مالية.
3	**الصهيونية السياسية**	إتجاه داخل المنظمة يعتمد النشاط السياسي – الدبلوماسي لكسب موافقة الدول المؤثرة على قيام دولة اليهود واعترافها بها، ويقلل قادتها (ومنهم هرتزل) من أهمية الإستيطان في فلسطين لتحقيق هذه الغاية ، ويعتبرونه «تسللاً لايقيم دولة».
4	**الصهيونية العملية**	يعارض أصحاب هذا الإتجاه أولويات «الصهيونية السياسية»، ويركزون على أولوية الاستيطان اليهودي في فلسطين وإقامة مؤسسات صهيونية فيها، دون إنتظار موافقة الدول الكبرى.
5	**الصهيونية التوفيقية**	دمج حاييم وايزمان، رئيس المنظمة الصهيونية.. 1920–1946، ما بين الصهيونية العملية والصهيونية السياسية، ليشكل تيار الصهيونية التوفيقية، التي تجمع ما بين أولويات التيارين المذكورين في تحقيق قيام دولة اليهود في فلسطين.
6	**الصهيونية الإشتراكية**	تيار دعا إلى ربط تحقيق المشروع الصهيوني بإقامة نظام إشتراكي في فلسطين. وظهرت هذه الأفكار في برامج أحزاب عمالية، منها: «بوعالي تسيون»، «أحدوت هعفودا»، «مباي»، «مابام»، لكن هذه البرامج تآكلت وتخلى عنها أصحابها في مجرى التوافق الصهيوني حول هدف إقتلاع الشعب الفلسطيني، ونهب أرضه.

7	**الصهيونية التنقيحية**	أسسها ڤلاديمير جابوتنسكي– 1925، وهي حركة صهيونية يمينية تدعو إلى تكثيف الإستيطان وتشكيل قوة عسكرية صهيونية ضاربة، كطريق أقصر لإقامة الدولة اليهودية في فلسطين. وتعطي الحركة الأولوية لدور رأس المال الخاص في تحقيق هذا الهدف. وهي الجذر الذي نبتت منه «حيروت»، ومن ثم «الليكود».
8	**الصهيونية الدينية**	حركة صهيونية دينية معارضة للتيار الصهيوني العلماني. تحولت الى حزب سياسي باسم «همزراحي». تعتقد الحركة أن «اتحاد الكيان اليهودي الحقيقي يكون فقط بتوجيه الفكر اليهودي نحو التوراة وفلسطين باعتبارهما ركنين مهمين للغاية في تاريخ وحياة الأُمة اليهودية».
9	**الحريدية**	حركة يهودية عالمية للمتدينين اليهود المتزمتين. أنشأت فرعها في فلسطين– 1918. أعلنت عداءها للمنظمة الصهيونية بكافة تياراتها، لكنها تعاونت لاحقاً مع المؤسسات الصهيونية لتحقيق مكاسب، وتشارك تعبيراتها السياسية الأساسية في إنتخابات الكنيست والإئتلاف الحكومي حتى اليوم.
10	**ييشوف**	مصطلح استعمل للدلالة على تجمع اليهود ومنظماتهم في فلسطين منذ الهجرة اليهودية الأولى– 1882، وحتى الإعلان عن اقامة اسرائيل– 1948، وعرفت هذه الفترة بـ «فترة الييشوف».
11	**سفارديم**	مصطلح يطلق على اليهود من أصول شرقية.
12	**إشكناز**	مصطلح يطلق على اليهود من أصول غربية.

	II– مؤسسات وهيئات	
1	**كيرين كيميت/ الصندوق القومي**	يتولى تمويل الإستيطان الصهيوني عبر شراء الأراضي وإقامة المشاريع الإستيطانية في فلسطين، أقر تشكيله في المؤتمر الصهيوني الخامس– 1901.
2	**كيرين هايسود/ الصندوق التأسيسي**	تأسس– 1920، بهدف تمويل الهجرة اليهودية وتعزيز الإستيطان في فلسطين. قام بجمع الأموال لهذا الغرض من كل أرجاء العالم، واستمر بذلك بعد قيام الدولة العبرية.
3	**الوكالة اليهودية**	تأسست– 1929. نشطت في توسيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وشراء الأراضي. ورد إسمها في البند الرابع من «صك الإنتداب». وكانت أشبه بـ«حكومة يهودية مستقلة»، خلال فترة الانتداب البريطاني.

4	**أسفات هانقاخريم/ جمعية النواب**	مثلت ما يشبه «برلمان اليهود في فلسطين»، خلال فترة الانتداب البريطاني. تشكلت بالإنتخاب المباشر بدئاً من العام 1920، وفق التمثيل النسبي. ألغيت رسمياً في 1949/2/13، موعد تنصيب الكنيست الإسرائيلية الأولى.
5	**فاعاد ليئومي/ اللجنة القومية**	هي الجهاز التنفيذي لجمعية النواب، ويتم إنتخاب أعضاء اللجنة من بين أعضاء مؤتمر الجمعية، وتنوب عنها في إدارة شؤون اليهود في فلسطين بين دورات إنعقاد مؤتمرات الجمعية.
6	**مجلس الشعب**	هيئة سياسية تمثيلية أُقيمت بقرار من «اللجنة القومية»– 1948. تولت في آخر إجتماعاتها الإعلان عن قيام دولة اسرائيل، من خلال «وثيقة الاستقلال».
7	**هستدروت/ إتحاد العمال اليهود في أرض إسرائيل**	تأسس– 1920، ضم نقابات عمالية ومهنية. واعتبر بمثابة حكومة إسرائيلية ثانية، له هيئاته التشريعية والتنفيذية والقضائية. تراجع دوره كثيراً بسبب تبني سياسة الخصخصة في إسرائيل. سيطر على قيادته بشكل أساسي حزب «ماباي» ومن ثم «العمل».
8	**الكنيست/ المَجمع**	هو البرلمان الإسرائيلي، والمصدر الوحيد للتشريع. عدد أعضائه 120، وينتخب كل 4 سنوات، إلا إذا حل نفسه، فتجري إنتخابات مبكرة. وتكون الانتخابات للكنيست عامة وقطرية ومباشرة ومتساوية وسرية ونسبية.

III– حركات وأحزاب		
1	**هبوعيل هاتسعير/ العامل الشاب**	حزب صهيوني عمالي تأسس– 1905 في فلسطين، رفض مبادىء الإشتراكية، من موقع إنكاره للصراع الطبقي بين اليهود، لكنه مع تغليب الخطاب القومي في صفوف أحزاب «الصهيونية – الإشتراكية»، وافق على المشاركة في تأسيس «ماباي»/العمل حالياً.
2	**بوعالي تسيون/ عمال صهيون**	حزب «صهيوني إشتراكي»، تأسس في روسيا– 1906، نشط في فلسطين العام ذاته. لعب دوراً فاعلاً وقيادياً في تأسيس مقومات الكيانية الصهيونية في فلسطين. وهو أبرز جذور حزب «ماباي»/«العمل» حالياً. إنشقت عنه مجموعة «بوعالي تسيون/يسار»، إحتجاجاً على جنوح سياساته نحو اليمين.

3	**هاشومير هاتسعير الحارس الشاب**	منظمة شبابية «صهيونية – إشتراكية» –هاجر مؤسسوها إلى فلسطين– 1919، وتحولت إلى حزب سياسي– 1946 بعد إتحادها مع مجموعة أخرى.
4	**همزراحي المركز الروحي**	منظمة دينية صهيونية تأسست–1902، ردأ على الإتجاه السائد في المؤتمر الصهيوني بتعميم الثقافة «القومية العلمانية» في أوساط اليهود.
5	**هبوعيل مزراحي/ عمال مزراحي**	تأسس– 1922 برعاية الحزب الأم «همزراحي»، ثم بدأ يقوم بنشاطات مستقلة تدريجياً. أنشأ في فلسطين شبكة مستوطنات زراعية وكيبوتس ديني.
6	**يغودات يسرائيل/ رابطة اليهود**	حركة دينية «حريدية»، إنشقت– 1912 عن «همرزاحي» والمنظمة الصهيونية، بسبب خطة تعميم الثقافة العلمانية بين اليهود، وعدم إنسحاب «همرزاحي» من المنظمة الصهيونية رداً على ذلك. تعود إليها أصول كل من«شاس» و«يهودوت هاتوراة».
7	**بوعالي يغودات يسرائيل/ عمال رابطة اليهود.**	تأسس– 1922 ، كإطار عمالي لـ«يغودات يسرائيل»، نشط في فلسطين منذ 1925. إنشق لاحقاً عن الحزب الأم.
8	**أحدوت هعفودا/ وحدة العمل**	إسمه «الإتحاد الصهيوني – الإشتراكي لعمال أرض – إسرائيل». تأسس في فلسطين – 1919، وضم إلى جانب «بوعالي تسيون»، مجموعة من العمال الزراعيين غير الحزبيين، وعمال مدن وأعضاء نقابات ومجموعة من «الكتائب اليهودية».
9	**ماباي/ عمال أرض إسرائيل**	تأسس– 1930 بإتحاد «أحدوت هعفودا» و«هبوعيل هاتسعير». لعب دوراً قيادياً في صفوف التيار الصهيوني العمالي، والمنظمة الصهيونية، وفي قيادة الهستدروت، خلال فترة الإنتداب. تولى قيادة مؤسسات الحكم بعد قيام الدولة العبرية، بما فيها الكنيست والحكومة.
10	**الحزب الصهيوني الموحد**	تأسس– 1946 من إتحاد مجموعتين: الأولى إنشقت عن «ماباي» تحت إسم حزبها القديم «أحدوت هعفودا»، ومجموعة «بوعالي تسيون/يسار»، التي إنشقت أيضاً عن حزبها الأم. رفع الحزب شعار إقامة «الدولة اليهودية الإشتراكية».
11	**مابام/ حزب العمال الموحد**	تأسس– 1948 من إتحاد «الحزب الصهيوني الموحد» مع «هاشومير هاتسعير». عارض الحزب سياسات «ماباي»، ودعا إلى إلغاء الفوارق الطبقية. إحتل المرتبة الثانية بعد «ماباي» في الكنيست الأولى– 19 مقعداً، لكن تحالفاته «اللاحقة مع «ماباي» ومن ثم العمل، أضعفت جماهيريته، وتراجع تدريجياً إلى أن حاز على 3 مقاعد فقط– 1984. وفي 1992، إندمج ضمن«ميرتس».

12	**أحدوت هعفودا – بوعالي تسيون**	حزب عمالي «صهيوني إشتراكي»، نشط بين 1954 – 1968. إنشق مؤسسوه عن حزب«مابام». تقاربت مواقفه بالتدريج مع حزب «ماباي» الحاكم. من بين قادته: يسرائيل غاليلي ويغال آلون.
13	**رافي/ قائمة عمال إسرائيل**	حزب شكلته مجموعة بقيادة بن غوريون إنسحبت من «ماباي» برئاسة ليفي إشكول – 1965، بسبب خلافات داخلية. حاز «رافي» على 10 مقاعد في ذلك العام. من قياداته: شمعون بيريس، موشي دايان. شارك في حكومة الوحدة– 1967.
14	**الـعـمـل**	تأسس الحزب تتويجاً لمباحثات بين «ماباي» و«أحدوت هعفوداة – بوعالي تسيون» لتوحيد الحركات العمالية في مواجهة صعود أحزاب اليمين. وتجاوب «رافي» مع ذلك (ماعدا بن غوريون). أعلن عن تأسيس الحزب بمكوناته الثلاثة – 1968. نادى الحزب بـ«الإشتراكية الديمقراطية»، ولكنه لاحقاً أيد الإقتصاد التنافسي بين القطاعين الخاص والعام. تعرض لهزيمة على يد الليكود– 1977 ختمت مرحلة إستمراره على رأس الحكم منذ 1948. كما وتراجعت قوته وتأثيره في المشهد السياسي والحزبي الإسرائيلي ليصل حافة التلاشي حتى ما قبل الدورة الأخيرة من الإنتخابات– 2021.
15	**المعراخ/ التجمع**	تجمع حزبي إنتخابي تم مرتين بين أحزاب عمالية: • تشكل في 1965/5/19، مابين «ماباي» و«أحدوت هعفودا – بوعالي تسيون»، وخاضا في إطاره إنتخابات الكنيست السادسة– 1965 بقائمة واحدة. • وتشكل مابين «العمل» و«مابام»– 1969، وخاضا الإنتخابات بقائمة واحدة. وإستمر هذا التحالف الإنتخابي حتى الكنيست العاشرة – 1981.
16	**حيروت/ الحرية**	حزب سياسي يميني أسسه مناحيم بيغن في العام 1948. حصل على 26 مقعداً بتحالفه مع الحزب الليبرالي ضمن تكتل «جاحال»..1965 – 1969.
17	**الحزب الليبرالي**	حزب سياسي يميني تأسس–1961، نتيجة إتحاد «الصهيونيين العموميين» و«الحزب التقدمي» لمواجهة تفوق «ماباي»، وحاز على 17 مقعداً– 1961.
18	**المركز الحر**	حزب سياسي يميني أسسه شموئيل تامير– 1967 بعد طرده من «حيروت»، على يد مناحيم بيغن. فاز الحزب في انتخابات الكنيست السابعة– 1969 بمقعدين.

19	**الليكود/ التكتل**	تأسس–1973 بإتحاد كل من: «حيروت» + «الحزب الليبرالي» + «المركز الحرّ»+ «حركة العمل من أجل أرض إسرائيل الكاملة»، وهي أحزاب وحركات متقاربة في برامجها السياسية والإقتصادية، وتنطلق من مباديء وأفكار مؤسس الصهيونية التنقيحية ڤلاديمير جابوتنسكي. إستطاع التكتل– 1977 إقصاء «العمل» عن رئاسة الحكومة، وأصبح حزباً واحداً – 1988، برئاسة مناحيم بيغن. يواصل الليكود حالياً قيادة الحكومة منذ 2009 .
20	**مفدال/ الحزب الديني الوطني**	حزب صهيوني ديني تأسس– 1956، نتيجة إتحاد حزبي «همزراحي»، و«هبوعيل همزراحي». أسس حركتان استيطانيتان: «الكيبوتس الديني» و«اتحاد المستوطنات التابعة لهبوعيل همزراحي».
21	**كاخ/ هكذا**	حركة عنصرية صهيونية إرهابية أسسها الحاخام مئير كاهانا–1971. و«كاخ» بالعبرية تعني (هكذا)، وكتبت فوق شعار مرسوم فيه يد تمسك بالتوراة، وأخرى بالسيف. بمعنى أن السبيل الوحيد لتحقيق المشروع الصهيوني هو التوراة والسيف. فاز كاهانا بمقعد في الكنيست– 1984، ثم حُظرت الحركة في إسرائيل بعد إرتكاب مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل– 1994.
22	**شينوي/ التغيير**	حزب صهيوني علماني تأسس– 1974. دعا إلى محاربة الإكراه الديني. مر بتجارب وحدة وإنشقاق مع كل من «داش» و«ميرتس». تعزز دوره– 1999 على يد رئيسه الجديد يوسيف لبيد (طومي)، فحصل على 15 مقعداً في إنتخابات– 2003. شارك في حكومة شارون، الذي أقال وزراء الحزب لإعتراضهم على تمويل المؤسسات الدينية–2004. إعتزل لبيد العمل السياسي – 2005.
23	**شاس/ حراس التوراة الشرقيين**	حزب ديني حريدي أسسه الحاخام عوفاديا يوسف– 1984، ويمثل الحزب المتدينين الشرقيين(سفارديم)، وتعود أصوله إلى «يغودات يسرائيل». يشارك منذ تأسيسة في إنتخابات الكنيست، وهو اليوم من الأركان الثابتة في معسكر نتنياهو.
24	**يهودوت هاتوراة/ يهودية التوراة الموحدة**	حزب ديني حريدي تأسس رسميا– 1992 من إتحاد ثلاث حركات: «يغودات يسرائيل» + «ديغل هتوراه»/ راية التوراة + و«موريا». ويمثل المتدينين الغربيين– إشكناز. يشارك في الإنتخابات ، وهو اليوم في معسكر نتنياهو.

25	**ميرتس**	تشكل 1992 من إئتلاف «مابام» + «راتس» (حركة حقوق المواطن) +«شينوي»، وحصل حينها على 12 مقعداً. دعا إلى قيام «نظام إشتراكي ديمقراطي في إسرائيل»، وإلى إنهاء الإحتلال، وأيد «حل الدولتين»، لكنه بقي تحت سقف الإجماع الصهيوني تجاه حق عودة اللاجئين الفلسطينيين. تراجعت قوته لاحقاً بشكل كبير.
26	**يسرائيل بعلياه/ صعود إسرائيل**	حزب صهيوني يميني، أنشأه ناتان تشارنسكي– 1996، واستقطب المهاجرين الروس. فاز بـ7 مقاعد في عام تأسيسه. تعرض لعدة إنشقاقات أضعفت قوته، ثم أعلن رئيسه حل الحزب عقب إنتخابات– 2003، وإنضمام نائبيه في الكنيست إلى كتلة «الليكود».
27	**يسرائيل بيتينو/ إسرائيل بيتنا**	حزب صهيوني يميني متطرف أنشأه الليكودي السابق أفيغدور ليبرمان– 1999. نافس بقوة حزب «يسرائيل بعلياه» على إستقطاب المهاجرين الروس، وبات تقريباً حزبهم الوحيد بعد تلاشي منافسه. رفع رئيسه شعارات عنصرية ضد الفلسطينيين والعرب. شكل ليبرمان الساعد الأيمن لنتنياهو، لكنه إنقلب عليه منذ 2014، بسبب إمتيازات الأحزاب الحريدية، وعلى خلفية فشل أهداف العدوان على غزة،
28	**إيحود ليئومي/ الإتحاد الوطني**	حزب يميني إستيطاني تأسس عشية إنتخابات الكنيست الـ15– 1999. ضم أحزاب: «موليدت» (الوطن)+«هتكفا»+«تكوما» (النهضة) + «آرتس» (الأرض) + «يسرائيل شيلانو» (إسرائيل لنا). عشية إنتخابات– 2013، إنشق عدد واسع من أعضاء أحزاب الإتحاد (باستثناء «تكوما»)، وانضموا لحزب «قوة يهودية». وبات إسمه «الإتحاد الوطني – تكوما»
29	**هبايت هيهودي/ البيت اليهودي**	تحالف ضم المفدال والاتحاد الوطني، تأسس– 2009. ترأسه نفتالي بينيت– 2013 وحصل حينها على 12 مقعداً. تراجع الحزب لاحقاً بسبب إنزياح قواعد انتخابية منه إلى الليكود.
30	**كاديما/ إلى الأمام**	أسسه أرئييل شارون– 2005، بعدما إنشق عن «الليكود»، بسبب الخلاف داخل الحزب حول خطة الإنسحاب من غزة. إستقطب الحزب قيادات وأعضاء من حزبي الليكود والعمل. تولى تشكيل الحكومة عقب إنتخابات– 2006، لكنه لم يتمكن من ذلك برئاسة تسيبي ليڤني– 2009، بسبب إنحياز غالبية أعضاء الكنيست لنتنياهو بتشكيل الحكومة. ساهم غياب شارون بسبب المرض، وإستقالة خليفته إيهود أولمرت على خلفية قضايا فساد، بتراجع الحزب، إلى أن غاب نهائياً عشية إنتخابات– 2015.

31	**هاتنوعاه/ الحركة**	حزب سياسي شكلته تسيبي ليفني– 2012، إثر هزيمتها أمام شاؤول موفاز في إنتخابات رئاسة «كاديما». خاض الحزب إنتخابات– 2013 بشكل مستقل، ثم في قائمة «المعسكر الصهيوني» مع حزب العمل–2015. وبعد فض هذه الشراكة أعلنت ليفني إنسحابها من العمل السياسي.
32	**عوتسما يهوديت/ قوة يهودية**	تنظيم ديني صهيوني عنصري تأسس– 2013، وهو إمتداد أيديولوجي لحركة «كاخ». لم يحصل على مقاعد في الكنيست إلا عند دخوله ضمن قائمة «إتحاد أحزاب اليمين» في انتخابات الكنيست الـ 21– شهر 2019/4، وضمن قائمة «الصهيونية الدينية»– 2021.
33	**يش عتيد/ يوجد مستقبل**	أسسه الإعلامي يئير لبيد عشية إنتخابات– 2013، وحصل في العام نفسه على 19 مقعداً. رفع الحزب شعارات إقتصادية–إجتماعية تقارب مشاكل الطبقة الوسطى. شارك في حكومة نتنياهو الثالثة، وتمت إقالته نتيجة خلافات مع رئيس الحكومة. تراجعت قوة الحزب نسبياً مع تشكل حزب «كولانو»، الذي نافسه على إستقطاب قواعده الإنتخابية. إستعاد قوته في إنتخابات 2021– 17 مقعداً، وكلف بتشكيل الحكومة بعد فشل نتنياهو بذلك.
34	**كولانو/ كلنا**	أسسه الليكودي السابق موشيه كحلون عشية إنتخابات– 2015، رفع شعارات إقتصادية – إجتماعية قريبة من أطروحات «يوجد مستقبل». حصل على 11 مقعداً في تلك الإنتخابات، لكنه تراجع إلى 4 مقاعد في انتخابات شهر 2019/4، ثم إنضم إلى الليكود، واعتزل رئيسه لاحقاً العمل السياسي.
35	**اليمين الجديد**	أسسه نفتالي بينيت وإيليت شاكيد– 2018 بعد إنشقاقهما عن «البيت اليهودي». فشل الحزب في تجاوز نسبة الحسم في انتخابات شهر 2019/4.
36	**يمينا/ إلى اليمين**	تحالف إنتخابي جمع 3 أحزاب يمينية إستيطانية: تشكل عشية إنتخابات– شهر 2019/9، برئاسة نفتالي بينيت، وضم أحزاب: «البيت اليهودي» + «الاتحاد الوطني» + «اليمين الجديد».
37	**غيشر/ الجسر**	حزب سياسي أسسته– 2019 عضو الكنيست أورلي ليفي– أبكسيس التي انشقت عن حزب «إسرائيل بيتنا». تنقل الحزب في تحالفاته ليستقر مؤخراً في حكومة نتنياهو الخامسة بعدما غادر تحالف «العمل – غيشر – ميرتس».

38	**تلم/ حركة وطنية رسمية**	أسسه موشيه يعلون، رئيس هيئة الأركان، ووزير الدفاع الأسرائيلي الأسبق، عشية إنتخابات– 2019، وإنضم الحزب إلى تحالف «أزرق–أبيض». بعد إنتهاء التحالف– 2020، إنشق الحزب، ثم تلاشى بعد إنسحاب مؤسسه من الحياة السياسية.
39	**حوسن يسرائيل/ مناعة لإسرائيل**	أسسه بيني غانتس، رئيس الأركان الإسرائيلي السابق، عشية إنتخابات– 2019، وإنضم إلى تحالف «أبيض – أزرق».
40	**كاحول – لافان/ أزرق – أبيض**	تشكل التحالف برئاسة غانتس عشية إنتخابات شهر 2019/4، وضم «يش عتيد» + «حوسن يسرائيل» + «تلم»، ومعهم رئيس هيئة الأركان السابق غابي أشكنازي وشخصيات أخرى. حقق التحالف نتائج كبيرة في 3 دورات إنتخابية مبكرة ومتعاقبة وشكل تحدياً جديا لنتيناهو ومعسكره. لكنه تفكك في شهر 2020/4،بعدما وافق رئيسه على تشكيل حكومة مع نتنياهو.
41	**تيكفا حداشا/ أمل جديد**	أسسه جدعون ساعر المنشق عن الليكود عشية إنتخابات الكنيست الـ24– 2021، وحاز فيها على 7 مقاعد. يرفع الحزب شعارات اليمين الإستيطاني.
42	**الصهيونية الدينية**	تشكلت بضغط من نتنياهو عشية إنتخابات الكنيست الـ24– 2021. تضم ثلاثة أحزاب صهيونية يمينية فاشية: حزب «الاتحاد الوطني– تكوما» بقيادة بتسلئيل سموتريتش الذي يرأس القائمة + حزب «عوتسما يهوديت»، بقيادة إيتمار بن غفير، + حزب «نوعام» بقيادة آفي ماعوز.

IV- عصابات مسلحة		
1	**هشومير/ الحارس**	تأسست- 1909 على يد مجموعة من المهاجرين اليهود بدعوى حراسة المستوطنات، لكنها تجاوزت هذا الهدف واشتركت في الإعتداء على الفلسطينيين.
2	**هاغاناة/ الدفاع الذاتي**	عصابة عسكرية يهودية - صهيونية، تأسست- 1920 في مؤتمر حزب «أحدوت هعفودا». وهي امتداد لـ«هشومير».
3	**أرغون/ المنظمة العسكرية القومية**	منظمة إرهابية مسلحة تأسست- 1931. عملت تحت إمرة ڤلاديمير جابوتينسكي، ثم مناحيم بيغن. إرتكبت عشرات المجازر من بينها مجزرة دير ياسين.
4	**ليحي/ المحاربون من أجل حرية إسرائيل**	أسسها البولندي أبراهام شتيرن في العام 1940. قامت باغتيال الوزير البريطاني اللورد موين- 1944، ونسفت «سرايا يافا»- 1947، واشتركت فى اغتيال الكونت برنادوت في 1948/9/17.
5	**بالماخ/ سرايا الصاعقة**	عصابة صهيونية مسلحة عالية التدريب تشكلت- 1941. إرتكبت عشرات المجازر بحق الشعب الفلسطيني.
6	**الناحال/ الشباب الطلائعي المحارب**	كتيبة شبابية تشكلت- 1948، مهمتها تهيئة المجندين للخدمة في الجيش الأسرائيلي. جمعت مابين الخدمة العسكرية والعمل الزراعي في الكيبوتسات.

- إنتهى -